طبعة خاصة - فلسطين

أحمد سعدات

صدى القيد

الفارابي

صدى القيد

أحمد سعدات

صدى القيد

دار الفارابي

الكتاب: صدى القيد

المؤلف: أحمد سعدات

صورة الغلاف الخلفي والرسوم الداخلية بريشة الفنان مهند العزة

تصميم الغلاف: ناتاليا حاوي

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) – فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ – الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: نيسان ٢٠١٧

ISBN: 978-614-432-720-3

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

الإهداء ٩
يولد الفرح من عمق الألم ١١
مقدمة ٢١
الفصل الأول: إطار تاريخي عام لسياسة العزل ٢٥
الفصل الثاني: سياسة العزل قبل التشريع والتوسيع ٣٥
الفصل الثالث: الغلاف القانوني لتشريع سياسة العزل ٥٥
الفصل الرابع: نماذج من أقسام العزل ٨٩
الفصل الخامس: مقومات صمود الأسرى المعزولين ١١٣
الفصل السادس: متفرقات من حياة العزل ١٢١
الفصل السابع: دروس مستخلصة من تجربة العزل ١٤٣
الخاتمة ١٤٩
تنويه ١٥٥
وأخيراً ١٨٩

الإهداء

إلى كل من عانى ويعاني أو واجه ويواجه القهر والظلم والاستبداد والتعذيب والعزل والتمييز،

ومن بينهم رفيقات ورفاق الدرب الشهداء والأحياء،،،

إلى أمي وأبي وزوجتي وإخوتي وأخواتي وبناتي وأبنائي الذين عانوا مشقة الغياب معي، وأخص منهم أخي الشهيد «محمد» الذي استشهد واقفاً وأبى إلا أن يكون نداً.

يولد الفرح من عمق الألم

يولد الفرح من عمق الألم، وتصدح الكلمات من عمق الصمت. ويأتي صوت أحمد سعدات من خلف باب زنزانة قاسية البرودة أرادها المحتل أداة لكسر إرادة مناضل يؤمن بالحرية والعدالة للجميع، دون تمييز من أي شكل أو نوع. يبث الأمل والفرح من خلال قصص مميزة تضيء عتمة زنزانة الإفراد، ويعطي بعداً آخر لقول الشاعر الفلسطيني طه محمد علي «والسكون كان صلداً كالرحى». فسكون العزل في تجربة أحمد سعدات رحى تطحن الألم والقهر ليولد الدفء من قصص حسن، جمال، مروان، محمود، ابراهيم، عباس وحتى يجآل، فالعزل الانفرادي أتون قمع يصهر الاختلافات العرقية والثقافية والسياسية، ليخلق إنساناً مناضلاً ضد القهر والتمييز والعنصرية.

يختار أحمد أن يستعرض تجربة شخصية في العزل لما يقارب الثلاث سنوات، من خلال قصص من التقاهم في زنازين العزل، وأحداث تعكس تفاصيل هذه السياسة العقابية التي تعدت كونها مجرد عقوبة موسمية، لتشكل ركيزة في هيكل متكامل لنظام تعذيب جسدي ونفسي منهجي، طورته إدارة مصلحة سجون الاحتلال خلال عقود،

لكسر روح الأسرى السياسيين الفلسطينيين وتطويعهم. إذ يستعرض أحمد تفاصيل استخدام هذه السياسة، وما يرافقها من إجراءات عقابية أخرى تشمل والمعتقلين في العزل، كالحرمان من الزيارات العائلية، منع الكتب والجرائد، منع الخضر، منع اقتناء الحاجات من كانتين السجن، منع الحديث مع أسرى آخرين خصوصاً حين يقبع المعتقل في العزل الانفرادي، وما إلى ذلك من صنوف التنكيل التي تفنن الجلاد في تطويرها، وتبدو في غالب الأحيان دون أي منطق، تصدر عن ضابط أو مسؤول غبي يحاول إشباع غريزة الانتقام.

هي ليست مذكرات شخصية ولكنها خلجات قلب ينبض حباً بالحياة، لا يغوص أحمد كثيراً في متاهات الزمن الخاص خلال أشد لحظات الوحدة التي عاشها في هذه السنوات. بل يفضل أن يتحدث في العام، ومن يعرف هذا الرجل العنيد المتفاني لا يستهجن عزوفه عن الفردانية، لكني أعتقد أنه يجب أن يخصص لاحقاً متسعاً لمثل هذه الرحلة إلى أعماق الصمت اللامتناهي، ويأخذنا في سراديب روح عصية على الكسر ولو سجنت في عتمة زنزانة، يختبئ داخلها ثعبان.

لم تقتصر سياسة العزل داخل سجون الاحتلال على معاقبة الأسير أو المعتقل بنقله إلى زنزانة منفصلة في قسم معد للعزل. باشرت قوات الاحتلال بعزل الأسرى الفلسطينيين وفصلهم عن واقعهم، حين قررت نقل الأسرى والمعتقلين كافة إلى سجون داخل دولة الاحتلال، بشكل مناف للقانون الدولي الإنساني. قامت قوات مصلحة السجون أحياناً بعزل فئة محددة من الأسرى، كفصل أسرى الـ٤٨ والقدس عن

أسرى الضفة الغربية وغزّة. عزل ذوي الأحكام المؤبدة في سجن نفحة الصحراوي في بعض السنوات. عزل قادة الحركة الأسيرة ومن تصنفهم مصلحة السجون بالأسرى الخطرين في قسم عزل خاص في سجن هداريم وغير ذلك من الحالات. وكان الهدف دائماً إعادة تشكيل وعي الأفراد والمجموعات داخل الحركة الأسيرة لتعزيز الفردانية والغرق في مواجهة المشاكل الخاصة بالمعتقل والقسم، وتفكيك وحدة الحركة الأسيرة كمجموعة نضالية تواجه قمع السجان وقهره. لكن الحركة الأسيرة الفلسطينية أبدعت باكتشاف أساليب تواصل ومواجهة لهذه السياسات، للحفاظ على الصحة النفسية والجسدية للأسير وللمجموع، واستمرار نضالها ضد الانتهاكات الخطيرة كافة التي تمارسها مصلحة سجون الاحتلال ضد آلاف الأسرى الفلسطينيين.

واقع الحركة الأسيرة الفلسطينية لا يختلف أبـداً عن واقع الفلسطينيين خارج أسوار السجن، حيث يمتد السجن على مساحة قطاع غزة الذي يحتضن أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني معزولين منذ تسع سنوات، وآلاف العائلات عزلت عن أرضها ومحيطها خلف جدار فصل عنصري في الضفة الغربية. ومع ذلك نظل نحلم بغد أفضل وبيوم تسقط فيه جدران الزنزانة لنعانق شمس الحرية وننعم بدفء الفرح.

مع كل التقدير والاحترام والمحبة

سحر فرنسيس ـ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

المناضل أحمد سعدات: يعيش السجن دون أن يعيش السجن فيه، يكتب عن الجميع، ولكنه لا يكتب عن نفسه، وهو المشتبك عميقاً في جحيم سجون الاحتلال، يرى الفاشية الإسرائيلية وهي تمارس القمع والبطش لتحطيم الإنسان الأسير وجعل حياته بلا معنى.

إنه المناضل الرفيق الأسير أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والـذي سطر هذه الكلمات من خلف القضبان ومن واقع تجربته في زنازين العزل الانفرادي التي زُج فيها سنوات طويلة، مستعرضاً أحد أشد أساليب التعذيب قسوة مورس بحق الأسرى والمعروف بسياسة العزل الانفرادي، كسياسة انتقامية تعسفية تستهدف تصفية الروح الوطنية والهوية النضالية والإنسانية للأسير الفلسطيني.

الرفيق سعدات يسلط الضوء على ما يجري هناك في تلك القبور التي تسمى زنازين العزل، يفضح دولة الاحتلال كدولة تنتهك كل الأعراف الإنسانية والقانونية، ويفتح أبواب زنازين العزل عن شهداء

سقطوا وقتلوا في صمتها وظلامها، وعن أسرى أصيبوا بأمراض نفسية وعصبية بسبب السنوات الطويلة التي قضوها داخل العزل، ويروي حكايات صمود خارقة للأسرى المعزولين وهم يستأنسون بالقمر والطيور وخيوط الشمس، يكسرون عزلتهم ومخططات الاحتلال.

يقول سعدات: العزل الانفرادي سياسة إغراق الأسير في عالم آخر محاصر ومسيج بالإجراءات القاسية، غايته أن تلتهم الأجساد نفسها وتأخذ في التلاشي والانعدام والانفصام، وأن تصبح فريسة لأمزجة الحراس الذين يتلاعبون بأقدار الأسرى، إلى حد لم يعودوا سوى رقم من الأرقام.

الرفيق سعدات يخرج من هذا المدفن النائي، ليقول لنا: إن العزل الانفرادي هو منهجية إسرائيلية مستمرة منذ بداية الاحتلال، وهو مقصلة لإعدام الأسرى نفسياً واجتماعياً، وهو يحظى بغطاء قانوني من قبل حكومة الاحتلال وجهازها القضائي كوسيلة لقهر إرادة المناضلين وسلبهم إنسانيتهم وإذلالهم، وهو أشد بشاعة من التعذيب كجريمة حرب، وهو قتل بطيء يتعرض له الأسير طوال فترة وجوده في العزل عندما تدفنه حكومة الاحتلال بالإجراءات المشددة والقاسية والمهينة، التي تستهدف كرامة الأسير والتعامل معه وكأنه ليس من بني البشر.

الرفيق سعدات يعيش السجن، ولكن السجن لم يعش فيه، أعطى معاناته معنى آخر في الحياة، لم يسمح لهم أن يغلقوا ذاته ومبادئه

وقناعاته كما أغلقوا عليه الأبواب وحجبوا عنه النور والهواء، بل تميز كمناضل بأنه كان دائماً يشير ويتوجه إلى شيء آخر وأكبر يوجد في خارجه، متسامياً على ذاته، فالإنسان أكثر من نفس، وأكثر من روح، وقادر على التحدي، ولهذا لم تستطع سياسة العزل الانفرادي كسر عزيمة الأسرى، بل تحولت إلى حالة صراع واشتباك مع السجانين والجلادين، وحقق الأسرى انتصارات فائقة في تحديهم لسياسة العزل.

الرفيق سعدات يخاطب مؤسسات المجتمع الدولي ويدعوها إلى زيارة الجبهة الخلفية لدولة الاحتلال، وأن تنزل عميقاً إلى زنازين العزل التي ليست مجرد عزل فحسب، بل عقاب مستمر من حرمان من زيارات الأهل ومن الصحف ومن المشتريات ومن التواصل مع الآخرين حتى مع الطبيعة، أن يأتوا إلى تلك المنطقة التي أراد السجان فيها أن يحول الأسير إلى كائن ميكانيكي جامد مجرد من الحياة، وفي أحسن الأحوال كائن بيولوجي من خلال منظومة التفاصيل اليومية في حياة الأسير تحت شعار الممنوعات.

الرفيق سعدات في كتابته هذه يفضح العنصرية الإسرائيلية، وهذا الجنون والغباوة الذي حوّل الإسرائيليين إلى أشخاص آليين مجردين من أي بعد أخلاقي وإنساني في تعاطيهم مع الأسير الفلسطيني، هؤلاء الإسرائيليين المصابين بالهوس والخوف، والذين يرون في كل أسير خطراً على أمنهم ووجودهم، ويبتدعون أساليب جهنمية لإخفاء الأسير وشطبه واستهدافه وطنياً ونضالياً وإنسانياً.

الرفيق سعدات الذي يوصينا بالوحدة الوطنية، وبتصليب القناعات الثورية في مواجهة السياسات الإسرائيلية، وبمقاطعة محاكم الاحتلال، ويدعونا إلى تكثيف الضغط والحملات الدولية والإعلامية لمساندة الأسرى وتعرية السياسة الإسرائيلية بحقهم على كل المستويات والمحافل، مؤمناً أن وحش العزل الانفرادي لن يفترس شعباً يسعى إلى الحرية والكرامة والاستقلال والانعتاق.

الرفيق سعدات عاش السجن، ولكن السجن لم يعش فيه، لم يسمح لحرابهم أن تتناهش صدره وتحوله إلى كتل فاقدة للحياة، لم يسمح للسجن أن يتسلل إلى داخله، فهو يستمد قوته من قناعاته التي تقول: إنه دائماً في كل منعطف صعب لا يمثل نفسه بل كل شعبه، فالإنسان بانتمائه وقيمه وعدالة قضيته أقوى من السجان وكل أسلحة القهر والتفكك.

الرفيق سعدات يعيش السجن ولكن السجن لم يعش فيه، فالإنسان بمقدروه أن يحتفظ بالحرية الروحية وباستقلال العقل حتى في تلك الظروف المريعة من الضغط النفسي والمادي، رافضاً أن يتشكل في القالب الاحتلالي داخل السجون.

الرفيق سعدات وهو يواجه العزل الانفرادي كمنظومة قتل وإعدام بحق الأسرى يقول لنا إن القوة الداخلية للإنسان الأسير قد تعلو به فوق قدره في العالم الخارجي، فهناك معنى للآلام والمعاناة، وهي جزء

من الحياة وبدونها لا تكتمل حياة الإنسان، فسعدات لا يرى الحياة الخارجية والمستقبل من منظور إنسان ميت ومحطم كما يريد السجان، بل من منظور إنسان حر متمرد.

عيسى قراقع

رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين

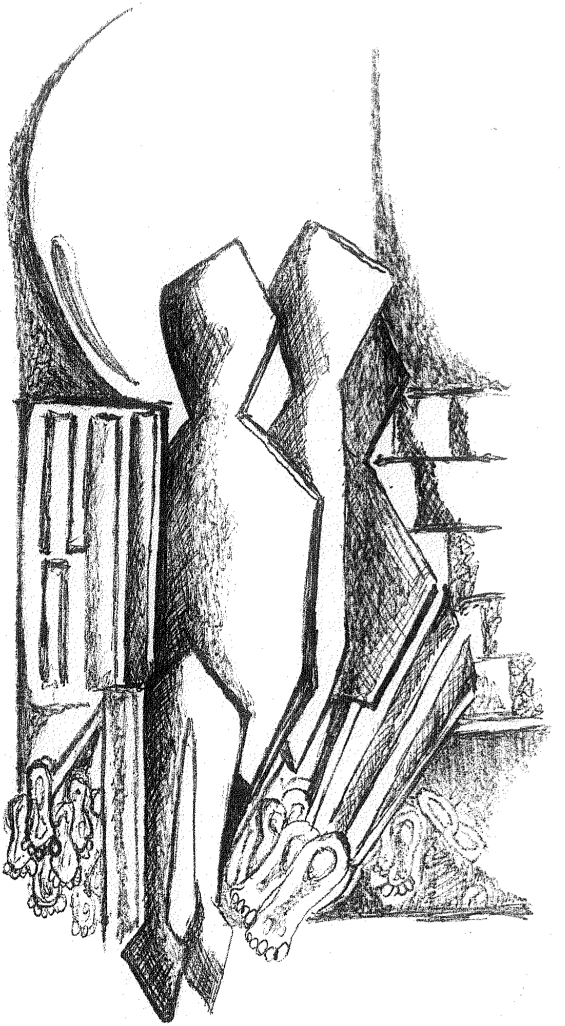

مقدمة

لم تترك الحركة الصهيونية، وفيما بعد دولة (إسرائيل) وسيلة للبطش إلا استخدمتها ضد أبناء شعبنا، فقد ارتبط تاريخها بالمجازر الدموية وسياسة التطهير العرقي لإقامة كيانها العنصري وتثبيته، وهذا السجل المكتوب بالدماء سبقه بعقود مجازر الحركة النازية بحق اليهود في الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك نسي العالم المنتصر باسم الحرية على الفاشية والنازية هذا السجل المخزي المؤسَّس على جماجم الأبرياء، ووقف هذا العالم باسم الحرية في محفل الأمم المتحدة ليعلن ويبارك دولة (إسرائيل) في موجة تراجيدية هزلية، ذرف «العالم الحر» الدموع على ضحايا المحرقة متبرعاً بفلسطين وطناً لما يسمى بالضحية، وطناً ودولة لا مكان لهما في حيز الجغرافيا وسياق تاريخ المنطقة الإنساني. وبلغة الإنسانية وقيمها، فقد كافأ المجتمع الدولي مجرماً وفاشياً جديداً، وعاقب الضحية وجردها من هويتها وكيانها السياسي، وتابع رعاية مسارها العدواني وجرائمها التي كانت في تزايد مستمر، فقد أجاز المجتمع الدولي نظرياً وعملياً للدولة الفاشية العنصرية الجديدة حتى تجاوزت القانون الدولي وكل الاتفاقيات التي

كتبتها نضالات الشعوب بالدماء، فهي إذاً ولدت وبيدها اليمنى السيف وبالأخرى القانون الدولي محروقاً.

وفي هذا الإطار وبتفويض من العالم الحر اكتوى شعبنا بمن فيه الأسرى من عرب وفلسطينيين بنار سياسة (إسرائيل) العنصرية المتغطرسة المتشبعة بالحقد والاستهتار بكل قيم الإنسانية والقوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل للأسرى حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، فقد مارست (إسرائيل) سياسة القتل خارج القانون لعدد غير قليل من الأسرى أثناء الاعتقال، أو في أقبية التحقيق وأسماء هؤلاء الشهداء غير مجهولة، وإن وضع بعضهم في ما يسمى بمقابر الأرقام.

في هذه الصفحات سيجري استعراض أحد أشد أساليب التعذيب قسوة الذي مورس بحق الأسرى والمعروف بسياسة العزل الانفرادي، ومن خلالها تجاوزت «إسرائيل» كل الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية التي تحرّم التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، وتعتبر ممارستها جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي، وإذ تحاول هذه الدراسة الكشف عن أوجه وأبعاد هذه السياسة التي مورست على العشرات من الأسرى في السجون الإسرائيلية، فإن سياق ممارسات الاحتلال ضد أبناء شعبنا أوسع من ذلك بكثير، فقد أصبح اليوم كل بلد ومدينة ومخيم معزولاً محاطاً بالأسلاك أو الجدار العنصري أو المكعبات الحجرية، ومع مزيد من الأسف فإن «إسرائيل» التي أمعنت في انتهاكاتها وتحديها للقوانين الدولية، مازالت تحظى بالدعم والإسناد

أو تقابَل جرائمها بالصمت أو في أحسن الأحوال بالنقد الخجول، وقد تمادت بعض الدول المرتبطة وظيفياً بهذا الكيان لتصل إلى حد وصف هذه الجرائم ووضعها في إطار الحق الطبيعي (لإسرائيل) بالدفاع عن نفسها، وفي ظل هذا الانحطاط المحسَّن للسياسة الدولية، يصبح الدعم أو الصمت مشاركة (لإسرائيل) في جرائمها وتشجيعاً لتماديها. وتسقط كل الادعاءات عن حماية الحرية وحقوق الإنسان والدفاع عن أرواح الأبرياء.

هذه الإعلانات التي تجري تحتها إدارة الحروب على الشعوب، يصبح كل ذلك شعوذة وخداعاً للشعوب وتدميراً لكل القيم الإنسانية التي يمكن أن يُبنى عليها عالم الغد المتوازن المستقر الخالي من الحروب وكل أشكال العدوان.

كل متتبع للسياسات الإسرائيلية الممارسة ضد أبناء شعبنا وأسراه على الخصوص، ومن يدقق في تفاصيل سياسة العزل الانفرادي، يكتشف أن خطوات (إسرائيل) وأدواتها تندرج في إطار محاولاتها إطالة عمر وجودها الذي تتعمق قناعاتها أنه لن يكون طويلاً مقارنة بالعمر الزمني لأي احتلال في العالم، وأن كل أشكال حقدها ومظاهر عنصريتها البغيضة باتت سلوكاً نمطياً روتينياً يمارسه السجان أو الجندي وكأنه واجب ديني أو قومي أو أخلاقي، فهي الطفل المدلل لدى العالم الرأسمالي الحر الذي يمتلك القوة والتشريع والحكم المطلق، والفاصل بين الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، لذلك لا تخشى

أي عقاب ما دامت تخدم المصالح الإمبريالية لهذا العالم المتحزم بشعارات الحرية.

ومع أن سياسة العزل الانفرادي استهدفت المئات من بين مئات الآلاف من الأسرى الذين دخلوا بوابات السجون والمعتقلات الإسرائيلية، غير أن هذه الدراسة لا تستطيع أن تغطي كل حقائقها ووضع أمورها في نصابها الدقيق، وقد تتاح هذه الفرصة حين تجتمع روايات كل من خضعوا لهذه السياسة، من خلال سرد تفاصيل يومياتهم لتغطية أشمل وأكمل لهذه المعاناة.

من خلال هذه الصفحات سيجري التطرق إلى هذه التجربة في إطار العام كصفحة سوداء أخرى في ملف سياسة التطهير العرقي العنصري بحق أبناء شعبنا، فيجب ألا تظل معاناة أبناء هذا الشعب طي الكتمان ويبقى المجرم وأدوات جرائمه في دائرة الأمان.

الفصل الأول

إطار تاريخي عام لسياسة العزل

منذ أن أكملت (إسرائيل) احتلال بقية أرض فلسطين أي باحتلالها الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، بدأت الحركة الوطنية الأسيرة بالتشكل وأصبحت امتداداً لوجود الأسرى الذي سبق هذا التاريخ، حيث كانت السجون التي خلفتها السلطات الأردنية والمصرية في الضفة والقطاع ممتلئة، فضلاً عن مراكز الاعتقال التي خلفها الانتداب البريطاني في الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨، ففي البدايات لجأت (إسرائيل) إلى ممارسة الاعتقال بحثاً عن السلاح أو تجميع الملفات الأمنية التي تركتها السلطات المصرية والأردنية في الضفة والقطاع، وبدأت بمطاردة أعضاء الأحزاب وأفراد جيش التحرير في غزة. ومع انطلاق المقاومة اتسع نطاق مطاردتها للفدائيين الذين عبروا الحدود مع الأردن أو مع مصر، فضلاً عن الخلايا المحلية التي تشكلت من أعضاء الأحزاب والتنظيمات والجسم الطلابي. امتلأت السجون

بعد أشهر قليلة من الاحتلال الجديد وفي سياق سياستها استندت إلى قوانين الطوارئ البريطانية التي تجيز لها اعتقال كل من تشتم رائحة انتمائه إلى المقاومة أو له علاقة بالأحزاب السياسية مهما كان شكل ومقدار هذه المقاومة، سواء توافرت ضده بيانات تمكنها من تقديمه للمحاكمة أو لا، فإن لم تتوافر ضده الأدلة فسياسة الاعتقال الإداري التي تستند إلى نظام الطوارئ البريطاني تنتظره بدون أدنى تأخير. ولم يكن هناك أي معايير قانونية. فقد يمكث المشتبه فيه أشهراً طويلة في زنازين التحقيق دون تمتعه بحق زيارة ذويه أو محاميه أو حتى الصليب الأحمر، كان يمكن للقاضي أن يمدد توقيف أي مشتبه فيه يمثل أمامه مدة شهر قابلة للتجديد مدة ٣ شهور، وكانت هناك إمكانية لتمديد فترة التحقيق لتصل إلى ٦ شهور متتالية. وغالباً ما كان يمثل المعتقلون أمام المحاكم دون تمثيل قانوني، حيث أن نقابة المحامين الأردنيين قد أصدرت قراراً ملزماً في تلك الفترة للمحامين المنتسبين إليها بمقاطعة المحاكم الإسرائيلية، وفضلاً عن ذلك استخدم الكيان الاعتقال الإداري دون قيود، وحتى لو توافرت ضد المتهم بعض القرائن ولكنها غير كافية لإصدار أحكام عالية.

هذه الإجراءات وفي إطار تفكير مسبَّق لممارسة عملية الإبعاد على نطاق واسع، فقد جرى بين عامي (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) إبعاد المئات من المناضلين، الذين كانوا رهن الاعتقال الإداري إلى الأردن. ومع اتساع نطاق المقاومة وتبلورها ازداد بشكل تصاعدي عدد المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الكيان.

وتنفيذاً لهذه السياسة لجأت (إسرائيل) إلى إجـراء العزل الانفرادي، على مدى أشهر طويلة بغية استمرار التحقيق مع المعتقلين، فاستخدمت مراكز متعددة منها أقسام الشرطة داخل الخط الأخضر، أو أقسام المخابرات فيما تسمى بالمقاطعات والمراكز العسكرية الأردنية أو المصرية التي تم احتلالها، إضافة إلى استخدام بعض السجون العسكرية للتحقيق مع من اعتبرتهم حالات خطرة بين أفراد المقاومة وخصوصاً «أسرى الدوريات»[1] الذين اجتازوا الحدود الأردنية أو المصرية، فقد استخدم كل من معتقلات صرفند وعتليت والنبي صالح العسكرية، وفي هذه المراكز كان يتم عزل المعتقلين في ظل ظروف غاية في الصعوبة، وممارسة أشكال متنوعة من التعذيب تتمثل في تعليق المعتقل من يديه في السقف والضرب على اختلاف أشكاله ومواضعه، واستخدام الصعقات الكهربائية، والماء البارد والساخن، والكلاب البوليسية، والحرمان من الطعام والنوم والشبح وغيرها الكثير التي أبدع رجال التحقيق في استحضارها، جزء منها نابع من تجربتهم الخاصة والجزء الآخر هو عبارة عن استحضار تجارب وأساليب دوائر المخابرات القمعية العالمية مثل تجارب السافاك في إيران زمن الشاه والجنوب الأفريقي زمن الابرتهايد، ومع اتساع نطاق

(١) **أسرى الدوريات**: مصطلح أطلق على الفدائيين الفلسطينيين والعرب الذين تسللوا إلى داخل فلسطين المحتلة للقيام بعمليات فدائية ضد مصالح الكيان الصهيوني المغتصب، منهم من استشهد خلال الاشتباك مع جنود الكيان ومنهم من اعتقل بعد إصابته بجروح.

الحركة الأسيرة اتخذت مديرية السجون أشكالاً عدة للعزل الجماعي حسب ملف القضية والحكم الصادر بحق المناضل، فجعلت مراكز الاعتقال في المدن الفلسطينية للموقوفين، والمحكومين بمدة تقل عن سنة، فيما خصصت سجن نابلس المركزي للموقوفين من أبناء المحافظة والمحكومين مدة تقل عن خمس سنوات، وسجن بئر السبع خصصته للمحكومين فترات تزيد عن خمس سنوات وتقل عن عشر، وسجن عسقلان للمحكومين من عشر سنوات فما فوق، والسجن الأخير خصص لذوي الأحكام العالية والمؤبدة.

كان الأسير يواجه أشد أنواع التعذيب فور استقباله، يوضع في زنازين العزل الانفرادي مدداً متفاوتة لكسر شوكته منذ الأيام الأولى لاعتقاله، وإذلاله وإجباره على استخدام كلمة سيدي بعد إجابته عن كل سؤال (ما هو اسمك ؟ محمد سيدي، من أين أنت ؟ من رام الله سيدي)، وفي الوقت نفسه قامت بعزل المعتقلين من القدس والجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ في معتقل الرملة الذي جهز خصوصاً لهذا الغرض، واستخدمت إلى جانبه عدداً من مراكز التوقيف، وبقي هذا العزل قائماً حتى العام ١٩٧٨.

أما العزل الانفرادي الذي شرعته القوانين (الإسرائيلية) فكان إجراءً وقائياً انتقامياً، حيث مورس على عدد من الأسرى كحالة المناضل الأممي كوزو أكوموتو[1] الذي أخضع للعزل الانفرادي في

(١) **كوزو أكوموتو**: مناضل أممي ياباني من مواليد ٧ ديسمبر ١٩٤٧ وهو طالب =

زنازين خاصة تنخفض عدة أمتار عن سطح الأرض في سجن الرملة

= علم النبات من عائلة من الطبقة المتوسطة اليابانية، وكان عمره ٢٤ عاماً عندما تم تجنيده في الجيش الأحمر الياباني. يتحدث كوزو العديد من اللغات مثل اليابانية والإنكليزية والعبرية والعربية والصينية والروسية بطلاقة. وكان واحداً من منفذي عملية مطار اللد في ٣٠ أيار ١٩٧٢، عندما وصل بمعية ياسويوكي ياسودا وأوكودايرا تسويوشي إلى مطار اللد (الإسرائيلي) في تل أبيب عن طريق الطيران الجوي الفرنسي قادمين من روما. وبعد النزول من الطائرة ذهب الثلاثة إلى منطقة الأمتعة للمطالبة باسترداد أمتعتهم، وأخذوا أسلحة رشاشة كانت معبأة داخل حقائب السفر، وشرعوا في فتح النار على الموجودين. وكان الهجوم عملية مشتركة بينهم وبين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت وراء هذه الفكرة رداً على مساعدة اليابان بشن هجمات على الفلسطينيين، ونتج منها قتل ٢٦ شخصاً وجرح ٧١ آخرين. واستشهد ياسويوكي ياسودا في الهجوم عندما نفدت ذخيرته. أما تسويوشي أوكودايرا فانتحر بقنبلة يدوية. وأصيب كوزو أكوموتو بجروح ثم اعتقل عندما حاول الفرار من المحطة. وفي ٢٣ يوليو ١٩٧٣ حكم على كوزو أكوموتو بالسجن مدى الحياة في (إسرائيل). وقد ألقى بياناً ملتزماً بقاعة المحكمة شرح فيه أسباب العملية وتضامنه مع الشعب الفلسطيني، وإصراره وعزمه على مواصلة كفاحه الثوري والأممي بعد تحرره في كل مكان يجري فيه اضطهاد الإنسان تحت أي شكل وقد قامت الجبهة الشعبية وعناصر الجيش الأحمر الياباني بخطف طائرة يابانية تابعة للخطوط الجوية وطالبوا بالإفراج عن أكوموتو في مقابل الإفراج عن الرهائن على متن الطائرة. وأطلق سراح أكوموتو في عام ١٩٨٥ بعد ١٣ عاماً، وذلك كجزء من عملية تبادل للأسرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة. وبعد خروجه من السجن في إسرائيل انتقل كوزو أكوموتو إلى ليبيا ثم سوريا وأخيراً إلى لبنان حيث اجتمع شمله مع غيره من أعضاء الجيش الأحمر الياباني.

مدة ناهزت عشر سنوات ومعه مناضل فلسطيني آخر ـ لم أعد أذكر اسمه ـ ، إضافة إلى تجربة الشهيد إبراهيم الراعي الذي أدخل عام ١٩٨٨ لاحقاً إلى هذه الزنازين بعد صموده أثناء التحقيق مدة تقارب الستة أشهر والحكم عليه بالسجن المؤبد عدة مرات قبل اغتياله بعد أشهر في الزنزانة نفسها بتهمة قيادة جهاز الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العسكري في شمال الضفة الغربية، والمسؤولية عن عدد من العمليات العسكرية ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، (كان ذلك عام ١٩٨٨. ومعروف أن الشهيد الراعي تم اغتياله في هذه الزنازين بعد أشهر وجيزة من الحكم عليه)، وأحياناً كانت تلجأ مصلحة السجون إلى عزل بعض قيادات الحركة الأسيرة بعد كل إضراب مطلبي يخوضه المعتقلون الفلسطينيون مدة محدودة، في زنازين سجن الرملة المجهزة لهذا الغرض أو في أحد السجون التي يحتجز فيها الأسرى الجنائيون وقد مارست إدارة السجون ـ طبعاً بتوجيه مباشر من إدارة المخابرات الصهيونية الداخلية المسماة الشين بيت ـ هذه السياسة بحق قادة إضراب عسقلان عن الطعام عام ١٩٧٧ الذي استمر قرابة ٤٥ يوماً، فقد عزلت كل من الأسير مهدي بسيسو والأسير أبو علي شاهين من حركة فتح والأسير عبد الله العجرمي من الجبهة الشعبية والأسير جبر عمر عن الاتجاه الإسلامي والأسير عمر القاسم من الجبهة الديمقراطية، سبق ذلك عزل ٤٠ أسيراً من نشطاء سجن بئر السبع في قسم خاص بعد موجة احتجاجات وإضرابات عام ١٩٧٤، وقد امتد العزل بضعة أشهر في أشد الشروط قسوة.

ومع تجذر واتساع نطاق نضالات الحركة الأسيرة دفاعاً عن حقوقها عملت (إسرائيل) على تطوير سياسة العزل، فقد قامت في آذار من عام ١٩٧٨ بعزل قرابة ٨٠ أسيراً ممن اعتبرتهم كوادر مؤثرة في سجن بئر السبع بعد تعرض هذا السجن للقمع، ونقلتهم إلى سجن طولكرم الذي أُفرغ وأُعد لهذا الغرض، حيث قد أمضى البعض منهم ما يزيد على أربع سنوات في هذا السجن.

وفي أواخر عام ١٩٧٩ بدأت مديرية السجون في إطار هجمتها على قيادات الحركة الأسيرة بإقامة سجن خاص لعزل مَنْ أسمتهم بالنواة الصلبة، وقد شمل هذا الإجراء ٨٠ معتقلاً مع بداية عام ١٩٨٠، حيث تم تجميعهم من عدد من السجون وعزلهم في سجن أقامته في منطقة «متسبي رامون» في الصحراء جنوب فلسطين، أطلقت عليه اسم سجن نفحة وقد رأت في هذا السجن وسيلة للضغط على قيادات الحركة الأسيرة ووضعهم في ظروف صعبة وفي غرف محدودة العدد تتسع لثمانية مناضلين فقط، وفي ظل معاملة وشروط غاية في القسوة، إلا أنه وكما يقال انقلب السحر على الساحر، حيث شكل هذا التجمع نواة حقيقية لقيادة الحركة الأسيرة وكذلك الحركة الشعبية في المناطق المحتلة، وبعد أقل من ثلاثة شهور أعلن المناضلون في سجن نفحة إضراباً عاماً عن الطعام لتحسين شروط حياتهم الخاصة والعامة في السجون وأعدوا له إعداداً جيداً.

هز الإضراب الأرض تحت أقدام الاحتلال وأشعل الشرارة لهبة

شعبية واسعة استمرت أكثر من شهر، وقد استشهد المناضلان راسم حلاوة وعلي الجعفري أثناء الإضراب، وفيما بعد المناضل اسحق مراغة «أبو جمال» متأثراً بجروح داخلية جراء إصابته أثناء محاولات السجانين إجباره قسراً على تناول الطعام، فقد عمد الاحتلال بعد اليوم الثالث للإضراب إلى أسلوب التغذية القسرية للمضربين عبر أنابيب توصل عنوة من الأنف إلى المعدة، وحسب ما يسمى بوجبة «الزوندا»[1] التي كانت تتكون من الحليب والبيض والمرجرين والملح والسكر، ولنا أن نتصور ما يمكن أن يحدث من مضاعفات حيث تتم هذه العملية في ظل مقاومة الأسير.

وبعبارات مكثفة، فإن سياسات وإجـراءات مديرية السجون بدأت بالتوجه نحو تطبيق سياسة العزل الانفرادي تدريجاً حيث أعقب إنشاء سجن نفحة الذي فشل في تحقيق أهداف مديرية السجون كسر إرادة النواة الصلبة، فأقامت قسماً للعزل الجماعي في سجن بئر السبع

(١) **الزوندا**: هي عملية همجية وحشية لفك الإضراب عن الطعام الذي كان وما زال المعتقلون يلجأون إليه كلما وصلوا إلى طريق مسدود مع إدارة السجان. وهي تتلخص في إدخال أنبوب مطاطي عنوة عبر الأنف إلى معدة المضرب عن الطعام، طبعاً بعد تقييده وشد رأسه بمرابط متينة حتى لا يتحرك. هذا الأنبوب ينتهي بما يشبه المحقان، يسكب فيه الحليب والمواد المغذية كي يبقى السجين على قيد الحياة رغماً عنه. وحتى تكون العملية مؤلمة، وكي ينال المضرب عن الطعام تعذيبه اللازم من إدارة السجن، يسكب الحليب ساخناً جداً كي تضرر المعدة في حدها الأقصى، وتصاب بحروق مزمنة وألم لا يستطيع الإنسان تحمله.

وربط هذا الإجراء بتشريع قانوني يحدد مدة العزل بثلاثة شهور تجدد تلقائياً، ومعروف أن العزل لا يتيح للأسرى الخاضعين له التواصل مع بقية مكونات الحركة الأسيرة إلا في مناسبات قليلة كالسفر للعلاج أو المحكمة أو نقل الأسير، وهذا الإجراء تم تعزيزه بإقامة قسم للعزل رديف في سجن «نيتسان» بالرملة، وفيما بعد أنشئ سجن هداريم بتصميم خاص للغرف بحيث لا تتسع الغرفة الواحدة لأكثر من أسيرين، ومع أن سجن هداريم قد ضم عدة أقسام صنفت درجات للعزل حسب مستوى الأسرى المقيمين، وكان أشدها قسوة قسم (٣) الذي بقي قائماً ومخصصاً للأسرى السياسيين حتى اليوم، فيما تم تحويل بقية الأقسام إلى الأسرى الجنائيين.

الفصل الثاني

سياسة العزل قبل التشريع والتوسيع

بدأت ممارسة سياسة العزل الانفرادي بحق بعض المناضلين تترسخ في أوساط إدارة المخابرات الصهيونية ومديرية السجون، فقد تم احتجاز المناضلين «كوزو أكوموتو» الذي رأت السلطات الأمنية الإسرائيلية فيه ظاهرة عقائدية أممية كفيلة بأن تهز أمن كيانها العنصري واستقراره في حالة تعميمها وستشكل نواة لبؤرة ثورية جديدة ضد الاستقواء والاستعلاء والرأسمالية في العالم، ولذلك لا بد من وأد هذه البؤرة في مهدها فتكالبت قوى الظلام في العالم على منابع هذا التوجه بدءاً بتشي جيفارا في بوليفيا ووديع حداد[1] في فلسطين، فلجأت إلى

(١) **وديع حداد: (١٩٧٢ ـ ١٩٧٨)** كان قيادياً وأحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقبلها حركة القوميين العرب، هو ورفيق دربه الدكتور جورج حبش. ولد في مدينة صفد، ونتيجة للمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ٤٨، اضطر إلى الهجرة مع عائلته.
تولى موقعاً قيادياً في «جمعية العروة الوثقى»، ولاحقاً في «حركة القوميين =

تشديد عقوبة العزل بحق أكوموتو كنموذج أول، وكذلك عالم الذرة اليهودي مردخاي فعنونو. ولنا أن نتصور الظروف التي عاشها الاثنان وخصوصاً «كوزو أكوموتو الذي لم يكن يجيد العربية أو العبرية ـ قبل أن يتعلمهما منفرداً في عزله ـ ، وفي الوقت نفسه جهل الوسط الذي يعيش فيه للغة اليابانية أو الإنجليزية، مضافاً إلى ذلك طبيعة قسم العزل مناخياً واجتماعياً. فمناخ منطقة الرملة مشبع بدرجة رطوبة عالية ولأن القسم ينخفض عدة أمتار عن سطح الأرض فإن الوضع الطبيعي للحياة سيكون قاسياً ومزعجاً.

= العرب» وثم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». منذ التأسيس تولى الدكتور وديع حداد مهمات قيادية أساسية جداً في الجبهة، حيث أسندت إليه مهمتان رئيسيتان هما المالية والعمل العسكري الخارجي. وأثبت من خلالهما قدرات قيادية وعملية، حيث جسد شعار «وراء العدو في كل مكان» كما كان وديع في ذلك الوقت أذكى شخصية فلسطينية كما كان يجمع الفدائيين .خلال عمله في التنظيم الخارجي قاد خلايا تنشط في مختلف أنحاء العالم وكان وراء عمليات خطف الطائرات الشهيرة، في عام ١٩٧٨ توفي في ألمانيا الشرقية وأشيع أنه توفي بمرض سرطان الدم ولكنها بعد ٢٨ عاماً اعترفت (إسرائيل) بأنها قامت باغتياله بدس مادة سامة بيولوجية تعمل ببطء في الشوكولاتة التي تناولها وتؤدي إلى انهيار جهاز المناعة في الجسم، بعد تدبيره عملية اختطاف طائرة أيرفرانس، التي كانت في طريقها من باريس إلى تل أبيب، إلى عنتيبي أوغندا عام ١٩٧٦، وهو كان مسؤولاً عن سلسلة من العمليات الخطيرة. وإنشاء علاقات بين التنظيمات الفلسطينية ومنظمات يسارية عالمية ودعا أفرادها للتدرب في لبنان، وكانت إحدى نتائجها قيام «الجيش الأحمر الياباني» بعملية «مطار بن غوريون» عام ١٩٧٢.

أما على المستوى الاجتماعي فقد حدد مكان إقامته في زنزانة انفرادية يحيط بها عدد من الأسرى غالبيتهم العظمى من الجنائيين والعملاء الفارين من السجون والذين يطلق عليهم اسم «طالبو الحماية» ومناضل فلسطيني واحد من عائلة «شموط» حيث كان يعاني اضطرابات عصبية ونفسية جراء ظروف عزله القاسية، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أيضاً معاناة «أكوموتو» النفسية بسبب استشهاد رفاقه في العملية وبقائه حياً رغماً عنه، حيث أن هذا الأمر ـ بقاؤه حياً ـ لا ينسجم مع عقيدته الاستشهادية، فعلى حد ادعاءات وسائل الإعلام الإسرائيلية وادعاءاتها أن «أكوموتو» اشترط للحديث في التحقيق بتوفير مسدس له ينهي به حياته، لنا أن نتصور مستوى المصاعب التي واجهته في عزله، وفضلاً عما سبق، أضافت مديرية السجون رزمة من الإجراءات الفاشية للتعامل معه تبدأ بعدم السماح له بالنزهة وترك زنزانته إلا ساعة واحدة يومياً يخرج فيها مقيد اليدين والرجلين، تحت ادعاء أنه اعتدى على أحد أفراد الشرطة، ورفضت إدارة السجن نزع قيوده أثناء خروجه إلى باحة السجن، ومع كل هذه الظروف القاسية فإن كسر عزلته مؤقتاً كان مرهوناً بإحضار مناضل آخر إلى العزل ضمن إجراء اعتقالي، أو في ظروف النقل إلى المحكمة، الأمر الذي وجد فيه متسعاً لنوع من التفاعل الاجتماعي المحدود، وقد روى المناضلون الذين التقوه في العزل أنه لم يفقد الأمل لحظة واحدة ولا الثقة برفاقه وسعيهم إلى تحريره، وأنه رغم هول المعاناة الحاقدة كان يتمتع بإرادة حديدية

ومعنويات عالية وهذا ما تجسد بعد تحرره حيث عاد إلى نشاطه الثوري ما أدى إلى محاولة إعادة اعتقاله في لبنان.

النموذج الآخر الذي تجسدت في معاملته الفاشية العنصرية كان المناضل مردخاي فعنونو[1]، ومعروف أن هذا المناضل اليهودي

---

(١) **مردخاي فعنونو**: ولد فعنونو بمراكش في المغرب لعائلة يهودية محافظة في ١٤ أكتوبر١٩٥٤. جاء إلى (إسرائيل) وعمره ٩ سنوات مع عائلته، انضم إلى صفوف الجيش الإسرائيلي في وحدة الهندسة الحربية وبدأ العمل كفني في مفاعل ديمونة النووي. في فترة عمله نجح في تهريب كاميرا إلى داخل المفاعل وتصوير أجزاء من مرافق المفاعل وخلال دراسته بجامعة بن غوريون تقرب من الطلاب العرب، وفي فترة حرب لبنان ١٩٨٢ بدأ بإظهار استيائه من بعض السياسات التي تنتهجها حكومة إسرائيل. وأنشأ بمعية عشرة من زملائه في الجامعة منهم خمسة عرب، حركة سياسية أطلقوا عليها اسم «كامبوس». بالإضافة إلى تعزيز علاقتة بمنظمة تدعى حركة تعزيز السلام وهذا ما أدى إلى فصله من عمله، ومنها بدأ بالتقرب من الكنيسة الأنجليكانية واعتنق الديانة المسيحية وغير اسمه ليصبح **جون كروسمان**. تعرف إلى صحافي كولومبي يدعى أوسكار غيريرو الذي أقنعه بأن يبيع معلوماته النووية إلى الصحافة. وفي صيف ١٩٨٦ التقي فعنونو الصحافي البريطاني «بيتر هونام» الذي يعمل في صحيفة ساندي تايمز **وتبين أن معلومات فعنونو دقيقة جداً وأنه من الواضح امتلاك إسرائيل ترسانة نووية متقدمة جداً** تحتوي على ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ رأس نووي صنعتها خلال ٢٠ سنة (حتى سنة ١٩٨٦ **وهذا ما دفع الكيان الى البحث عنه واختطافه من روما**. كان فعنونو مختفياً لمدة ٤٠ يوماً ولم يعلم أحد أنه معتقل في إسرائيل حتى استصدر قرار بتمديد فترة اعتقاله ودون أن يعرف احد وأثناء عودته من إحدى جلسات المحاكمة إلى السجن كتب على كف يده تفاصيل خطفه =

الإنساني من أصول شرقية، كان يعمل خبيراً في المفاعل النووي الصهيوني في (إسرائيل)، وأن قناعاته الفكرية لم تنسجم مع سعي (إسرائيل) لامتلاك هذا السلاح، خصوصاً وأنه نتيجة انتمائه الطبقي إلى الطوائف اليهودية الشرقية فقد عانى سياسة التمييز العنصري، ويدرك الدور الكولونيالي الذي تمثله دولة الكيان وجرائمها ضد شعبنا. وعندما حاول إنهاء عمله لفقت له «إسرائيل» تهمة تسريب أسرار المشروع النووي، وتمكن من السفر إلى الخارج قبل أن يتمكن جهاز الموساد من ملاحقته واختطافه في إحدى الدول الأوروبية، وإعادته إلى دولة الكيان، ليحاكم بتهمة تسريب الأسرار النووية والاتصال بعميل أجنبي، وصدر بحقه حكم بالسجن مدة (١٨) عاماً تحت يافطة ما يمثله من خطر أمني على الدولة، تقرر احتجازه في عزل انفرادي كامل مدة ١١ سنة وبعدها بشروط مقيدة حتى أطلق سراحه في عام ٢٠٠٤، وقد تم التحوط عليه في قسم العزل الانفرادي في الرملة بداية، وتنقل بين كل أقسام العزل بجناح خاص وتحت ظروف استثنائية بالغة القسوة، مع ممارسة الشرطة بحقه كل أشكال التضييق والاستفزاز اليومي بحقه وحرمانه من حقوقه كسجين، كل هذه الإجراءات استهدفت تحطيمه

= حيث كتب: (فعنونو خطف من روما/ إيطاليا) وفي مارس ١٩٨٨، حكم على مردخاي فعنونو بالسجن ١٨ سنة من بينها ١١ سنة بالسجن الانفرادي وبعدها منع من التحدث إلى وسائل الإعلام، بعد أن اعتبرته المحكمة خائناً، ليطلق يوم الأربعاء ٢١ أبريل من سنة ٢٠٠٤.

نفسياً واجتماعياً وصحياً ودفعه إلى الانتحار كما جرى مع العميل أكس[1] عام ٢٠١٠.

فالعقلية الامبريالية الفاشية العنصرية المشبعة بالحقد والكراهية، والمجردة من أي نزعة إنسانية تجيز لنفسها فعل أي شيء وارتكاب أي جريمة بحق أي مناضل، مادام ذلك يخدم مشروعها الكولونيالي حتى لو كان المستهدف يهودياً، وإذا كانت ظروف احتجاز الرفيق «كوزو أكوموتو» تسمح له ببعض الوقت للتفاعل مع الوافدين عرضاً إلى القسم في حال معرفة القادم اللغة الإنجليزية، فإن المناضل فعنونو حرم من هذا الحق البسيط، فقد زودت غرفته بكاميرات تكشف حركته أينما اتجه نظره داخل زنزانته، كما منع من لقاء أي سجين، ومن تابع وضع هذا المناضل بعد خروجه من السجن سيلمس مستوى الأضرار النفسية والعصبية التي لحقت به خلال العزل.

---

(١) **العميل أكس**: هو بن زيغير، من مواليد ١٩٧٦ في أستراليا من عائلة يهودية تقليدية، هاجر إلى (إسرائيل) سنة ٢٠٠٠ جرى تجنيده من جانب الموساد، وظل يعمل في صفوفه حتى سنة ٢٠١٠ حين أقدمت السلطات (الإسرائيلية) على اعتقاله ووضعه قيد السجن الانفرادي داخل أكثر السجون (الإسرائيلية) تشدداً. بتهمة الاشتباه بأنه أصبح عميلاً مزدوجاً مع إيران وحزب الله خلال عمله في شركة لبيع أجهزة إلكترونية لإيران أسسها الموساد الصهيوني، وأنه هو الذي زود حزب الله بأسماء الخلية التي كانت مسؤولة عن اغتيال القيادي في حماس المبحوح سنة ٢٠١٠. وقد وجد منتحراً أو مقتولاً شنقاً في زنزانته، وقد ذهبت الحكومة (الإسرائيلية) إلى أبعد حدود للتستر على وجود هذا العميل المعروف باسم السجين أكسX)).

النموذج الثالث، سجله (الرفيق) الشهيد إبراهيم الراعي الذي أطلق عليه رفاقه لقب «فوتشيك فلسطين» بعد أن بات رمز أسطورة الصمود في أقبية التحقيق، فقد حُقق معه في مختلف زنازين وأقبية التحقيق مدة ستة شهور متواصلة، بعد أن اتُهم بقيادة الجناح العسكري للجبهة الشعبية في شمال الضفة ومسؤوليته عن قيادة وتحفيز عدة عمليات جريئة ضد الاحتلال ومستوطنيه.

استخدمت المخابرات كل أساليب التحقيق معه وصولاً إلى اعتقال ذويه، إخوته وأخته ووالدته، فكان عصياً على الكسر، وبعد عجز المحققين عن انتزاع اعتراف منه قدموه للمحاكمة بناءً على اعترافات الآخرين، وحكم بالسجن المؤبد عدة مرات، ثم حولته المخابرات الصهيونية إلى العزل الانفرادي في معتقل الرملة، ويبدو أن هذا القرار كان بداية تنفيذ قرار تصفيته الذي تم اتخاذه بحقه ومهد له سابقاً، وحين ادعت المخابرات الصهيونية أن الراعي حاول الانتحار شنقاً في إحدى زنازين المسكوبية تبين أن هناك كدمات غائرة في جسده بعد مقتله.

والجدير ذكره أن هذا الأسلوب سبق أن استعملته المخابرات الصهيونية في تصفية مناضلين كثر في أقبية التحقيق، وجدت حتى أكون أميناً لهم ولأرواحهم أن لا أنسى أحداً منهم مستعيناً بما نشرته قوائم نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين:

١- **يوسف الجبالي** ـ نابلس ـ استشهد في ٤ / ١/ ١٩٦٨م نتيجة التعذيب في سجن نابلس.

٢- **فتحي عبد الفتاح النتشة** ـ الخليل ـ استشهد في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٨م نتيجة التعذيب في سجن صرفند.

٣- **يونس مبارك حسين أبو سبيتان** ـ دير البلح ـ استشهد في ١١/ ١٠/ ١٩٦٨م نتيجة التعذيب ـ سجن صرفند.

٤- **قاسم عبد الله أبو عكر** ـ بيت حنينا ـ القدس ـ استشهد في ٢٣/ ٣/ ١٩٦٩م نتيجة التعذيب ـ معتقل المسكوبية في القدس.

٥- **أحمد مسلم أبو عميرة** ـ غزة ـ استشهد في ١٥/ ٨/ ١٩٦٩م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٦- قاسم أبو خضرة ـ عكا ـ استشهد في ٤/ ١١/ ١٩٦٩م نتيجة التعذيب الوحشي.

٧- **عون سعيد حسين العرعير** ـ غزة الشجاعية ـ استشهد في ١٠/ ٣/ ١٩٧٠م نتيجة التعذيب ـ سجن المجدل.

٨- **عثمان بدوي عثمان البحش** ـ نابلس ـ استشهد في ٢٨/ ٨/ ١٩٧٠م نتيجة التعذيب ـ سجن نابلس.

٩- **ديب موسى ناصيف شتيه** ـ سلفيت ـ استشهد في ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٠م نتيجة التعذيب القاسي.

١٠- **هاشم إبراهيم هاشم كريم** ـ مخيم الشاطئ ـ استشهد في ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٠م سجن الرملة، من آثار التعذيب.

١١- **سالم الحاج محمود حسن صافي** ـ دورا ـ استشهد في ٦/ ١/ ١٩٧١م نتيجة التعذيب ـ سجن الخليل.

١٢- **مصطفى محمد عقيل الدرابيع** ـ دورا ـ استشهد في ٢٢/ ٢/ ١٩٧١م نتيجة التعذيب ـ بئر السبع.

١٣- **محي الدين سليمان العوري** ـ رام الله ـ استشهد في ٢/ ٣/ ١٩٧١م نتيجة التعذيب في زنازين سجن رام الله.

١٤- **محمد حسان محمود وشاح** ـ مخيم البريج ـ استشهد في ١/ ٩/ ١٩٧١م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

١٥- **حسن السواركة** ـ العريش ـ استشهد في ٢٧/ ٣/ ١٩٧٢م جراء التعذيب ـ سجن عسقلان.

١٦- **عيسى مطلق عبد الحميد** ـ قبلان ـ استشهد في ٩/ ٦/ ١٩٧٢م نتيجة التعذيب والضرب.

١٧- **مصطفى العواودة** ـ الخليل ـ استشهد في ٢٧/ ٧/ ١٩٧٢م نتيجة التعذيب ـ سجن الخليل.

١٨- **نصر الدين فهمي محمد الشخشير** ـ نابلس ـ استشهد في ٢/ ٥/ ١٩٧٣م نتيجة التعذيب ـ سجن عسقلان.

١٩- **فريز حسني أسعد طشطوش** ـ نابلس ـ استشهد في ٢٧/ ٩/ ١٩٧٣م نتيجة التعذيب ـ سجن نابلس.

٢٠- **عمر شلبي** ـ سوريا حلب ـ استشهد في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣م نتيجة التعذيب ـ سجن عسقلان.

٢١- **سالم محمد مصطفى أبو ستة** ـ خان يونس ـ استشهد في ١٣/ ١٠/ ١٩٧٤م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٢٢- **فؤاد محمد سلامة حميد «أبو حديد»** ـ مخيم جباليا ـ استشهد في ١٩/ ١/ ١٩٧٦م نتيجة التعذيب ـ سجن عسقلان

٢٣- **أحمد ديب أحمد دحدول** ـ سلفيت ـ استشهد في ٢١/ ٣/ ١٩٧٦م نتيجة التعذيب.

٢٤- **محمد يوسف الخواجا** ـ نعلين رام الله ـ استشهد في ٢ ـ ٦ ـ ١٩٧٦ جراء التعذيب، ومن ثم تصفيته بعد الاعتقال ـ سجن

٢٥- **يوسف أحمد حسن كريم** ـ خان يونس ـ استشهد في ١٣/ ٧/ ١٩٧٨م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٢٦- **سعيد أبو ستة** ـ خان يونس ـ استشهد في ١٨/ ١/ ١٩٧٩م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٢٧- **يعقوب محمد دبابش** ـ غزة النصر ـ استشهد في ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٢م نتيجة التعذيب ـ سجن عسقلان.

٢٨- **حمزة عمر عثمان أبو شعيب** ـ قرية جماعين ـ استشهد في ٢٥/ ٢/ ١٩٨٣م نتيجة التعذيب في سجن طولكرم.

٢٩- **خليل إبراهيم أبو خديجة** ـ رام الله ـ استشهد في ٥/ ٤/ ١٩٨٣م نتيجة التعذيب ـ سجن رام الله.

٣٠- **قنديل كامل عبد الرحمن علوان** ـ جباليا ـ استشهد في ٢٤/ ٢/ ١٩٨٨م إهمال طبي ـ سجن عسقلان.

٣١- **إبراهيم محمود الراعي «أبو المنتصر»** ـ قلقيلية ـ استشهد في ١١/ ٤/ ١٩٨٨م نتيجة التعذيب في زنازين العزل في الرملة، ثم إعدامه.

٣٢- **نبيل مصطفى جميل إبداح** ـ بيت حنينا القدس ـ استشهد في ١٠/ ٨/ ١٩٨٨م نتيجة التعذيب ـ في زنازين سجن المسكوبية.

٣٣- **إبراهيم ياسر المطور** ـ الخليل ـ استشهد في ٢١/ ١٠/ ١٩٨٨م جراء التعذيب ـ معتقل الظاهرية.

٣٤- **محمود يوسف عليان المصري** ـ رفح ـ استشهد في ٧/ ٣/ ١٩٨٩م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٣٥- **جمال محمد عبد العاطي أبو شرخ** ـ مخيم الشاطئ ـ استشهد في ٣/ ١٢/ ١٩٨٩م نتيجة التعذيب في زنازين سجن غزة.

٣٦- **خالد كامل الشيخ علي** ـ غزة الرمال ـ استشهد في ١٢/ ١٢/ ١٩٨٩م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٣٧- **عطية عبد العاطي الزعانين** ـ بيت حانون ـ استشهد في ١٣/ ١١/ ١٩٩٠م نتيجة التعذيب في زنازين سجن غزة.

٣٨- **علي حسن عبد الحليم الشاهد** ـ طولكرم ـ استشهد في ٨/ ٦/ ١٩٩١م نتيجة التعذيب ـ مقر الإدارة المدنية.

٣٩- **سامي نعمان سليمان زعرب** ـ خان يونس ـ استشهد في ٢٢/ ٨/ ١٩٩١م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٤٠- **مصطفى عبد الله العكاوي** ـ القدس ـ استشهد في ٤/ ٢/ ١٩٩٢م نتيجة التعذيب ـ سجن الخليل.

٤١- **محمد سليمان حسين بريص** ـ مخيم خان يونس ـ استشهد في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٢م نتيجة التعذيب ـ سجن الرملة.

٤٢- **حازم محمد عبد الرحيم عيد** ـ مخيم الأمعري ـ استشهد في ٩/ ٧/ ١٩٩٢م نتيجة التعذيب ـ سجن الخليل.

٤٣- **مصطفى محمود مصطفى بركات** ـ بلدة عنبتا ـ استشهد في ٤/ ٨/ ١٩٩٢م نتيجة التعذيب ـ سجن طولكرم.

٤٤- **سمير محمد خميس سلامة** ـ رفح ـ استشهد في ١٥/ ٢/ ١٩٩٣م زنازين عزل بئر السبع جراء التعذيب.

٤٥- **أيمن سعيد حسن نصار** ـ دير البلح ـ استشهد في ٢/ ٤/ ١٩٩٣م نتيجة التعذيب ـ سجن غزة.

٤٦- **محمد سلامة الجندي** ـ العروب ـ استشهد في ١٠/ ٥/ ١٩٩٣م نتيجة التعذيب ـ سجن الخليل.

٤٧- **عبد الصمد سلمان حريزات** ـ يطا ـ استشهد في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٥م نتيجة التعذيب ـ معتقل المسكوبية

٤٨- **خالد علي عايش أبو دية**. ـ بيت لحم ـ استشهد في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧م نتيجة التعذيب ـ معتقل المسكوبية.

٤٩- **نضال زكريا أبو سرور** ـ مخيم عايدة بيت لحم ـ استشهد بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٩٨م نتيجة التعذيب ـ معتقل المسكوبية.

٥٠- **رائد محمود أحمد أبو حامد** ـ العيزرية ـ استشهد في ١٦/ ٤/ ٢٠١٠ تم الاعتداء عليه في زنزانته الانفرادية، وترك دون رعاية حتى استشهد في سجن ايشل ببئر السبع.

٥١- **عرفات شاهين جرادات** ـ سعير ـ الخليل ـ استشهد في ٢٣/ ٢/ ٢٠١٣ جراء التعذيب في سجني الجلمة ومجدو.

٥٢- **رائد عبد السلام الجعبري** ـ الخليل ـ استشهد في ٩/ ٩/ ٢٠١٤ استشهد نتيجة التعذيب في مستشفى سوروكا، وكان موقوفاً منذ ٢٦/ ٧/ ٢٠١٤ في سجن «ايشل» رهن التحقيق.

وتدّعي المخابرات دائماً أن كل هؤلاء استشهدوا نتيجة إقدامهم على الانتحار، أما **عرفات جرادات** فقد ادعوا أن موته جاء نتيجة نوبة قلبية، وكذلك الشيخ المسن الصلب **محيي الدين سليمان العوري** ابن بيت عور التحتا، الذي استشهد في زنازين رام الله عام ١٩٧١ وادعت المخابرات أن موته كان نتيجة أزمة صدرية، والقائمة تطول.

ماذا تعني حالة العزل؟

يمكن تعريف حالة العزل بأنها وضع الأسير في حيز مكاني يتميز بالضيق الفيزيائي، خالٍ من أي مظهر من مظاهر الحياة المختلفة وجعلها في حدودها الدنيا أو دون ذلك، وعلى الأخص منها مظاهر الحياة الاجتماعية والإنسانية، لإبقاء الأسير في حالة حصار وانحباس دائمين بتضييق المساحات الفيزيائية والإنسانية إلى أدنى درجاتها كي يصبح هذا الحصار والعزل عن المجموع نمط حياة قسرياً مفروضاً على الجسد والحواس للوصول إلى حصار القدرات الذهنية وهو احتجاز الأسير منفرداً أو بصحبة أسير آخر في زنزانة معتمة وضيقة لا تزيد مساحتها على ١,٥×٢,٥ م، وهي على أية حال زنازين قذرة ومتسخة، تنبعث من جدرانها الرطوبة والعفونة على الدوام وفيها حمام أرضي

قديم تخرج من فتحته الجرذان والقوارض ولا تفصله عن بقية الزنزانة أية فواصل تذكر، ويوجد فيها نافذة واحدة، هي أقرب ما تكون إلى خرم في جدار منها إلى شباك مخصص للتهوية، وهي مغطاة بلوح من الصاج السميك لمنع التسلل والهرب والهواء أيضاً، ومضاءة بمصباح كهربائي من الفلورسنت، ومن المقرر أن يمضي الأسير المعزول عاماً أو اثنين أو أحد عشر عاماً أو أكثر من عمره في هذا المكان، وتضاف إلى هذه العقوبة الفظة عقوبات أخرى كحرمان الأسير المعزول من مقابلة بقية الأسرى، وقطع مياه الشرب والاستحمام عنه، وأحياناً يمنع من زيارة ذويه ومحاميه، أو إرسال واستقبال رسائل من ذويه وإليهم، والحرمان من الكانتينا، وأحياناً مصادرة مقتنياته وحاجاته من الكتب والأوراق والأجهزة الكهربائية، وحرمانه من الفورة، وفرض عقوبات وغرامات مالية عليه، وضربه بالغاز المسيل للدموع والعصي، واقتحام معزله وتقييد يديه في السرير بواسطة القيود الحديدية.

العزل الانفرادي... أسلوب مجرب لقهر الإرادات

وكلما تصاعدت وتيرة النضال الفلسطيني واتسعت ضرباتها اتسعت عمليات القمع الصهيوني ومنها سياسة العزل، فمع انطلاق فعاليات الانتفاضة الشعبية الأولى في كانون الأول عام ١٩٨٧ تضاعفت أعداد المعتقلين، حيث وصل عددهم كمتوسط ثابت نسبياً إلى قرابة ١٣ ألف معتقل/ ة، ومن الطبيعي والحالة هذه أن تزداد حدة

القمع الصهيوني وأن تتنوع أساليبه القمعية بحق الشعب المنتفض (اغتيال، اعتقال، تحطيم عظام، إبعاد....) وفي إطار هذه السياسة أبدعت سلطات الاحتلال في ممارسة أشكال قمع الحركة الأسيرة، وجرى افتتاح معتقلات جديدة، في غزة «أنصار ٢» وفي النقب «أنصار ٣» وفي مجدو والظاهرية فضلاً عن معتقل الفارعة، وقد وصل عدد المعتقلين في «أنصار ٣» إلى قرابة العشرة آلاف معتقل كانوا يعيشون في ظل ظروف صعبة جداً، يفتقدون فيها أبسط شروط الحياة الإنسانية سواء جراء ظروف المناخ أو لعدم توافر الاحتياجات الضرورية للحياة، فيزيائياً واجتماعياً (زيارة الأهالي والغذاء والطبابة) فضلاً عن القمع، ولم يطرأ أي تحسن على ظروف حياتهم إلا بعد عام ١٩٩٢، بفضل نضالاتهم والملاحقة القانونية حيث أجيزت الزيارات مرة واحدة شهرياً وسمح للمعتقلين بإدخال أصناف محدودة من الأغذية، فضلاً عن السماح لهم بشراء بعض الحاجات من «كانتينا» المعتقل، وكما قلنا هذا التحسن كان نتاجاً لنضالات الحركة الأسيرة المسنودة طبعاً بالحركة الجماهيرية والنقابية والحقوقية والقانونية والتنظيمية وعلى بقية الصعد في الخارج.

وفيما يتعلق بالسجون المركزية التي كان يحوَّل إليها المعتقلون المتوقع أن تزيد أحكامهم عن الخمس سنوات، فقد عمدت مصلحة السجون إلى تشديد إجراءات القمع فيها، لتحول دون مشاركتهم في

توجيه وقيادة الانتفاضة الشعبية في الخارج ، وفي هذا الإطار تم تشريع سياسة العزل الانفرادي بحق رموز الحركة الوطنية الفلسطينية وقادة الانتفاضة الميدانيين.

وحتى لا يجري الخلط بين ممارسة هذه السياسة بحق المناضلين الفلسطينيين الذين تعتبرهم (إسرائيل) قيادات للحركة النضالية أو الأسيرة ويشكل وجودهم بين جموع المعتقلين الفلسطينيين خطراً وبين بعض الحالات التي أَجبرت إدارة السجون على عزلهم لأسباب مختلفة عن أسباب عزل المناضلين ومنها:

١ ـ أجبرت إدارة السجون على عزل الفارين من غرف المعتقلين لأسباب أمنية بعضهم جرى التحقيق معه وأدين بالعمالة للصهاينة، والبعض الآخر لجأ إلى الإدارة خوفاً من التحقيق معه من قبل المعتقلين نتيجة ورود بعض الملاحظات الحياتية عليهم، فضلاً عن بعض الحالات التي سجلت سقوطاً أخلاقياً لعدم قدرتها على الانضباط في نظام العيش الجماعي وقوانينه التي تحكم مجتمعات الحركة الأسيرة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هؤلاء الذين لجأوا إلى الإدارة لأسباب أمنية أو أخلاقية طلباً للحماية، دون حسم مسألة إدانتهم أو براءتهم، ومنهم من واكب نشوء الحركة الأسيرة منذ بدايات تكوينها.

إن مخابرات العدو استخدمت جزءاً منهم عملاء لها وأوكلت إليهم العديد من المهمات منها سرقة اعترافات من المعتقلين الجدد أو العمل على تجنيد معتقلين لجهاز المخابرات أو توريط البعض

من المعتقلين في سلوكيات لا أخلاقية، ولهذه الأسباب بادرت إلى افتتاح أقسام مموهة خاصة بهولاء العملاء، أطلق عليها المعتقلون اسم «غرف العصافير أو غرف العار»[1].

---

(١) **غرف العار أو العصافير**: هو المصطلح الذي أطلقه المعتقلون الفلسطينيون على العملاء في سجون الاحتلال والذين يقومون بمساعدة المخابرات على انتزاع اعترافات من المعتقل بطرائق عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: (الاستفزاز، الاستدراج، الضغط، التهديد، الحيل والخداع).
وتعدّ غرف العار من أهم الركائز التي تعتمد عليها المخابرات في انتزاع الاعترافات من المعتقلين، ونجد أن نسبة كبيرة من الأسرى الفلسطينيين أدلوا باعترافاتهم في هذه الأقسام، ويرجع اعتماد هذا الأسلوب إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث استطاعت المخابرات (الإسرائيلية) إسقاط العديد من الشباب الفلسطينيين وإقناعهم بضرورة العمل معهم ليتحول هذا السلوك بعد ذلك إلى قناعات وعقيدة ثابتة لديهم ويصبحوا جزءًا من كيان الاحتلال، ويتم تدريبهم لأخذ المعلومات الأمنية التي تبحث عنها المخابرات من الأسير الفلسطيني، قد تجد هؤلاء في زنازين التحقيق أو في غرف كاملة في بعض السجون تحتوي على عدد كبير من العصافير، بحيث يتم إيهام الأسير أنه انتقل إلى سجن من السجون الاحتلالية، ومن هنا بدأت فكرة غرف العار التي تجمع عدة عملاء حيث تجلت فكرة إشراكهم في عمليات التحقيق مع المعتقلين.
يعدّ «العصافير» أخطر أنواع عملاء الاحتلال (الإسرائيلي) داخل المعتقلات والسجون الإسرائيلية، حيث إن ٩٠٪ من اعترافات المعتقلين في سجون الاحتلال يتم انتزاعها عن طريقهم، حيث يستدرجون المعتقل، للحصول على المعلومات بعد أن يتم التحقيق معه، بدون أي اعتراف، فيوضع في زنزانة يكون العميل موجوداً فيها، أو يأتي إليها لاحقاً، وتبدو على العميل علامات الإرهاق والتعب، ولكنه لم يعترف بشيء وأنه سيخرج قريباً من =

٢ ـ الحالات المرضية التي تعاني اضطرابات نفسية وعجزت عن

= السجن، وأنه على استعداد لحمل أي رسالة من هذا المناضل إلى تنظيمه أو أهله.

وبمرور الوقت أصبحت غرف العار أقساماً واسعة ويكون معظم سكان القسم من «العصافير»، حيث تذهب إلى حياة تنظيمية كاملة وسجناء قدماء داخل السجن، ويدخلها عدد كبير من الأسرى الذين يظنون أنهم في السجن. وقد يكون معظم الموجودين في هذا القسم ملتحين، يقرأون القرآن بشكل جيد، أو يكونون متصنعين الانتماء إلى فصيل المعتقل، ويتخذون أسماء لرفاق أو شهداء من جميع الفصائل، وحسب فصيل المعتقل، ويقوم أحدهم بتمثيل دور المسؤول الأعلى للتنظيم، وآخر دور الموجه الأمني، وثالث مسؤول... ويقوم الموجه الأمني بالطلب من المعتقل الجديد أن يكتب تقريراً أمنياً حول ما جرى معه في التحقيق، وما قام به من نشاطات خارج المعتقل، وإذا لم يتعاطَ المعتقل معهم، يقومون بتهديده، أو معاقبته بالمقاطعة وعدم الكلام معه مثلاً، وعزله عن بقية السجناء، وتهديده بالتحقيق معه لأنه عميل.

وتمارس في هذه الأقسام عادات السجن ونظامه، وعندما يدخل أسير جديد إلى هذه الأقسام يتم الجلوس معه من قبل اللجنة الأمنية في السجن، لمعرفة ما جرى له، وبماذا اعترف، وبماذا لم يعترف حتى يقوم المسؤول بمراسلة التنظيم لحماية ما لم يتم الاعتراف به ويرسل ما يكتبه الأسير إلى الموجه العام الذي يكون بالتأكيد عميلاً، الذي بدوره يقوم بإيصال التسجيلات الصوتية أو الاعترافات المكتوبة، إلى المخابرات التي ستستكمل التحقيق معه، ليستمر نزف اعترافاته.

ويمكن أن يمكث الأسير عدة أشهر في الأقسام، يبني خلالها علاقات اجتماعية وطبيعية مع الجميع، ولا يطلب أحد منه معلومات عن نضاله وفعالياته إلى أن يقتنع الأسير بالبوح بكل ما يعرفه، بحجة أن هذه المعلومات ضرورية لتوفير الحماية لأشخاص لم يعترف عليهم عند المخابرات.

ويمكن أن يمثل العصفور دور الناصح الأمين، حيث يقوم بتحذير الأسير من =

التكيف مع شروط الحياة الاجتماعية داخل السجون، على الرغم من محدودية الحالات الشبيهة التي مرت على الحركة الأسيرة، وغالباً ما نجحت الحركة الأسيرة في استيعابها بحياتها الجماعية واستيعاب حالات مرضية جسدية كالمقعدين، ولا يزال البعض منهم ميؤوساً من شفائه، وبدلاً من علاجهم ووضعهم في مصحات أو مستشفيات أو الإفراج عنهم بعد تأزم حالتهم النفسية، احتفظت بهم مصلحة السجون داخل زنازين العزل معرضين في كل لحظة للتنكيل بهم كلما تأزمت حالتهم، وقد وصل الحال إلى تقييد البعض مدة أيام في أسرتهم، وعدم نزع قيودهم إلا حين قضاء الحاجة أو تناول الطعام، فوجودهم في العزل ضروري، وجزء من ماكينة التعذيب للأسرى الآخرين المعزولين.

٣ ـ الأسرى الجنائيون: وهم موجودون في كل الأقسام، بعضهم رموز منظمات عالم سفلي وعائلات إجرام، تخشى مصلحة السجون

= العملاء «العصافير»، وضرورة عدم التحدث عن قضيته، وأهمية ألا يكتب شيئاً عنها، ويشرح له بشكل مطول حول «العصافير»، وأنه الآن في المرحلة التي تسبق ذهابه إلى «العصافير».

وقد تعود فكرة تأسيس هذه الأقسام إلى العميل عبد الحميد الرجوب في بدايات عام ١٩٧٨، وقد سهلت هذه المجموعات على جهاز المخابرات عمله ومكنته من انتزاع العديد من الاعترافات عن طريق الخداع والتهديد والإرهاب، كما عملت المخابرات على تطوير هذه التجربة على مر السنين بعد أن اكتسب هؤلاء العملاء تجارب أكثر وأعمق، وبالإمكان القول إن جزءاً مهماً من نجاح مخابرات العدو في تصفية خلايا ومنظمات الثورة كان بفضل جهود هؤلاء العملاء رغم التثقيف الأمني الذي مارسته كل فصائل العمل الوطني بهذا المضمار).

وجودهم في الأقسام العادية، والبعض الآخر من الفارين والمأزومين، وهذا الخليط شكل مجتمع أقسام العزل الانفرادي، إضافة إلى بعض رموز الخلايا الإرهابية اليمينية والمتطرفة الذين ارتكبوا جرائم بحق الفلسطينيين، فضلاً عن المجموعة التي أدينت بقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي «اسحق رابين» وعلى رأسهم «يجئال عامير»، ومن المفيد التنويه بأن الأسرى الجنائيين احتفظوا بكل حقوقهم كأسرى ما عدا فترة النزهة التي تساوت مع الفترة الممنوحة للسياسيين، فحق الاتصال الهاتفي مكفول لهم وكذلك زيارة الأهل، فضلاً عن الزيارات الخاصة والمفتوحة.

٤ ـ الحالات الخاصة من قيادات الحركة الأسيرة والمجموعات العسكرية، وهؤلاء كانوا محدودي العدد، بعضهم عزل مباشرة بعد انتهاء التحقيق معه، والبعض الآخر بسبب نشاطهم الاعتقالي بقرار من مديرية السجون، وفي هذه الحالة فإن فترة عزلهم لا تكون طويلة، والبعض بقرار من المخابرات بعد فترة من وجودهم في السجن، وفترة العزل يمكن وصفها بالجملة المفتوحة وفق التعبير الرياضي، حتى أمضى البعض منهم أكثر من ثلاث عشرة سنة في العزل الانفرادي كما في حالة المجاهدين محمود عيسى وحسن سلامة.

الفصل الثالث

الغلاف القانوني لتشريع سياسة العزل

في القانون الدولي

تجاهلت حكومة الاحتلال منذ نشأتها اللجوء إلى القانون في تعاملها بشكل عام مع الأسرى الفلسطينيين ولم تلتزم بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب الدولية[1] على الرغم من انضمامها إلى هذه الاتفاقية،

(١) **اتفاقية مناهضة التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:** هي اتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٣٩/ ٤٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤ والتي تعتمد أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ ترى أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف، لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلم في العالم، وتنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومراعاة منها أيضاً لإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥. =

ولا بغيرها من الاتفاقات والقوانين العالمية، إلا أنها مارست سياستها القمعية ضدهم دون حدود، حيث تشكل سياسة العزل كما تمارسها مصلحة سجون دولة الاحتلال أخطر تهديد للنفس البشرية نفسياً وصحياً لدى الأسرى والناتجة من الانقطاع عن العالم الخارجي، وهذا ما يعد مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار ممارسة سياسة العزل في سجون

= كما وتنص الاتفاقية على ضرورة زيادة فاعلية النضال ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية في العالم قاطبة ويقصد بالتعذيب أي عمل ينتج منه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أو عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه أنه ارتكبه، أو تخويفه أو إرغامه أو يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، ولا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواءً أكانت هذه الظروف حالة حرب أم تهديداً بالحرب أم عدم استقرار سياسي داخلي أم أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

كما تضمن كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي وتجعل هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

وتعتبر الجرائم المشار إليها جرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في أية معاهدة لتسليم المجرمين تكون قائمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بإدراج هذه الجرائم كجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في كل معاهدة تسليم تبرم بينها.

دولة الاحتلال انتهاكاً للمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة السابعة من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتين حرمتا ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة بشكل قطعي حيث يعتبر انقطاع السجين عن الاتصال بالعالم الخارجي مخالفة للشروط الإنسانية التي تنادي بحق السجين الاتصال بالعالم الخارجي ولا سيما في الاتصال بأسرته.

كما تشكل عقوبة العزل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى الظروف التي يتم عزل الأسرى الفلسطينيين بها، وهذا ما نصت عليه المادتان ٩١ و٩٢ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين في النزاعات المسلحة وحالات الاحتلال.

أما المادة رقم ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فقد منعت بشكل واضح «النقل الفردي أو الجماعي بالإضافة إلى الترحيل للأفراد من الأراضي المحتلة إلى أراضي القوة المحتلة».

كما أن القوانين والتشريعات الدولية حظرت على الدولة المُحتلة ممارسة أية عقوبات تحط من كرامة الأسرى أو تسيء إلى إنسانيتهم وذلك وفقاً لنصوص اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب والمؤرخة في ١٩٤٨، وكذا جاء في نصوص القانون الدولي الإنساني، وتشريعات حقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومع اتساع دائرة النقد لسياستها من قبل مؤسسات القانون

الدولي[1] وتلك التي تُعنى بحقوق الإنسان محلياً ودولياً، بما في ذلك مؤسسات حقوقية (إسرائيلية) مثل «بيتسيلم» أو «لجنة مناهضة التعذيب» وغيرها، وما ترافق ذلك من فضح سياسات التعذيب والانتهاكات الخطيرة الأخرى بحق الأسرى، كل ذلك أجبر حكومات الاحتلال المتعاقبة على سن تشريعات تضبط وتغطي في آن واحد سياساتها القمعية وتجاوزاتها، وبدأت بإجراءات التحقيق خصوصاً

(١) في حزيران ٢٠٠٩م انتقدت لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب بشدّة استخدام (إسرائيل) المفرط لسياسة العزل المتواصل بحق الأسرى الفلسطينيين، واعتبرته عملاً وحشياً وغير إنساني أو مُهينًا ويشكّل انتهاكاً واضحاً لنص البند الحادي عشر من معاهدة مناهضة التعذيب، الذي يُلزم الدول الموقعة عليها، و(إسرائيل) من بينها، بالانصياع لنصوصها نصاً وحرفاً، ويشكل المسلك (الإسرائيلي) خرقاً إضافياً للبند السادس عشر من المعاهدة نفسها، وهو الذي يلقي على عاتق الدولة واجب ضمان حظر التعذيب، وتقديم الرعاية الآمنة واللائقة للأسرى، وحظر المعاملة اللاإنسانية والمعاقبة الوحشيّة لهم، سواء خلال التحقيق أو ما بعد الحكم، وطالبت اللجنة بعدم استخدام العزل من قبل (إسرائيل) إلا بعد فحص مُشدّد وعلى نطاق ضيق جداً ووفقًاً لمنظومة معايير الحدّ الأدنى لمعالجة حالة الأسرى الفلسطينيين).

بعد فضيحة التعذيب بحق (عزت نافسو)[1]، أما لجنة لانداو[2] التي

---

(١) **عزت نافسو**: ضابط في الجيش الصهيوني منحدر من أصل شركسي تم اعتقاله عام ١٩٨٠ بتهمة الخيانة العظمى والتجسس في فترة الحرب، وبالتالي فُرضت عليه عقوبة السجن فترة ١٨ عاماً. ورفضت المحكمة ادعاءاته بأن اعترافه بالتهم المنسوبة إليه قد انتُزعت منه تحت طائلة التعذيب. غير أن نافسو جدد عام ١٩٨٦، محاولاته لإثبات براءته من التهمة المنسوبة إليه في أعقاب الكشف عن ضلوع الجيش الصهيوني بإعدام مختطفي الباص رقم ٣٠٠ الأربعة المنتمين إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٨٤ وإجبار الباص على التوجه إلى قطاع غزة، مطالبين بإطلاق ٥٠٠ من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الصهيونية. لكن قبيل الفجر قامت وحدة النخبة في الجيش الصهيوني بقيادة ييتسحاق مردخاي بمهاجمة الباص والادعاء باستشهاد المسلحين الأربعة، إلا أن صوراً التقطت خلال عملية إطلاق الأسرى بينت أن واحداً من المسلحين الجرحى مشى على رجليه بعد العملية خارج الباص وأنه كان على قيد الحياة. وعلى أثر التحقيق تبين أن اثنين من الجرحى أطلق عليهما الرصاص بعد إنهاء عملية إطلاق الرهائن، وهذا ما شجعه على اعادة فتح ملفه وخصوصاً عندما علم أن أحد المشاركين في عملية الباص (يوسي غينوسار) هو نفسه من شارك في التحقيقات معه مطالباً بإعادة النظر في قضيته. وقد توصل الفريق المشكل لمتابعة الملف عام إلى ١٩٨٧ إلى نتيجة أن اعتراف نافسو قد انتُزع منه بالفعل تحت طائلة الضغط، وبالتالي أقرت المحكمة العليا بإلغاء إدانته السابقة وتم الإفراج عنه من السجن..

(٢) **لجنة لانداو**: هي لجنة تشكلت عقب قضية الضابط (الإسرائيلي) الشركسي الذي اعتقل عام ١٩٨٠ وقضية الباص رقم (٣٠٠) للتحقيق في الأساليب التي يستخدمها جهاز الأمن العام (الإسرائيلي) تجاه المعتقلين وسميت هذه اللجنة باسم (لجنة لانداو) التي ترأسها موشيه لانداو رئيس المحكمة العليا (الإسرائيلية) السابق وأهم ما خرجت اللجنة بعد عملية الانتهاء من تقريرها =

= إلى أن الضغط الجسدي على المعتقلين كان من الممارسات المقبولة والمعقولة لدى المحققين في جهاز الأمن العام (الإسرائيلي) وهذا ما شرع من ممارسات رجال الأمن العام العنيفة المتبعة بحق المعتقلين الفلسطينيين، والتي وصلت إلى ١٦٥ أسلوب تعذيب جسدي ونفسي وحيل خداعية منذ مطلع العام ١٩٦٧. والتي تبدأ بأسلوب الضرب المفضي إلى الموت مروراً بالضرب المتقطع لفترة قصيرة ومن ثم الضرب المتواصل لفترات طويلة، وضرب رأس المعتقل بالحائط، والضرب على الرقبة والمفاصل ومن ثم، الضرب على أسفل القدم (الفلكة) والضرب على مؤخرة المعتقل، والضرب على البطن والمعدة، والضرب بسلك كهربائي (كيبل) أو بالعصا أو الأنابيب المطاطية على الرجلين واليدين وكل مكان من الجسم مروراً بأسلوب التعذيب بالوثاق والقيد (الكلبشات)، وأسلوب التعليق والربط (الشبح). إلى حد اغتصاب المعتقل وهذا من أخطر أساليب التعذيب غير الأخلاقي للمعتقل، أن يقوم المحقق أو يطلب من بعض العملاء أو الجنود، باغتصاب المعتقل جنسياً بالفعل ويمارسون به اللواط بالقوة كما حدث مع المعتقل اللبناني «مصطفى الديراني» وأسلوب ضغط وفرك الخصيتين وضغط وفرك العضو التناسلي بواسطة اليد أو بكماشة حديد على العضو التناسلي. بالإضافة إلى الحرمان من الطعام والشراب، والحرمان من قضاء الحاجة، والحرمان من النوم، وأسلوب الحرمان من النظافة والعلاج. بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب النفسية الخطيرة التي ترهق المعتقل من أبرزها أسلوب اعتقال الأهل وأسلوب الاعتداء الجنسي على الأهل وتعرية المعتقل، والتهديد بالقتل، وهدم البيت، والإبعاد، والتعرية والاغتصاب، واحتقار الذات، وأسلوب فقد الأمل بالنجاة، وأسلوب المحقق ضخم الجثة، الصفقة، وتبسيط التهمة، الإغراء الجنسي، المدح للمعتقل، التعاطف الإنساني، الإغراء بالمكيفات، أسلوب التشكيك بالنضال والثورة، تحطيم المثل الأعلى).

شكلها الكنيست فقد خرجت بتعليمات شكلية تضبط مسار التحقيق، شرَّعت فيها ما سُمي «بالضغط النفسي والجسدي المعتدل»، وخص بنداً بصدد التعامل مع الأسرى في لائحة التعامل معهم التي سميت اللائحة القانونية لمصلحة السجون يجيز عزل السجين انفرادياً مدة تحددها الضرورات لمن ترى أن وجودهم وفق الشروط العادية للاعتقال يشكل خطراً على أمن «الجمهور والدولة».

وقد شرعت (إسرائيل) وهي بالمناسبة الدولة الوحيدة في العالم التي تشرّع، انتهاكات حقوق الإنسان الأسير من خلال سن قانون مصلحة السجون عام ١٩٧١، الذي ينص على السماح بعزل الأسير بحجج أمنية، إلى أن أصبح العزل سياسة متبعة في كل السجون الصهيونية وبات بإمكان مدير كل سجن أن يمارس حقه في عزل أي أسير لمدد محددة بدون الرجوع إلى القضاء الذي هو أساساً قضاء شكلي من الدرجة الأولى.

وفيما بعد، وفي عام ٢٠٠٦ جرى تعديل هذا القانون لتتوسع معايير احتجاز المعتقل في العزل، وصلاحيات المخوّلين فرض عقوبة العزل على الأسرى، بعد ابتداع كلمة السر لذلك (الملف السريّ) وهو الملف الذي يخطه جهاز المخابرات بما يتوافق مع مأربه، وباتت هذه الكلمة تغطي كل تجاوزات القانون الشكلي ومنها الاعتقال الإداري، والعزل، الإبعاد ولتصل إلى حد الاغتيال، ووصلت الأمور إلى أن تستخدم كل أقطاب محاكم الكيان هذه الكلمة (الملف السري) بما

في ذلك محكمة العدل العليا ـ التي يجب علينا من الآن فصاعداً في حواراتنا شطب كلمة العدل من الاسم، لأنه لا يمكن أن يكون هناك عدل بدون أن يعرف المتهم تهمته ولا المحامي الذي عليه تفنيد هذه التهمه للدفاع عنه دون أن يعرفها.

وبعد ذلك وضع جهاز المخابرات الصهيوني قانوناً لتشريع عزل الأسرى الفلسطينيين، تحت اسم قانون شاليط[1].

العزل قانون مشرع في الدوائر الصهيونية

وفي إطار تعريفها لسياسة العزل نصت لجنة لانداو على أن عزل السجين ليس عقاباً، بقدر ما هو إجراء وقائي تقتضيه الضرورة، مدعية أن المعزول لا يحرم من حقوقه الأساسية التي نص عليها القانون،

(١) **قانون شاليط**: شاليط هو الجندي الصهيوني الذي أسره مقاتلون تابعون لثلاث فصائل فلسطينية مسلحة كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس وألوية الناصر صلاح الدين التابعة لـ لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام في عملية عسكرية نوعية أطلقت عليها الجهات المنفذة اسم ـ عملية الوهم المتبدد. في غزة عام ٢٠٠٦.
وعلى اثر استمرار أسر جلعاد شاليط صادقت لجنة وزارية (إسرائيلية) على سن قانون يضيق الخناق لأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لتتطابق ـ كما قالت ـ مع ظروف احتجاز جلعاد شاليط المعتقل في غزة.
ويطالب مشروع القانون ـ الذي أطلق عليه «قانون شاليط» بفرض سلسلة من القيود على الأسرى من بينها منعهم من التقاء عائلاتهم، وحرمانهم من حق التعليم وقراءة الصحف داخل السجن، ومنعهم من مشاهدة التلفاز والتقاء نظرائهم الأسرى، وعدم تحديد فترة السجن في العزل الانفرادي.)

وفي هذه النصوص التباس مقصود، حيث تعتبر مصلحة السجون أن الحق في الزيارة للسجين والمنصوص عليها في لائحة التعليمات «مرة واحدة كل شهرين» وأن منح السجين زيارات تزيد على ذلك يعتبر امتيازاً جرى التوافق عليه مع الأسرى، ـ وهذا طبعاً بفضل نضالات الحركة الأسيرة ـ ، أما فترة النزهة (الفورة) فهي محددة بساعة واحدة وأية مدة إضافية انتزعها الأسرى انتزاعاً، وهي بحسب وصفهم «امتيازات»، كما أن القانون يخول محاكم الاحتلال إصدار قرار يقضي بحجز المعتقل في العزل مدة ٦ أشهر في غرفة وحده و١٢ شهراً في غرفة مع معتقل آخر، بالإضافة إلى أن المحكمة مخولة حسب القانون بتمديد فترة عزل المعتقل فترات إضافية ولمدة لانهائية، معتمدة على كذبة الملف السري.

ولتخريج المسألة على أنها قانونية يمر الإجراء القانوني بحق المعزول في عدة مراحل في غالبيتها صورية وشكلية لأن المسألة تعتمد على المستوى السياسي، حيث أن القرار المتخذ بحق المعزول لا يقرره القضاة في المحاكم بل يقرره ضباط أمن «الشاباك».

وتبدأ الإجراءات القانونية بإبلاغ السجين بصورة مفاجئة بأنه منقول إلى سجن آخر، ويمكن نقل الأسير مباشرة بعد انتهاء التحقيق معه إلى أقسام العزل كما جرى مع الأسرى مازن ملصة الذي أمضى كل فترة حكمه «ست سنوات ونصف السنة» في العزل، وعبد الله البرغوثي وإبراهيم حامد، وضرار السيسي ومهاوش نعيمات وعطوة

العمور خلال فترة الستة شهور الأولى التي يقررها مدير السجن أو نائبه وهي من صلاحياتهما بدون ضرورة للعودة إلى المحكمة لإيقاع عقوبة يصل حدها الأقصى إلى شهرين قابلة للتمديد، وبعد انتهاء مدة الشهرين الأولين يتم التمديد بصورة أتوماتيكية وبدون جلسات بروتوكولية مرة كل شهرين حتى تصل إلى ستة شهور وبعد ذلك ينتقل إلى العزل بشكل ثنائي وتتكرر المسألة ستة شهور أخرى.

بعد مضي فترة الستة شهور الأولى للمعزول بشكل فردي وفترة السنة للمعزول بشكل ثنائي يجب عرض قضية المعزول على المحكمة، وبهذا يصبح العزل بحكم قضائي من المحكمة وتقوم المحكمة بعقد جلسات التمديد بشكل روتيني خالٍ من أي مقومات بذريعة الملف السري، بحيث لا يتاح للأسير معرفة تهمه والدفاع عن نفسه منها بل تقبل المحكمة ادعاء المدعي العام بكلمات (خطير على أمن الدولة والجمهور) وفي الحقيقة إن هذا التعبير الذي يوضع في سياق قانوني يكون خالياً من أي هامش قانوني.

العزل الانفرادي.... انتهاك صارخ للقانون الدولي

وبهذا نجد الانتهاك الواضح للقانون الدولي، وفي المقابل سكوت العالم عن هذا الانتهاك، فإذا كان الاعتقال على خلفية مقاومة الاحتلال يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فإن إجراء العزل كعقوبة يشكل انتهاكاً مزدوجاً، وإذا غضضنا النظر عن الانتهاك الصارخ للقانون الدولي بخصوص الاعتقال بتهمة مقاومة الاحتلال بكل

أشكاله، وخصوصاً فيما يتعلق بالتهم السياسية أو الفكرية أو الرأي، فإن القواعد القانونية لا تجيز معاقبة الأسير مرتين على التهمة نفسها، مرة العقوبة بالحبس والثانية بالعزل، وهذا ما ينطبق على كل قرارات العزل التي تتخذها سلطات الاحتلال بحق المناضلين الفلسطينيين، فتحويل مناضل من أقبية التحقيق بعد انتهاء جولات التحقيق القاسية التي تستخدم فيها عشرات بل مئات أساليب التعذيب، مباشرة إلى زنازين العزل الانفرادي يعتبر عقوبة إضافية لا يجيزها القانون الدولي أو المحلي المعمول به في البلد المحتل، وربما يكون في حالتي المجاهدين «إبراهيم حامد وعبدالله البرغوثي ما يؤكد هذا التجاوز، إذ بعد عدة شهور من التحقيق معهما وتحويل ملفاتهما إلى المحكمة العسكرية، جرى التحفظ عليهما مباشرة في أقسام العزل الانفرادي، وهذا في ذاته عقوبة إضافية، أو في أحسن الأحوال عقاب على أساس «النية والهواجس»، فهذان المناضلان لم يعيشا في الأقسام العادية قط، وعليه ليس هناك ما يمكن اعتباره قرينة أو دليلاً يجيز احتجازهما في العزل الانفرادي، فلم يرتكبا أي «جرم» أو مخالفة من شأنها أن تهدد أمن الجمهور أو الكيان، أو الأسرى وفق التقارير المستخدمة من قبل قضاء الاحتلال، فإجراء حجزهما إدانة مسبقة للنيات التي لم تختبر بعد، وهذا مخالف للقاعدة القانونية «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» أما في الكيان الصهيوني فالفلسطيني متهم ما لم يثبت عكس ذلك.

وفي استعراض لحالات عديدة جرى تحويلها إلى العزل

الانفرادي، نجد أن أغلبهم لم يمكث في الحياة العادية داخل السجن أسابيع أو عدة شهور، وجرى بعدها اتخاذ إجراء عزلهم المفتوح غير المسقوف بفترة زمنية محددة، وهذا يعني أن قرارات العزل كانت مبيتة وجاهزة مسبقاً بغض النظر عن وجود جرم يبرر ذلك أم لا، وبالتالي فهي عقوبة بأثر رجعي للأسير، وإذا ما افترضنا أن القانون يجيز لأية سلطة تحويل أي سجين سياسي أو جنائي إلى العزل في حالة قيامه بمخالفة تشكل مساساً بالأمن، فإن هذا الافتراض ينفى من حيثية أن كل من اتهم بهذه المخالفة قدم إلى المحكمة على خلفية تجاوزه للقانون في السجن وخصوصاً تشكيل خطر على الأمن الداخلي في السجن، وصدور قرار بالحكم الجائر ما دام هذا الأسير لم يخض تجربة تشكل خطراً داخلياً على أمن المجتمع المحلي في السجن يبرر عزله عن بقية المعتقلين، فما الداعي إذن لمعاقبته بالعزل ـ عدا ذلك ما هو إلا تعبير عن نية مسبقة لمعاقبته، كما أن كل عقوبة كما ينص القانون يجب أن تكون محددة بسقف زمني محدد، وليست مفتوحة كحال من يجري عزله انفرادياً، فالدارج في الممارسة القمعية (الإسرائيلية) أن مَنْ يجري عزله يمثل أمام محكمة خاصة لتمديد عزله عشرات المرات لتصل إلى ثلاث عشرة سنة أو أكثر كما في حالة المناضل «فعنونو»، وعلى أساس الملف نفسه ودون وجود أية مواد جديدة تتيح للمحكمة تمديد عزله، كما أن هذه المحاكم الخاصة بقضايا عزل الأسرى الفلسطينيين، لم يصدف أن برأت أو رفضت طلباً للمخابرات أو للجهة التي تمثلها

بحق أي أسير فلسطيني، أو استجابت لأي اعتراض تقدم به أي أسير فلسطيني أو من ينوب عنه من المحامين في المحاكم، ولو حتى على جانب واحد من حياة العزل مثل حرمان الأسير المعزول من الزيارة والأسير الذي يعاني مرضاً ما من العلاج.

هل العزل عقوبة؟

من المفروض أن يستخدم العزل بشكله العام كعقوبة بحق الأسرى السياسيين والسجناء الجنائيين بسبب مخالفة يرتكبها داخل السجن، وهنا يتم عزل الأسير أو السجين منفرداً في زنزانة يمنع بها من امتلاك أي متطلبات ضرورية باستثناء ملابسه ، فرشته، غطائه، مدة لا تتجاوز الـ١٤ يوماً، على أن تقسم قسمين ٧ أيام يعود بعدها إلى القسم ليأخذ فترة استراحة على أن يعاد إلى الزنزانة سبعة أيام أخرى، أي لا يجوز عزل المعتقل مدة ١٤ يوماً متواصلة، هذه الصلاحية يأخذها مدير السجن من المادة ٥٦ من قانون مصلحة السجون لعام ١٩٧١.

أما بخصوص عزل الأسير ـ الذي نحن بصدد إثارة موضوعه ـ لأسباب سياسية فإن كل القوانين الصهيونية والعالمية يتم تجاوزها من حيث تبيان التهمة والفترة الزمنية التي يقضيها الأسير في العزل وقد تصل إلى سنوات بدون حتى تبيان التهمة، وتتمحور التهم الموجهة إلى الأسير المعزول حول أمن المنطقة والجمهور، أمن الدولة، أمن السجن، الحفاظ على السلامة وصحة المعتقل أو المعتقلين الآخرين،

منع الإضرار الحقيقي بالانضباط بنظام الحياة المتبع في السجن، منع مخالفة عنف وهنا يتعلق الأمر بجريمة منظمة أو جرائم المخدرات.

وفي البداية يتم السماح للمعزولين بالزيارات «وفق النظام» ولكن فيما بعد يتم تجريد المناضلين من هذا الحق بقرار يرفق مع قرار العزل. أما الخطوات والإجراءات التي تندرج في إطار المعاملة القانونية فهي على النحو التالي:

بعد ٤٨ ساعة من عزل السجين تعقد إدارة المعتقل جلسة استماع أمام نائب مدير السجن الذي يوجد فيه قسم العزل، هذه الجلسة تكون شكلية بامتياز، خصوصاً أن نائب المدير لا يعرف أصلاً أسباب العزل، فالقرار يصدره جهاز المخابرات من خارج مصلحة السجون، يسأل فيها السجين عن أسباب عزله المبهمة بالنسبة إليه، ويبلغه أن مديرية مصلحة السجون من خلال إدارة التجمع الذي يتبع له السجين جغرافياً، ستعقد له جلسة استماع أخرى بعد أسبوع يتقرر بعدها استمرار العزل أو إيقافه.

بعد أسبوع تعقد الجلسة المذكورة التي يقودها بالعادة نائب مسؤول «المجمع» الذي يبلغ السجين المعزول بأن هناك معلومات أمنية يجري فحصها والتحقق منها، وإن كانت صحيحة فإن عزله سيستمر وإذا كانت خاطئة فإن العزل سيرفع، ويعود بعدها السجين إلى الأقسام العادية.

إذا كان المعزول وحيداً في الزنزانة ـ عزل انفرادي ـ يتم تحويل ملفه إلى المحكمة المركزية في القطاع الجغرافي الذي يوجد فيه

الأسير بعد ستة أشهر، حيث يقدم طلب باسم استخبارات «التجمع» للمحكمة يطالب فيها بتمديد عزل السجين مدة مذكورة في الطلب، ويعطى المعزول الحق في تقديم اعتراض من خلال محاميه أو من دونه، كما يمكن أن تعين له المحكمة محامياً للدفاع عنه، وتجري المحكمة أو «المسرحية» استناداً إلى ملف سري تقدمه المخابرات، وهذا الملف من حق القاضي وحده الاطلاع عليه وفحص محتوياته، ولا يتاح للمحامي أو للمعزول الاطلاع عليه، والملف يتحدث كما يحوي لائحة الاتهام التي حكم بموجبها، ورزمة المعلومات أو الأسباب التي تستدعي طلب المخابرات تمديد عزل السجين، وبطبيعة الحال في مثل محكمة كهذه لا يعطى المحامي حقاً ملموساً للدفاع عن موكله، ويجري التمديد تلقائياً وبالمدة المحددة التي يطلبها جهاز المخابرات من خلال لجنة «المجمع»، وهذه المهزلة دفعت العديد من المعتقلين المعزولين لمقاطعة هذه المحاكم.

بعد أيام من عزل السجين يصله قرار منفصل بحرمانه من حقه بالزيارة مدة ٣ شهور، وله الحق بالاعتراض على القرار أمام المحكمة المركزية[١]، والجدير ذكره أن ما يسمى بالمحكمة المركزية، لم يصدف

---

(١) **المحكمة المركزية**: من الأمور التي تظهر شكلانية هذه المحكمة، واقعة تقدم من خلالها المناضل «أحمد المغربي» باعتراض على قرار منع زيارته مطالباً بحق الزيارة لابنه الوحيد الذي لم يبلغ في ذلك الوقت السنوات الثماني، وكالعادة جرت المحاكمة بناء على الملف السري، واستعرض الإدعاء العام ما ادعاه الخطورة التي يشكلها الأسير على أمن الدولة!!! أما =

يوماً وأن رفضت طلب الادعاء العام طوال فترة وجودها بتمديد عزل أي سجين، الأمر الذي يقطع الشك باليقين بأن هذه المحكمة مجرد أداة وظيفية شكلية لإضفاء الطابع القانوني على قرارات الشاباك بحق المعتقلين، كما لم يصدف أن خرج أي معتقل معزول من عزله بقرار

= القاضي فقرر بعد مناقشة الادعاء العام رفض الزيارة لأنها تشكل خطراً على أمن الدولة والجمهور. والحادثة الأخرى التي تدلل على عدم استقلالية القضاء الصهيوني وتحكم جهاز المخابرات في قرارات المحكمة، حالة الأسير حسن سلامة حيث عقدت جلسة المحكمة في الرملة لتحديد مدة عزله الانفرادي بعد أن أمضى ١٣ سنة فيه، ولسوء طالع المخابرات أن القاضية التي ترأست جلسة المحكمة كانت مهنية بعض الشيء وتحترم نفسها بالحدود الدنيا، حيث رفضت طلب المخابرات تمديده عاماً إضافياً كاملاً مكتفية بتمديد فترة العزل ستة أشهر، لعدم وجود بينات كافية تستدعي تمديد فترة عزله. إلا أن إدارة مصلحة السجون وطبعاً من خلفها جهاز المخابرات لم تمتثل لهذا القرار فباشرت بنقله من سجن الرملة إلى سجن عسقلان في الجنوب حتى تجري محاكمته القادمة أمام قاضٍ جديد.

وفي مثال آخر عقدت محكمة لتجديد فترة عزل أسير – لم أعد أذكر اسمه ـ بعد أن قاربت فترة عزله الانتهاء، وصادف أنه خلال فترة عزله الأخيرة البالغة ستة أشهر لم يلتقِ الأسير محاميه وبطبيعة الحال ذويه، لأنه ممنوع من الزيارة بموجب قرار محكمة سابق، وخلال جلسة المحكمة قدم الادعاء تقارير تشير إلى أن السجين لا يزال يمارس نشاطه الهدام محدداً بتاريخ فترة عزله الأخيرة البالغة ستة شهور والتي لم يلتق خلالها محاميه أو أياً من ذويه، ادعى الادعاء العام بأن التقارير التي اعتمد عليها وصلت من مصادر موثوق بها لا يستطيع كشفها من داخل القسم، وبالطبع وافق القاضي على تجديد العزل).

من هذه المحكمة، وأن من أنهى عزله لم يحصل على قرار بذلك من المحكمة، إنما يتم ذلك بسبب الرضوخ لمطالب الحركة الأسيرة بعد خوضها للإضرابات[1].

---

(١) **إضرابات العزل:** خاض الأسرى العديد من الإضرابات لإنهاء سياسة العزل الانفرادي أبرزها إضراب سجن نفحة في ٢٣/ ٦/ ١٩٩١. واستمر الإضراب ١٧ يوماً. وانتهى بوساطة لجنة من المحامين من قطاع غزة على مجرد وعود فقط تكفل المحامون بتحقيقها، ولم تنفذ إدارة السجون شيئاً منها، حيث اعتبر هذا الإضراب من الإضرابات الفاشلة ولكنه شكَّل الأرضية لإضراب عام ١٩٩٢.

ـ إضراب ٢٥/ ٩/ ١٩٩٢، الذي شمل معظم السجون. وشارك فيه نحو سبعة آلاف أسير. واستمر (١٥) يوماً. بعد فشل إضراب نفحة عام ١٩٩١، استمر هذا الإضراب ١٨ يومًا في غالبية السجون و١٩ يومًا في معتقل نفحة، انتهى الإضراب بنجاح كبير للأسرى وقد اعتبر هذا الإضراب من أنجح الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون من أجل الحصول على حقوقهم .حيث تم تحقيق الكثير من الإنجازات الضرورية، مثل إغلاق قسم العزل في سجن الرملة ووقف التفتيش العاري وإعادة زيارات الأقسام وزيادة وقت زيارة الأهل والسماح بالزيارات الخاصة وإدخال بلاطات الطبخ إلى غرف المعتقلات وشراء المعلبات والمشروبات الغازية وتوسيع قائمة المشتريات في الكانتينا.

إضراب ١/ ٥/ ٢٠٠٠، احتجاجاً على سياسة العزل، والقيود والشروط المذلة على زيارات أهالي المعتقلين الفلسطينيين، وقد استمر هذا الإضراب ما يقارب الشهر، وقد جاء هذا الإضراب بعد عزل ثمانين من الأسرى في سجن هداريم قسم ٣، في ظروف صعبة للغاية.

إضراب أسرى الجبهة الشعبية وبعض المعزولين عام ٢٠١١ للمطالبة بوقف سياسة العزل الانفرادي وقد شارك في الإضراب قرابة ٣٥٠ أسيراً =

ويجري استكمال الجانب القانوني الشكلي بإجراءات مهينة روتينية، بل مضحكة أيضاً، حيث يزور طبيب السجن الأسير المعزول قبل أيام من موعد المحكمة ليسأله عن صحته، ثم تقوم الباحثة الاجتماعية بالمرور لثوانٍ على المعزول للاستفسار عن وضعه، ويجري ذلك بعد إرفاق تقارير الطبيب والباحثة واللذين يتضمنان على الدوام شهادة تفيد بأن الوضع الصحي والنفسي ملائم لاستمرار عزل الأسير انفرادياً، كما يرفق ضابط استخبارات «المجمع» الذي

= من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مطالبين بإنهاء سياسة العزل، واستمر الإضراب ٢٣ يوماً، وتوقف مع إعلان التوصل إلى صفقة التبادل «وفاء الأحرار» في ١٨ تشرين الأول، وإطلاق سراح ١٠٢٧ أسيراً وأسيرة في مقابل إطلاق الجندي (الإسرائيلي) «جلعاد شاليط» الأسير لدى فصائل المقاومة في غزة.

إضراب ١٧/ ٤/ ٢٠١٢ واستمر الإضراب ٢٨ يوما، احتجاجاً على سياسة العزل وقانون شاليط الذي أقره الكنيست الإسرائيلي «وبموجبه تنفذ مصلحة السجون (الإسرائيلية) سلسلة من الإجراءات العقابية بحق الأسرى الفلسطينيين متذرعة بأن ما يحرم منه شاليط سيحرم منه الأسرى الفلسطينيون. شارك فيه قرابة ٢٠٠٠ أسير فلسطيني وتوقف الإضراب في ١٤ أيار عقب التوصل إلى اتفاق تعهدت بموجبه حكومة الاحتلال بإنهاء عزل ١٩ معتقلاً وأسيراً، ونقلهم إلى الأقسام العادية خلال ٧٢ ساعة والحد من سياسة الاعتقال الإداري والسماح بالزيارات لأسرى غزة وإلغاء قانون شاليط ولكن سلطات الاحتلال نقضت بالاتفاق بعد مضي أقل من عام عليه ، واستمرت في ممارسة سياسة العزل بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين).

يشرف على السجين إفادة مشفوعة بالقسم توضح أن لجنة مسؤولة في «المجمع» وقفت أمام مسألة عزل المعتقل المعني، وناقشت أوضاعه ورأت أنه لا يزال يشكل خطراً على أمن الجمهور، وأنها ولعدة أسباب ـ تذكر بعضها ـ توصي بتمديد عزله فترة إضافية أخرى، وبالطبع فإن وظيفة هذه الإفادة هي التغطية والتمويه على دور المخابرات ـ العامل المقرر في العزل ـ .

وأخيراً فإن هذه المحكمة في حال اضطرت إلى اتخاذ قرار مخالف لإرادة المخابرات، فهي تضعه بصورة ملتبسة، فقد يطلب أحد المعتقلين المعزولين في غرفة مشتركة، أن يجري احتجازه وحيداً بشكل انفرادي لظروف خاصة به على الرغم من أن شروط العزل الانفرادي أقسى بما لا يقاس من العزل المزدوج كعدم الانسجام بين الموجودين في الزنزانة والتناقض الفكري أو الحياتي الذي يصل إلى درجة عدم القدرة على تقبل الطرفين أحدهما للآخر، ومع ذلك يأتي القرار على نحو مخالف لإرادة الأسير، فالعزل ليس خاضعاً في شروطه لراحة السجين بل لأهداف المخابرات المحددة في كيفية كسر إرادة الأسير وتثبيط معنوياته وتجريده من إنسانيته، ليخرج من هذه المعركة مكسوراً تماماً ومجرداً من كل ما كان يؤمن به من قيم ومبادئ وتقدير، رغم أن الأسرى المعزولين هم في الغالب معزولون بشكل ثنائي، أي إن كل أسيرين اثنين يتقاسمان الزنزانة، وهذا مرتبط بقانون العزل الصهيوني الذي يقول بأنه يحق للمحكمة عزل أسير عزلاً

انفرادياً أحادياً بدون أي شريك آخر في الحجرة مدة ستة شهور فقط، وإذا ما دعت الضرورة إلى عزل الأسير مدة زمنية أكثر من ذلك فيجب إشراك اثنين في الزنزانة.

يسمح لمندوب الصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسير المعزول في زنزانته مرة واحدة كل شهرين كنوع من الإطار التجميلي لشروط العزل على الرغم من انتهاكه المتوافق للقانون الدولي، يحضر فيها بعض الملابس المسموح بها وبعض الكتب في بعض الأحيان، وبعض الرسائل من الأهل خارج السجن التي يسلمها بدوره إلى إدارة السجن لفحصها وتدقيقها، أما إدارة السجن فقد لا تسلم الأسير رسالته نهائياً وقد تؤخر تسليمها للأسير حسب مزاجها وبرامجها تجاهه، هذه الزيارة التي لا تقدم له سوى التعاطف المعنوي من قبل الزائر مندوب الصليب الأحمر الذي يشترط عليه عدم التعاطي مع أي قضايا أمنية أو سياسية مع المعزول ويجب أن يقتصر الحديث بينه وبين الأسير على الجوانب الحياتية والصحية، ورغم أن الأسير يدرك محدودية دور الصليب الأحمر وقدرته على التأثير، إلا أنها تشكل إضافة نوعية في كسر روتين الحياة القاتل للمعزول .

العزل الانفرادي... تجريد فظ للأسير من حقوقه

فور تحويل الأسير إلى أقسام العزل، يصدر قرار موازٍ بحرمانه من زيارة أسرته مدة ٣ أشهر يجري تمديدها تلقائياً، مع العلم أن لائحة التعليمات التي تنظم حياة الأسرى تنص على أن العزل ليس إجراء

عقابياً وإنما هو إجراء مرتبط بظرف ما يخص الأسير نفسه، يحتفظ الأسير خلال فترة العزل بكل حقوقه المنصوص عليها بالقانون، ورغم ذلك نجد أن حرمان الأسير من حق الزيارة ومن العديد من حقوقه يحول الإجراء إلى انتهاك فظ لهذا القانون وإلى عزل عقابي من الدرجة الأولى، ففي العزل هناك جملة من الإجراءات الممارسة بحق الأسير المعزول تنفي حرص الجهات المسؤولة على تطبيق حتى القوانين التي شرعت لتنظيم عملها.

يجري تقليص فترة النزهة (الفورة) والرياضة للأسير المعزول من عدة ساعات بناء على الاتفاقيات الموقعة بين الأسرى ومديرية السجون الصهيونية، إلى ساعة واحدة فقط يومياً، الأمر الذي يدحض الادعاء بأن إجراء العزل ليس عقابياً، وحتى الساعة هذه يجري الالتفاف عليها بأساليب متنوعة، مرة بإطلاق الصفارة المنذرة بإعلان حالة الطوارئ، ومرة بتخيير السجين بين زيارة المحامي أو استكمال فترة النزهة، ومرة ثالثة بذريعة غياب الضابط المسؤول عن إخراج الأسير إلى الساحة، والمرة الرابعة مرتبطة بمزاجية السجان ذلك اليوم، وهذا يعني أن المس بحقوق السجين مقصود ومبرمج، وهو جزء من منظومة العزل المدروسة بعناية، فاختزال ساعة النزهة لا يفهم منه سوى استهداف صحة الأسير واستقراره المعنوي، الأمر الذي يشكل مساً مقصوداً بحياته على المدى البعيد.

في الكثير من الحالات يعاقب الأسير المعزول بالخروج إلى

النزهة مربوط اليدين والقدمين بسلاسل حديدية كمرحلة أولى من عقوبته، وفي المرحلة الثانية يخرج الأسير مربوط اليدين والقدمين إلى حين وصوله إلى ساحة النزهة، وتفك كلبشات يديه بعد وصوله إلى الساحة وتبقى قدماه مربوطتين طوال فترة النزهة ولا تفكان إلا بعد عودته إلى زنزانته.

لا يسمح بلقاء سكان الزنازين خلال فترة النزهة بعضهم بعضاً، حيث يخرج كل أسير إلى ساحة النزهة منفرداً.

يحظر على السجين في العزل الانفرادي حيازة أكثر من كتابين بالإضافة إلى القرآن داخل زنزانته، علماً أن القانون ينص على حقه في حيازة ثمانية كتب ثلاثة منها ثقافية عامة وكتابان دينيان وكتابان تعليميان إضافة إلى القرآن الكريم. ومع أن إدارة السجن تدعي أن بإمكان السجين المعزول استبدال الكتب بما هو موجود في مخزن الكتب، إلا أن الوصول إلى المخزن أمر موسمي، كما أن القانون يتيح لذوي السجين إرسال كتابين شهرياً عن طريق الصليب الأحمر، لكن هذا الأمر يجري تعطيله بالمماطلة في إعطاء مندوب الصليب الإذن بذلك، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الجرائد العربية كجريدة مسموح بدخولها إلى بقية السجون، فهي الأخرى ممنوعة بقرار إداري من الصعب تبريره، والمقصود بكل ذلك تقليص دائرة السجين الحياتية، ومنعه من التواصل مع العالم الحي حتى لو كان ثقافياً، فالمطلوب تعطيل ذاكرته وحصر دائرة اهتمامه فقط بتفاصيل السجن الصغيرة

وحظر تفكيره، لأن التفكير الحر «يمكن أن يمس أمن الجمهور والدولة والعالم» وربما يعتبر إرهابياً.

وحال بقية الحقوق كحال الكتب وساعة النزهة، فالقانون يسمح نظرياً للأسير بإحضار طبيب خاص لمعالجته، لكن هذا الحق يجري التحايل عليه بأساليب متنوعة، ولم يصدف أن وافقت مديرية السجون لأي أسير مريض معزول على الحصول على هذا الحق.

يسمح للأسير نظرياً بشراء احتياجاته من دكان (الكنتينا) السجين مرتين شهرياً، وفي الواقع فإن الكثير من الاحتياجات لا يتم إحضارها، إما لعدم وجودها وإما لكسل السجان المشرف على عملية الشراء وأحياناً لعدم توافر النقود في رصيد السجين في اليوم المحدد حيث يصعب تحويل مستحقات الأسير المالية من قبل الأهل، وفي هذه الحالة تطبق قاعدة «اللي بحضر السوق بتسوق» وعليه أن ينتظر أسبوعين آخرين، ومحظور طبعاً الاستعانة بزميل مجاور، ولأن قانون العزل يمنع تداول أية مواد بين الأسرى، ويعاقب أيضاً كل من يحاول تهريبها للمساعدة، فلهذه المسألة انعكاسات سلبية على العديد من الأسرى المعزولين الذين يعانون اضطرابات نفسية خصوصاً بسبب فقدانهم للسجائر. ولمن يقرأ هذه الصفحات حرية تصور التفاعلات التي قد تحدث بين هذه الحالات والسجان، وقدر الإزعاج الذي يمكن أن يتسبب به للأسير المريض أو الأضرار التي تلحق بالسجين، والتي قد تصل إلى حدود الرش بالغاز أو تقييده بالسرير عدة أيام، وهذا يشكل جزءاً من عملية التدمير المنهجي لأعصاب الأسير بشكل عام.

العزل الانفرادي... درجة قصوى للتعذيب

فضلاً عن عدم قانونية إجراء العزل وتجاوزه بدرجات قصوى لجميع الاتفاقيات التي حرمت التعذيب، فإنه يعتبر حالة مميتة من التعذيب، وفي حقيقته يتجاوز كل أشكال التعذيب التي تمارس ضد الإنسان وإن كان يبدو غير ذلك ويتجلى هذا من خلال:

محاولة تنفيذ قرار بالقتل والإعـدام الاجتماعي: الهدف من العزل الانفرادي هو تقطيع كل الروابط بين الأسير المعزول ومحيطه الاجتماعي الاعتقالي والخارجي، فالحرمان من الزيارة ووقف الاحتكاك بالأسرى وتقليص ساعات النزهة كل ذلك ليس إجراءات وقائية لتجنب خطورة الأسير الأعزل والمعزول، بل دفعه إلى الموت الاجتماعي.

وفي تصعيد لهذه الإجراءات عمدت إدارة مصلحة السجون وبتوجيه من المخابرات إلى نقل الأسير المعزول بوسيلة نقل خاصة إلى المحكمة أو المشفى في حال الضرورة القصوى، بحيث يرافقه فريق من الشرطة دون تمكينه من الاختلاط بأحد، ويتعمد الحراس التعامل مع الأسير المعزول بطريقة تشير إلى مقدار خطورته من حيث تخصيص فرقة خاصة لمرافقته واستخدام الكلاب البوليسية المدربة بعناية على مثل مهام كهذه حيث تمنعه من التحرك في المقعد الذي يجلس عليه بعد أن تجلس بمحاذاته وإجباره على الالتصاق بآخر المقعد في عملية الحراسة وعند الوصول إلى المحكمة أو المستشفى يتم وضعه في زنزانة أو غرفة خاصة.

هذا الإجراء جاء في سياق إحكام الإغلاق الاجتماعي على الأسير، ولأن الإنسان كائن اجتماعي، جوهره العلاقات الاجتماعية، وهي مصدر حياته وتوازنه العضوي، وهذا ما يدركه السجان ويدرك أن الغصن يذبل ويموت إذا ما تم فصله عن الشجرة التي تغذيه بأسباب الحياة، صحيح أن العضوية الطبيعية للكائنات الحية الأخرى مختلفة عن العضوية الاجتماعية التي يختص بها الإنسان، وصحيح أن قدرة الإنسان على التكيف مع الظروف الطبيعية الموضوعية وحتى الوضعية عالية جداً، وقد يكون الإنسان متميزاً بهذا من بقية الكائنات الحية الأخرى، لكن ذلك لا يحول دون وقوع الأضرار المادية والنفسية التي تلحق به في حال فصله عن الجماعة.

كما أنه يمنع من حتى التفاعل والتواصل الاجتماعي داخل إطار قسم العزل، بين زنزانة وأخرى من خلال المحادثة عن بعد[1]، ويتم ذلك من خلف ظهر السجان، وقد يعاقب من يضبط متلبساً بفتح أحاديث مع جاره في الزنزانة المجاورة، إلا أن الضرورة الإنسانية والضرورة الاعتقالية والوطنية للتواصل والتشاور، ولتوافر الصلابة وإلارادة والانتماء الدائم إلى الجماعة وأهدافها العامة تدفع المعزولين إلى التواصل المعنوي الدائم مع الجماعة والمادي أيضاً بغض النظر

(١) يمكن أن يجلس المعتقلون على شباك الزنزانات أواخر الليل بعد أن يتحققوا من نوم السجان المناوب للتسامر فيما بينهم، أو يمكن أن يتواصل المعتقل مع معتقل آخر من خلال ترك سيجارة له في ساحة النزهة (الفورة).

عن المخاطر التي قد تنتجها خطوات كهذه، وهذا ما يؤكده القائد الشيوعي التشيكي «يوليوس فوتشيك» الذي يعتبره السر الجوهري لصمود المناضل في أقبية التعذيب والتحقيق، فيما يعتبر أن محاولة الفصل بين الفرد والجماعة في ظروف التحقيق تهدف إلى إضعافه والاستفراد به لكسره واستخدامه وسيلة لهدم الجماعة وقيمها.

ورغم ذلك ورغم قدرة العديد من المعزولين على التصدي لهذا الأسلوب وخروجهم من التجربة أشد وأقوى إرادة، إلا العديد من المناضلين الذين كان ينقصهم بعض أساليب الصمود ولم يتعمدوا بقيم العدالة والنضال بما فيه الكفاية، استطاع السجان أن يؤثر في نفسيتهم وعاش بعضهم أوضاعاً نفسية صعبة وغير مستقرة، وصل بعضهم نتيجة إجراءات العزل إلى حافة الهاوية وبعضهم إلى الجنون والأمثلة على ذلك كثيرة، أما الاستثناء فتمثل بالرموز المناضلة المتجذرة بانتمائها العقائدي النضالي.

العزل وسيلة للقهر والإذلال

من خلال الإجراءات التي يخضع لها الأسير المعزول يومياً، يمكن تلمس مقدار السلوك الحاقد الذي تعكسه هذه الإجراءات، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المخابرات (الإسرائيلية) بحق الأسرى المناضلين، فبمجرد دخول الأسير إلى السجن ـ قبل دخوله قسم العزل ـ يجري تفتيشه بدقة وأحياناً يكون التفتيش جسدياً، ويتم فرز متاعه بين ما هو مسموح له حيازته في الزنزانة أو الغرفة وما هو

محظور حيث يتم مصادرة العديد من مقتنياته التي هي محدودة أساساً والاحتفاظ بها في غرفة الأمانات، وفي اليوم نفسه يأتي ضابط الأمن وفريق من الشرطة لإجراء تفتيش آخر يستمر ساعات، مع أن مقتنيات الأسير لا تحتاج إلى هذا الوقت[1]، وربما في اليوم نفسه أو اليوم الذي يليه يحضر فريق من خارج السجن لإجراء التفتيش مجدداً، ويجري التفتيش بعد وضع القيود في يدي الأسير من الأمام أو من الخلف حسب نظام السجن ويتم إخراج السجين إلى خارج الغرفة ويبقى على هذه الحالة حتى انتهاء التفتيش، وعلى مدى فترة العزل يتكرر هذا المشهد مراراً حتى ينتهي التفتيش.

في إطار النظام اليومي وبعد العد الصباحي يمارس السجان عملية فحص للشبابيك والواجهة الأمامية وقبل البدء طبعاً يتم تكبيل الأسير بوضع القيود في معصميه من خلال إخراجها من فتحة في منتصف الباب صنعت خصيصاً لهذا الغرض بالإضافة إلى إيصال بعض الحاجيات الأخرى مثل وجبة الطعام أو وجبة العلاج، بمعنى آخر فإن الباب لا يفتح إلا للتفتيش أو للفورة، ويبقى على هذه الحال حتى انتهاء الفحص الأمني، وبعد ذلك يعود الأسير إلى الغرفة ويُغلق

(١) تنحصر مقتنيات الأسير بقلم ودفتر وبعض الكتب، والقليل من الملابس الداخلية بالإضافة إلى غيارين من الملابس الخارجية يحصل عليها السجين من إدارة المعتقل لأن الملابس المدنية ممنوعة في السجن ويتسلم الأسير لباساً موحداً لكل المعتقلين في السجن وغالباً ما يكون لونه بنياً أو برتقالياً بالإضافة إلى بعض علب السجاير وراديو ترانزستور.

الباب عليه ويخرج يديه مجدداً من الفتحة لنزع القيود، هذا الفحص يجري مرتين في اليوم وتبعاً للنظام نفسه يمارس أثناء الخروج إلى ساحة النزهة، حيث يخرج الأسير مقيداً حتى وصوله إلى مدخل الساحة وهناك تفك قيوده ويمارس النظام نفسه أثناء العودة، وإذا كان العزل مزدوجاً بمعنى أن يشترك في الزنزانة أسيران وينوي أحد الأسرى الخروج من الزنزانة لسبب ما مثل مقابلة المحامي أو الذهاب إلى العيادة، يقوم الحراس بتكبيل الاثنين وليس أحدهما فقط، حيث وبحسب عرفهم فإن المعزول مجرم خطير يجب الحذر منه باستمرار وتذكيره بذلك في كل لحظة، كما تتكرر هذه العملية بشكل أقسى لدى خروج الأسير إلى زيارة المحامي حيث يقيد من يديه وقدميه حتى يصل إلى غرفة الزيارة، رغم أن المسافة الفاصلة بين مكان اللقاء مع الصليب وبين السجن قد تصل إلى ٥٠٠ متر، كما في سجن ريمون، ولدى وصوله تنتزع عنه قيود يديه وتبقى الأرجل مقيدة ويمكن تصور مدى الألم والأذى اللذين يلحقان بالأسير، وفي بعض الأحيان يصل الأسير إلى غرفة المحامي فيتعمد السجان إعلان إنذار الطوارئ بحيث يغلق السجن ويخرج المحامي ويعود الأسير بالطريقة نفسها إلى غرفته دون تحقيق هدف الخروج.

وعدا عن الإجراءات الروتينية يوجد على الدوام ما هو استثنائي، ففي بداية عزل المجاهد «حسن سلامة» كان السجانون يداهمون غرفته في أوقات متأخرة من الليل ويخرجونه وهو مقيد اليدين إلى الخلف

ليبقى ساعات واقفاً على قدميه، ويعبثون بمحتويات غرفته قبل إعادته إليها، وقد صادف وجوده بإزاء الزنزانة التي احتجز فيها «إيغال عامير»[1] المدان باغتيال إسحاق رابين، والذي بدوره هو الآخر يخضع يومياً لهذه الإجراءات العقابية وهذا ما أضاف معاناة على معاناة حسن سلامة.

وإذا كانت إجراءات استخدام القيود والتفتيش تشكل الوسائل المادية للقهر والإذلال للأسير، فثمة العديد من الوسائل الأخرى التي تهدف إلى كسر شوكة الأسير وإشعاره بشكل دائم وفي كل لحظة أنه أصغر من السجان، وأنه بحاجة دائمة إليهم في طلباته حتى وإن كانت خاصة بموعد حبة الدواء أو باحتياجك إلى ورقة أو قلم أو إبرة وخيط لرتق قميصك الذي أصابه تلف[2]، يدرك الأسرى أن لهذه السياسة

---

(١) إيغال عامير، من مواليد ٢٣ مايو ١٩٧٠م وهو يهودي (إسرائيلي) من أصل يمني، اشتهر إيغال بعملية قتل رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إسحاق رابين. وهو أحد المستوطنين الصهاينة، الذي يتبع أحد الأحزاب الدينية المتشددة، ويعتبره المتشددون بطلاً قومياً بعد أن حكم عليه بالسجن المؤبد لقتله اسحق رابين، بسبب إظهاره المرونة في التفاوض مع الفلسطينيين ورغبته في التعاون لإقامة الدولة الفلسطينية – حسب وجهة نظرهم ـ وهو ما يعتبرونه ضد التوراة، لأنه مذكور في التوراة أن هذه الدولة أرض كنعان هي ملك اليهود فقتله عامير لمخالفته للتوراة.

(٢) أحد رفاق الجبهة الشعبية أمضى سنة في زنازين العزل، كان يعاني مرض السكري، وبالعادة يعطى مريض السكري في السجن نظاماً غذائياً خاصاً من المفروض أن يكون خالياً من النشويات والسكريات والدهون، إضافة إلى طعام المعتقلين وليس بديلاً عنه، أمضى عاماً كاملاً في العزل يمنع عنه الطعام المطبوخ ويعطى بعض الخضروات بدون طبخ مثل البطاطا =

أهدافاً عدة، فبالإضافة إلى كسر شوكة الأسير والتعامل معه بدونية تصل إلى حد التعامل بالطريقة نفسها التي يتم التعامل بها مع الكلاب إن كان بربطه بالجنزير كلما خرج من زنزانة أو بطريقة إلقاء الطعام له أو غير ذلك، فإن هذه السياسة تهدف إلى إغراق الأسير في تفاصيل حياته الشخصية وهمومه المملة والقاتلة، وبالتالي حجب اهتمامه بالأمور العامة والجوهرية المرتبطة بالهم العام الاعتقالي والقضية الوطنية التي وجد هنا من أجلها، وبالتالي كان في كثير من الأحيان يتنازل المناضل عن هذه المسائل الصغيرة حتى لا يخضع لمحاولات قهره وإذلاله، كما جرى مع رفيقنا الذي بقي يأكل خضرواته النية عدة شهور إلى حين تراجع إدارة السجن عن مخططها بعد فشله.

= والباذنجان والكويا، وكان قرار الحكم عليه يقضي بمنع إدخال أدوات الطبخ إلى زنزانته مثل البلاطة وهي عبارة عن طباخ يعمل على الكهرباء، وبالتالي كان يأكل كل هذه الخضروات بدون طبخ، وعندما طلب الرفيق من مدير السجن الطعام المطبوخ أو البلاطة كحد أدنى ليتسنى له طبخ طعامه، قال له إنك مريض سكري ونحن حريصون على صحتك، أما بخصوص إدخال البلاطة إليك فأنت ممنوع من إدخالها لكونك استخدمتها ضد الأمن في السجن، كان المطلوب أن يبقى الأسير يطالب بطعامه إلى أن يتحول إلى استجداء وبالتالي كسر إرادته، أما إبرة الأنسولين التي كان يجب تناولها مرتين في اليوم فقد كان أحد الممرضين الاثنين اللذين كانا يتناوبان على التجوال بين الزنازين يتعمد أن يعطيه إياها مستخدمة وعندما رفض تناولها قال له (بكيفك) دون أن يبدي أي من السجانين أي اهتمام بعدم تناول الأنسولين، أما الممرض الآخر وكان مجنداً درزياً فقد قال له إنه يحق لك إبرة أنسولين جديدة.

التدمير العصبي المنهجي: كل من يتعرف إلى تفاصيل الحياة داخل زنازين العزل يستطيع وضع تصور عن حياة المعزول في قسم يسكنه بالإضافة إلى المناضلين أصحاب الرأي والموقف والقرار، خليط من الجنائيين اليهود والعرب الخطيرين والمتهمين بالقتل أو الاغتصاب، وبعضهم الهارب من أقسام المعتقلين في السجون حيث كان عدد منهم معتقلاً بتهم أمنية انحرف أمنياً أو أخلاقياً، ولكل منهم حساباته الخاصة مع الحركة الأسيرة ويريد تصفيتها مع أي مناضل ينتمي إليها، وبالتالي فإن العلاقة ما بين المناضل المعزول بغض النظر عن اسمه ومكانته، وبغض النظر عن معرفة هؤلاء به، لا تكون إلا دائمة التوتر إما عبر الشتائم وإما الإزعاج أو الإيذاء المادي باستخدام الماء المغلي أو الزيت الساخن الذي طالما يتحين السجين الجنائي العربي أو اليهودي الفرصة لدلقه من خلف باب زنزانته على المناضل المار من أمام زنزانته بغية الذهاب إلى النزهة أو الصليب أو المحامي أو غير ذلك، ويساعده على ذلك أن المناضل يكون مكبل اليدين والقدمين مما يعيق حركته أو التحكم فيها، فضلاً عن المهاترات والمصايحات التي قد تستمر ساعات بين السجناء الجنائيين أو أسير من طالبي الحماية أو من قبل المضطرب نفسياً وقد قارب حافة الجنون، وعندما يصل إلى حالة النوبة الجنونية يبدأ بالثوران وتحطيم كل ما تحتويه زنزانته وربما حرقها، وهنا يكون تدخل شرطة القمع في القسم حيث يجري قمعه ورش زنزانته بالغاز وهذا ما يؤثر في الزنازين المجاورة الأخرى

في القسم من دون استثناء، وبعد ذلك يجري تقييده بالسرير ليستمر في الصراخ في وجه كل من يحاول تهدئته، وهنا يعيش القسم حالة عالية من المزاج المتوتر طوال اليوم. وفي حالات أخرى تتعلق ببعض الأسرى الذين يعانون اضطراباً نفسياً فإن موجة من الغضب تختزن في صدور المناضلين حيث يدركون أن مكان هذه الحالات يجب أن يكون في المشافي المتخصصة والأصح خارج السجن أو أن يكون أمر تهدئة هذا السجين المضطرب ممكناً إذا ما جرى تدخل أحد الأسرى أو عن طريق تلبية بعض طلباته كالسجائر، وتمنع غطرسة السجان كل ذلك.

وكثيراً ما كان السجانون يطلبون من تلك الحالات المرضية نفسياً أو أمنياً بسب وشتم المناضلين أو شهداء الثورة الفلسطينية لاستفزازهم في مقابل بضع سجائر، وتزداد صرخاتهم وشتائمهم عندما يرد عليهم المناضلون من خلف أبواب زنزاناتهم، وكأنهم يرتاحون لذلك، ومتأخراً يدرك القادم الجديد أن أفضل رد على شتائمهم وصرخاتهم هو قلة الرد .

وبالنتيجة أن تجد سجيناً مريضاً جسدياً أو نفسياً بحاجة إلى المساعدة وأنت عاجز وغير قادر على تقديم أي نوع من الخدمة تساعده على التخلص من هيجانه العارض أو ألمه النفسي أو الجسدي، فذلك يخلق في النفس مرارة في غاية الصعوبة وتزداد صعوبتها كلما كان الإنسان يحمل سمات المناضل الذي أساساً وجد هنا من أجل هدف عام وطني وإنساني، لكن ذلك يجري هضمه واسترجاعه باعتباره جزءاً

من برنامج التعذيب المعد لأسرى العزل، وأن مقاومة هذا الأسلوب لا تكون سوى بمزيد من الصبر والتماسك، فالعدو يسعى إلى إضعافك وإذلالك وهز استقرارك. والواجب يتطلب تفويت الفرصة عليه وإفشال برامجه ومخططاته، فأن تبقى واقفاً ثابتاً شامخ الهامة، يعني أن تخرج من خانة الإذلال إلى الاعتزاز، وتضع سجانك مكانك.

ومن الأمثلة المؤلمة التي تعكس غطرسة السجان واستهتاره بحياة الإنسان الفلسطيني. وضع أسير معزول حديث التجربة بمعية أسير آخر مضطرب نفسياً، ولديه ميول عدوانية مرضية تجاه الآخرين لشعوره بهاجس الاستهداف، في الزنزانة نفسها على الرغم من معرفة إدارة السجن بتكراره محاولات الاعتداء على من يشترك معه في الزنزانة، ومن الأمثلة التي لا تزال حاضرة في الذهن عندما أقدمت الإدارة على وضع أحد الأسرى مع أسير آخر لديه نوع من التوتر النفسي في الزنزانة نفسها، ولم يمضِ أكثر من يومين حتى نشب بينهما عراك حاد أدى إلى احتراق هذا الأسير المريض بالزيت المغلي، بعد أن حاول سكبه على شريكه الجديد في الزنزانة.

وفي الإطار نفسه، إطار الاستهتار والإذلال إقدام سلطات السجون الصهيونية على الجمع بين أسيرين من كبار السن في غرفة واحدة، على الرغم من أن الزنزانة تحوي سريراً واحداً من طبقتين، وكلا الأسيرين لا يستطيعان استخدام السرير العلوي لصعوبة الصعود والنزول إليه ومنه، ما يضطرهما مرة للتناوب على استخدام الطبقة

السفلى أو نوم أحدهما على الأرض، ولم تتراجع سلطات السجن عن ذلك إلا بعد احتجاجات منهما وبمساندة زملائهما في القسم، تتخللها إعادة وجبات للطعام، وبعد أكثر من شهرين يتم نقلهما إلى قسم جديد للعزل تتوافر فيه إمكانية وجود سريرين أرضيين، مع أنه من الممكن حل الأمر في السجن نفسه، إما باستبدال أحد الأسرى بآخر، وإما بنقل أحدهما إلى زنزانة أخرى.

وبخلاصات موجزة فإن سياسة العزل تكتنفها محاولات النيل من المعزول جسدياً ونفسياً وصولاً إلى استهداف حياته، ومن يستعرض الأسماء التي عزلت بقرار من المخابرات يدرك أن كل هذه الرموز كانت هدفاً للاغتيال قبل اعتقالها، ولما فشلت في ذلك واصلت سياستها لتحقيق الهدف الرئيسي بوسائل أخرى.

الفصل الرابع

نماذج من أقسام العزل

تتشابه أقسام العزل في سياستها العامة وظروفها الحياتية بعضها مع بعض، وتتفاوت نسبياً من قسم إلى آخر بظروفها المكانية والزمانية ويمكن حصر أنواع العزل في ثلاثة أشكال أولها:

عزل انفرادي قصير المدى يصل إلى عدة أسابيع ضمن إجراء عقابي يخضع له الأسير نتيجة خطأ ما ارتكبه ـ من وجهة نظرهم ـ ويحكم على الأسير بالعزل فترة زمنية محددة. وتكون المحكمة التي اتخذت العقوبة قد تشكلت من إدارة السجن نفسه بدون العودة إلى أي إجراء أو لوائح قانونية.

وعزل جماعي يتكون من قسم كامل، هدفه الأساسي هو إبعاد قيادات السجون عن بقية الأسرى كما هو في سجن هداريم[1]، وأخيراً

---

(١) **سجن هداريم**: يقع سجن هداريم جنوبي الخط الممتد بين مدينتي طولكرم ونتانيا على الطريق القديمة المؤدية إلى الخضيرة وهو سجن حديث البناء =

= نسبياً أسس على نظام السجون الأميركية، أقسامه على شكل دائري وقد أنشئ بالأساس ليكون سجناً مدنياً إلا أنه افتتح فيه لاحقاً قسم خاص بالأسرى الأمنيين الفلسطينيين عام ١٩٩٩. ويتكون السجن من ثمانية أقسام ويتسع لنحو ٦٠٠ معتقل. ويحتجز الأسرى الأمنيون الفلسطينيون في قسم رقم (٣) من سجن هداريم المكون من طبقتين ويخضع لإدارة مستقلة عن بقية الأقسام. ويتكون قسم (٣) الخاص بالأسرى الأمنيين الفلسطينيين من ٤٠ غرفة صغيرة يحتجز في كل غرفة منها ثلاثة من المعتقلين وتبلغ مساحة كل غرفة ٣× ٤ أمتار يلحق بها دورة مياه ويوجد فيها مرحاض إفرنجي ومغسلة. يوجد في هذا القسم ٨ حمامات جماعية وهي خارج غرف المعتقلين ولا يسمح بالخروج إليها إلا بعد الساعة السابعة صباحاً. ويتكون القسم من الفورة الخاصة بالتنزه في وسط القسم ويبلغ نصف قطرها نحو ٤٠ متراً بالإضافة إلى غرفة للطعام خاصة بكل قسم على حدة في حين لا يوجد في السجن سوى مطبخ واحد للأسرى كافة يشرف على إعداد الطعام فيه المعتقلون الجنائيون اليهود الأمر الذي يستدعي من الأسرى الآمنين الفلسطينيين إعادة طهي الطعام من جديد قبل تناوله. ويوجد في سجن هداريم غرفة خاصة لزيارة أهالي الأسرى الآمنين حيث يفصل بين الأسرى وذويهم حاجز من الشباك.

وكان الأسرى قد خاضوا إضراباً عن زيارة ذويهم استمر قرابة ٧ شهور احتجاجاً على شروط الزيارة التي كانت تشترط الفصل بين الأسرى وذويهم عبر حاجز زجاجي ويتم الحديث من خلال جهاز هاتف خاص. ويبلغ عدد الأسرى في سجن هداريم ١٢٠ أسيراً من ذوي الأحكام المرتفعة والذين يصنفون خطرين على أمن (إسرائيل) أو يعتبرون قيادات الحركة الأسيرة وتكون فيه الظروف مريحة إلى حد ما من حيث طريقة التعامل أو الغذاء وأحياناً كثيرة من ناحية طريقة التعامل من قبل إدارة السجن أو حتى إدارة السجون، حيث تتعامل إدارات السجون مع هذا القسم على أنه من =

العزل الانفرادي المفتوح، هو الأقسى والأصعب حيث يعزل الأسير في زنزانته منفرداً، أو مع أسير آخر في أحسن الظروف، ويمنع من التواصل مع بقية الأسرى مدة غير محدودة قد تصل إلى ١٣ سنة أو التواصل مع الأهل حيث يمكن أن تترافق عقوبة العزل بمنع الزيارة عدة سنوات.

ويعتبر قسم العزل في أي سجن من السجون من الأسرار الهامة بالنسبة إلى إدارة السجن التي تكون مسؤولة عنه كما هي مسؤولة عن بقية السجن ولكن قسم العزل يتميز بظروف مستقلة من حيث الطبيعة الهيكلية والمعمارية، وقد يكون مستقلاً في بنائه وبالتالي يكون معزولاً عن بقية الأقسام كبناء، ولكن ضمن حدود صلاحيات الإدارة نفسها كعزل سجن أيلون ـ الرملة[1] وقد يكون جزء من البناء العام للسجن

= قيادات الحركة الأسيرة وحتى الحركة الوطنية الفلسطينية ورأيها مؤثر في سير الحركة خارج السجون، وكثيراً ما فتحت أجهزة المخابرات والجانب السياسي (الإسرئيلي) حواراً يصل إلى حد التفاوض مع عناصر من هذا العزل.

(١) **مجمع سجون الرملة**: أنشئ سرايا الرملة في سنة ١٩٣٤ في إبان الاستعمار البريطاني على فلسطين.
بعد قيام الكيان الصهيوني في سنة ١٩٤٨، تم تحويل سرايا الرملة إلى مركز للجيش (الإسرائيلي)، وفي سنة ١٩٥٣ خُصص جزء من السرايا سجناً للفدائيين الفلسطينيين.
معتقل أيالون (الرملة): بعد الاحتلال (الإسرائيلي) في سنة ١٩٦٧ مباشرة، =

كعزل سجن الشارون[1].

يتكون كل قسم من أقسام العزل من مجموعة من الحجرات قد تصل إلى ١٨ حجرة، ورغم الاختلاف الشكلي بينها من حيث المساحة والتهوية، وشبكة الصرف الصحي، إلا أنها متشابهة في المضمون بشكل كلي حيث أن جميعها بنيت وصممت كي تكون مكاناً لتنفيذ عقوبة العزل وباعتقادي فقد تشارك مجموعة من المهندسين المعماريين وخبراء الأمن والشرطة وكذلك علماء نفسيون في تصميمها وقد يكون أكثر عزل ينطبق عليه هذا الاعتقاد هو عزل أيلون

= تم تحويل السرايا بكاملها إلى سجن مركزي للجنائيين اليهود، فضلاً عن الأسرى الفلسطينيين الذين هم من منطقة القدس خصوصاً، وأُطلق عليه أيضاً اسم معتقل أيالون.

وبعد سنة ١٩٦٧ خاض المعتقلون في سجن الرملة سلسلة إضرابات عن الطعام، ففي مطلع سنة ١٩٦٨ خاضوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وكان مطلبهم الرئيسي وقف الاعتداء الجسدي عليهم، ونقلهم من البركسات التي كانت عرضة لتدفق مياه الأمطار، ولطوفان المجاري المستمر.

وفي منتصف سنة ١٩٦٨ خاض أسرى الرملة إضرابهم الثاني عن الطعام، وكان مطلبهم الرئيسي إدخال الدفتر والقلم، وعبر مفاوضات مع الصليب الأحمر تمت الموافقة على إدخالهما.

ويُعتبر سجن الرملة (أيالون) المعبر الرئيسي للحركة بين السجون، إذ إنه عادة ما يتم وضع الأسرى المنقولين من سجن إلى آخر في «معبار» الرملة قبل إرسالهم إلى السجون الأُخرى.

(١) **الشارون**: يقع في منطقة الشارون قرب مدينة سجن هشارون في مستوطنة بتاح تكفا يتسع لما يقارب ٤٠٠ سجين، وفيه قسم للأسيرات الأمنيات.

الرملة الجديد الذي افتتح في العام ٢٠٠٧، حيث صممت أقسام العزل على أساس حرمان المعزول من رؤية الفضاء الخارجي المحيط، ومنعه من تحسس بعض مميزات المحيط الخارجي أو سماع بعض أصوات مجتمع السجن البعيد أو تحسس المشاهد الكونية الطبيعية مثل شروق أو غروب الشمس، أو رؤية القمر أو بعض النجوم في الليل. أما مساحة زنازين العزل فهي أيضاً متقاربة بالنسبة إلى المباني القديمة التي تعتبر الأضيق حيث لا تتجاوز مساحتها المتر وربع المتر عرضاً والمترين ونصف المتر طولاً، وتضيع المساحة الكلية تقريباً بما يشغله (البرش) الحديدي ذو الطبقتين «السفلية والعلوية» الذي تبلغ مساحته ثمانين سم عرضاً ومتراً وثمانين سم طولاً، بالإضافة إلى الحمام والمرحاض وهما عبارة عن دوش ومقعد غالباً ما تكون بلاطة عربية في آن واحد ولا تتجاوز مساحته المتر مربع، ويفصل عن بقية الزنزانة إما بستارة بلاستيكية وإما بحاجز إسمنتي ارتفاعه متر تقريباً، وفي زاوية الزنزانة يوجد المغسلة، وفي الزاوية الأخرى توضع طاولة صغيرة تحمل التلفزيون وفي الأعلى رفوف خشبية مثبتة في أعلى جدار الحجرة لاستيعاب حاجيات وأغراض الأسير سواء الملابس أو أدوات الطبخ أو مواد ومعلبات الطعام التي يقوم الأسير بشرائها شهرياً من الكانتينا.

بهذا الوصف السريع ولكن الدقيق لمساحة الزنزانة تقريباً يستطيع الإنسان تصور أنه يستحيل في هذا الحيز الصغير التحرك والمشي رغم أن الأسير يمضي كما ذكرنا ما معدله ٢٣ ساعة في اليوم في هذا الحيز

ويزداد المكان ضيقاً عندما يكون في الزنزانة أسيران اثنان ولتصور حجم المعاناة فيكفي أن نتصور بأن الأسير في هذه الزنزانة الضيقة يطبخ ويستحم ويقضي حاجته وينام ما يجعل الزنزانة ممتلئة بأبخرة الطعام عند الطبخ، وبخار الماء عند الاستحمام، وروائح قضاء الحاجة.

هذا الوصف الداخلي للزنزانة تشترك فيه تقريباً جميع أقسام العزل في هشارون وكفاريونا والرملة القديم، مع بعض الاختلافات المحدودة، الخاصة بقدم وحداثة البناء فبعض الأبنية مثل عزل الرملة تعاني اهتراء الجدران مع أن جدرانها أكثر اهتراء حيث تعاني زنازينها رائحة الرطوبة العالية ودلف مياه الأمطار إلى داخل زنازين العزل في فصل الشتاء فضلاً عن صدأ حديد الشبابيك والأبواب والأبراش.

أما بالنسبة إلى مساحة حجرات أقسام عزل السجون الجديدة مثل أيلون ريمونيم وجلبوع وريمون ونفحة فهي أفضل حالاً من سابقتها، ثلاثة أمتار عرضاً وثلاثة أمتار طولاً مع اختلاف في التوزيع الداخلي للزنزانة، حيث يتكون البرش من الباطون أو الخشب، على اعتبار أن ذلك أكثر أمناً بالنسبة إلى إدارة السجن من أبراش الحديد، حيث يمكن أن يقوم الأسير باستخدام حديد البرش لصنع سلاح أبيض منه والحمام مفصول عن المرحاض ويتكون من مقعد إفرنجي وليس عربياً كما في الزنازين الأخرى، وهذا يساعد على الحد من ظهور الجرذان كما هو في الزنازين الأخرى، وهناك خزائن حديدية ذات أبواب تغطيها رفوف خشبية مثبتة في الجدار تحمل الاحتياجات المشتركة للأسيرين مثل

الكانتينا وتوجد في إحدى زواياها طاولة من الباطون تستخدم كمطبخ لطهو الطعام وإعداده، وأحياناً تستخدم للكتابة، أما التلفزيون فيكون مثبتاً على مسند حديدي أو خشبي أو من الباطون أحياناً في مكان عال من جدار الحجرة.

وتتميز أقسام العزل بسوء التهوية بشكل عام، خصوصاً في ظل ارتفاع درجة الرطوبة في المناطق التي تقوم فيها غالبية السجون الصهيونية هشارون، ريمونيم، هداريم، الرملة، عسقلان، الدامون، ايشل، هوليكيدار، نفحة، ريمون، كتسعوت جلبوع، شطة، الجلمة ـ وهذا ما يترك آثاره السلبية في نفسية الأسير قبل أن يترك آثاره السلبية في صحته، خصوصاً إذا ترافق ذلك مع الاهتراء في البنية التحتية للمكان من طول الاستعمال والرطوبة العالية حيث لا هواء ولا شمس تدخل الزنزانة بالإضافة إلى تسرب مياه الأمطار إلى جدران الزنزانات، وهذا ما يؤدي إلى ضرب نفسية الأسير بشكل دائم إضافة إلى الصدأ الذي يأكل حديد الحجرة وعلى الخصوص حديد الأبراش فضلاً عن صدأ الأبواب والشبابيك، كذلك تنتشر الحشرات خصوصاً الصراصير على نطاق واسع بالإضافة إلى الفئران.

وتتشابه شبابيك زنازين العزل في جميع سجون الكيان من حيث الحجم والتصميم، منها ضيقة بحجم ٥٠ سم + ٨٠ سم، وتكون بالعادة مغطاة بإطار من حديد الصاج مثبت في الإطار الخارجي للشباك ما يمنع دخول الهواء والشمس إلى الزنزانة، ويلتصق به

طبقتان من الحديد الصلب تبتعد المسافة بين كل عمود وعمود بمقدار ١٠سم، وثانيهما طبقة من الشبك الحديدي القوي «مربعات» بقضبان من الحديد الصلب ومساحة المربع الواحد ٣ سم + ٣ سم كما يوجد قبلهما إطار زجاجي متحرك للتحكم في تهوية الحجرة.

وتمتاز بعض الزنازين مثل عزل سجن الرملة «أيلون» القديم والجديد بجدران معتمة بلا شبابيك للخارج وهي أسوأ أنواع الزنازين على الإطلاق حيث تحجب الشمس والقمر والنجوم وكذلك تحجب إمكانية تجديد هواء الحجرة لعدم وجود أي مجرى للهواء ولا تتوافر في مثل هذه الزنازين سوى نوافذ مستطيلة بعرض ٣٠ سم فوق الباب وملاصقة للسقف.

توفر الإدارة الفرشة السفنجية وأخيراً استبدلتها بنوعية غير قابلة للاشتعال بعد تكرار حالات الحرق من قبل السجناء الجنائيين العرب واليهود، وفي بعض الزنازين يوجد كرسي بلاستيكي وطاولة صغيرة حسب مساحة الزنزانة أحياناً تكون بلاستيكية وأحياناً من الباطون أو الخشب مثبتة في إحدى زوايا الحجرة لأغراض الطبخ أو الكتابة أما الزنازين القديمة فيخلو منها هذا كله.

وفي بعض الزنازين أيضاً يوجد دلو بلاستيكي لأغراض الغسل، وقشاطة أصبح على المعزول شراءها وفرشاة مرحاض ومرآة صغيرة مثبتة فوق المغسلة وبعض البطانيات ذات الجودة الرديئة، أما التلفزيون والمروحة الكهربائية، والثلاجة الصغيرة فقد بدأ توفرها منذ

العام ٢٠٠٨، والبلاطة وهي عبارة عن طاهٍ يعمل على الكهرباء وسخان الماء الكهربائي وراديو الترانزستور ففي الغالب يتم شراء هذه الأجهزة على حساب الأسير نفسه.

ولكل قسم من أقسام العزل ممر رئيسي (كرادور) تتوزع على جانبيه الزنزانات، ويعتبر الممر الداخلي لعزل سجن أيلون الرملة هو الأسوأ من بين كرادورات سجون العزل الأخرى حيث يبلغ عرضه ١٫٥ وبطول ٥٠م تقريباً. وتنتشر كاميرات المراقبة في جميع أروقة وزوايا أقسام العزل، في ساحة النزهة وفي الممرات وفي غرف الزيارات، بالإضافة إلى وجودها في بعض الزنزانات إلا أن هذه الزنازين تستخدم للحالات الصعبة والسجناء العنيفين تجاه السجانين أو بعض السجناء الآخرين أو أولئك الذين حاولوا الانتحار أو المصابين بأمراض نفسية وعصبية وهذا ما يسمى عزل السنيوكا والمقصود به المكان الأشد عزلة، وبالعادة يعاقب فيه المعزولون عند ارتكابهم بعض المخالفات وهو مكان مسحوب منه كل شيء إلا الفرشة وغطاء النوم كما أزيل منه الجدار القائم حول الحمام والمرحاض وأغلق شباكها تماماً، تم اكتساء أرضية وجدران وباب هذه الحجرة بالخشب العازل لمنع السجين من إيذاء نفسه.

وفي كل قسم هناك ساحة النزهة (الفورة) يقضي فيها الأسير وحيداً إذا كان معزولاً انفرادياً والأسيران إذا كانا يتشاركان في السكن في الزنزانة نفسها ساعة واحدة في اليوم، وتختلف مساحتها من سجن إلى آخر وأسوأها فورة عزل أيلون ـ الرملة، حيث لا تتجاوز مساحتها

٣ م – ٤،٥ م، ومن الصعب وصول الشمس إليها وتشترك جميع الفورات بوجود سقف مظلل بطبقتين من الحديد.

قسم العزل في عسقلان

يتكون هذا القسم من أربع عشرة غرفة تتساوى مساحتها، فطول الغرفة يبلغ ٢٩٠ سم وعرضها ١٢٠ سم، وفي كل غرفة حمام يحوي المرحاض بطول ٨٠ سم وعرض ٧٠ سم، وشباك في واجهة الغرفة بعرض ٤٠ سم وارتفاع ٥٠ سم، ويغطي مساحته شبك حديدي من الداخل وقضبان حديدية سميكة من الخارج، بينهما قطع معدنية من الصاج تغلق الشباك نسبياً، يقابله باب من الصاج المقوى وفي وسطه شباك مربع بمساحة ١٠ x ١٠ سم يبقى مغلقاً في أغلب الأحيان.

ويفتح القسم على ساحة للنزهة طولها ٨ أمتار وعرضها ٥ أمتار يلتصق بها ممر بعرض ١٢٠ سم، وطول ٣٤٠ سم، وقد جرى على هذا القسم بعض التحديثات، حيث أضيف إلى مساحة الغرفة رواق بعرض ٨٠ سم وعلى امتداد الغرفة، نقل إليه الحمام والمرحاض، وفتح شباك ضيق في نهاية الغرفة، وفي هذه المساحة يوجد التلفاز وثلاجة صغيرة، الهدف من وجودها في الغرفة ليس الرفاهية بل منع استخدام الثلاجة العامة لإغلاق باب التواصل والتعاون بين الأسرى من خلالها، وعلى الحائط المقابل للسرير يوجد خزانة فيها ثماني خانات مربعة لوضع الأغراض والأمتعة، وهذه الغرفة معدة لاستيعاب اثنين في الغالب، ونادراً ما يوضع فيها شخص واحد.

عزل بئر السبع ويضم سجن بئر السبع ثلاثة أقسام عزل، وذلك على النحو التالي:

عزل اوهلي كدار

قسم (٨) ويطلق عليه اسم «العزل المفتوح». اوهلي كدار

افتتح عام ١٩٩٢م، يحتوي القسم على ٨ غرف للعزل، ومساحة الغرفة تساوي مساحة غرفة العزل في عسقلان بعد تعديلهما، وتبعاً للنظام نفسه مع فرق أن الشباك في نهاية الغرفة أكثر اتساعاً وأقل ارتفاعاً وتعقيداً، ويفتح القسم على ساحتين متجاورتين بمساحة الساحة نفسها في عسقلان، والمشكلة في هذا القسم هي كثرة انتشار الجرذان التي تنشط ليلاً وتجبر المعتقلين على إغلاق الشباك بقطعة من القماش لمنعها من الدخول إلى الغرفة.

قسم (٦) ويطلق عليه اسم «قسم العزل» عزل إيشل بئر السبع

قسم يحتوي على ست عشرة غرفة من البناء القديم وبمساحة غرفة عسقلان نفسها قبل تعديلها، وأرضية الغرفة من الإسمنت الذي يصعب تنظيفه، في واجهة الغرفة شباك بمساحة ٧٠ سم + ٤٠ سم مغطى بالشبك يقابله سور مرتفع يحول دون دخول الشمس والهواء، ويفتح القسم على ساحتين للنزهة يؤدي إليها ممر واحد ومساحة كل ساحة ٦م + ٦م.

ويحتجز فيه كل اثنين من المعتقلين في زنزانة لا تتجاوز مساحتها (٣× ١،٥ متر)، في داخلها مرحاض ومغسلة معتمة سيئة التهوية، حيث إن النافذة الوحيدة صغيرة جداً، لا تتجاوز (٥٠ سم × ٧٠ سم)، ومغلقة بثلاث طبقات من القضبان الحديدية، وفي نهايتها وعلى بعد حوالى ٤٠ سم قطعة من الصاج، الأمر الذي من شأنه أن يمنع دخول ضوء الشمس إلى الزنزانة، ويقضي السجناء فيها ٢٣ ساعة يوميًا، لا يسمح لهم بالخروج للفورة «النزهة» سوى ساعة واحدة فقط، وهم مقيدو اليدين والقدمين.

٣) عزل «السنوك» وهو عبارة عن زنازين على هيئة قبور، مساحتها بحجم فراش النوم فقط مغلقة تماماً، ودون تهوية أو إنارة، لا يستطيع المعتقل فيها الحراك، حيث ينام فيها ورأسه على الحائط وقدماه على الباب.

عزل سجن ريمون

بناء حديث وزنازينه أكثر سعة، وإضاءته وتهويته جيدتان، يبلغ طول الغرفة حوالى ٤٦٠ سم وعرضها ٣٠٠ سم تقريباً، ملحق بها ممر بطول ١٨٠ سم وعرض متر واحد، يضاف إلى ذلك حمام ومرحاض في غرفة مربعة بمساحة ١٥٠ سم + ١٥٠ سم تتوسطه مغسلة فوقها مرآة من المعدن اللامع وفيه جهاز للشفط والتهوية لعدم وجود نافذة فيه. وفي الواجهة الأمامية يوجد باب من الصاج، وفي الثلث الأخير من مساحة الباب يوجد شباك بمساحة ٣٠ + ٤٠ سم مغلق، وكالعادة

يوجد في منتصف الباب فتحة للتهوية لتسلم الطعام، وهي عادة ما توجد في أبواب غرف السجون كافة تستخدم لأغراض شتى أهمها تقييد الأسير قبل إخراجه من الغرفة، وفي مواجهة الباب يوجد شباك بمساحة متر مربع، وفي مواجهته سور مرتفع يحول دون دخول الهواء. وقسم العزل مكون من جناحين في كل منهما خمس غرف باتجاه واحد يفتح كل قسم على ساحة للنزهة، واسعة نسبياً ويفصل بينهما جدار مرتفع حوالى سبعة أمتار تجعل ممكنات التواصل بين الأسرى أكثر صعوبة، وإحدى المشكلات في هذا القسم هي غرفة زيارة المحامي، وكذلك العيادة اللتان تبعدان حوالى ٥٠٠ متر عن الزنازين، يمشيها الأسير الذي يقصدها مكبل اليدين والرجلين.

قسم العزل في الرملة: نيتسان

ـ افتتح في عام ١٩٨٩م، وقد تم إغلاق هذا القسم عام ١٩٩٢، إلا أن إدارة السجون عاودت افتتاحه من جديد عام ١٩٩٦.

هذا القسم يتسم بسوء المعاملة وقسوة أوضاعه الصحية، يتألف من عشرين غرفة متقابلة، وفي بداية كل غرفة يقبع الحمام والمرحاض متقابلين وفيه سرير حجري من طبقتين كالعادة، والباب من الصاج المقوى، ولا يوجد فيه سوى شباك صغير ١٠×١٠ سم وفتحة لتسلم الطعام، وفي أعلى الواجهة يوجد شباك صغير يطل على الممر، بمعنى أن التهوية تتم من خلال جهاز الشفط، وفي المساحة البالغة ٩ أمتار مربعة يتكدس التلفاز والثلاجة وطاولة الطعام والكرسي وأمتعة الأسير

والبلاطة التي يعد الأسرى عليها الطعام، فضلاً عن أدوات الطعام، والغرفة مصممة لإعاقة التفاعل الاجتماعي والحديث بين الغرف، إذ يتم بصعوبة بالغة من خلال الشباك في أعلى الواجهة.

يفتح القسم على ساحة للنزهة ضيقة لا تتعدى مساحتها ٤ م + ٥ م، ويجري تقييد الأسرى من الخلف لدى فتح الغرفة وأداء الفحص أو التفتيش اليومي أو الخروج إلى باحة السجن أو العيادة أو زيارة المحامي.

قسم العزل في الشارون

قليلاً ما يستخدم هذا السجن لعزل السياسيين، وبالعادة تكون الأعداد التي تحتجز فيه منهم محدودة، وهو موجود في مبنى سجن هشارون القديم ذي الطراز الإنكليزي، وغرفه لا تختلف عن عزل سجن عسقلان أو أوهلي كدار.

قسم العزل في الجلبوع

غرفة مصممة على طراز غرف عزل ريمون، ولا تختلف عنه في الشروط والمعاملة، مع فرق وجود أربعة أسرة في كل غرفة، ـ مما ينقص من مساحة الغرفة ـ كل واحد من طبقتين، وأحياناً كانت تستخدم أقسام العزل في سجن شطة – أو ريمونيم ـ قسم الأشبال، لعزل بعض السياسيين لفترات قصيرة بسبب الازدحام في أقسام العزل الأخرى.

عزل سجن نفحة الصحراوي

افتتح عام ١٩٨٠م.

إجراءات حياتية يومية

من المؤكد أن الإجراءات المتبعة في أقسام العزل تهدف إلى تحقيق حالة عقاب دائمة للأسير لتدمير قناعاته وثوابته، حيث يعيش الأسير حالة استنفار دائمة طوال فترة عزله التي تصل في العديد من الحالات إلى ثلاث عشرة سنة.

فطوال فترة عزله يتم التعامل معه على أنه خطير وسوبرمان يشكل خطراً دائماً على من حواليه، فيتم توثيق يديه وقدميه كلما فتح باب زنزانته إما للخروج إلى النزهة، أو الطبيب، أو الزيارة، أو مقابلة الإدارة، أو الصليب الأحمر، أو المحامي، أو الذهاب إلى المحكمة، أو خلال دخول الجنود إلى الزنزانة للتفتيش الروتيني اليومي، ويكون ذلك يومياً غير مرة.

وتتم عملية التوثيق من خلال الفتحات الموجودة في الباب حيث تكون في الباب طاقة بمستوى اليدين وأخرى بمستوى القدمين، وتتم عملية توثيق اليدين إما إلى الوراء وإما إلى الأمام.

كما يتم تفتيش الزنزانة مرتين في اليوم، صباحاً وعصراً لتفقد وضع الزنزانة، وطبعاً خلال كل عملية تفتيش يتم تقييد يدي وقدمي الأسير وأحياناً يتم تفتيش الزنزانة في ساعة متأخرة من الليل، وهناك أنواع

من التفتيشات فيها الكثير من الإرهاب تقوم به وحدات متخصصة في عمليات المداهمة والتفتيش «درور» و«المتسادا» و«نحشون» وبالعادة تكون هذه التفتيشات مفاجئة وغالباً ما يتم تفتيش الأسير جسدياً من خلال نزع ملابسه وقد تستغرق عملية التفتيش قرابة الثلاث ساعات يكون الأسير طوال هذه الفترة مكبل اليدين والقدمين، وبالتأكيد فإن الهدف من تفتيشات كهذا هو إزعاج المعزول وإذلاله.

أما التعداد فيتم ثلاث مرات في اليوم «صباحاً وظهراً ومساءً». وكذلك الطعام فيتم توزيعه على ثلاث مرات في اليوم «فطور، غداء، عشاء»، تعطى للأسير عبر فتحة الباب الموجودة في الوسط منه، وهي نفسها التي يتم تقييد يدي الأسير منه.

أما الفورة فيتم نقل الأسير إليها وهو موثق ويتم فكه بعد دخوله إليها وفي بعض الحالات كان يتخذ إجراء بحق المعزولين بتوثيقهم في الأيدي أحياناً من الخلف والأرجل طوال فترة فورتهم، ويمضي الأسير في جميع أقسام العزل مدة ساعة واحدة.

وبالإجمال فإن أقسام العزل بالإضافة إلى أنها معزولة عن بقية أقسام السجن، يكون المعزول أيضاً معزولاً عن بقية رفاقه المعزولين في القسم نفسه فيمنع تبادل الحاجيات بين المعزولين، ويمنع من الالتقاء به أو غير ذلك، وكثيراً ما يتعمد السجان اختلاق الذرائع لفرض

العقوبات الإضافية على الأسير، منها عقوبة عزل السينوك[1]، وعقوبة سحب الأجهزة الكهربائية والتلفزيون من الزنزانة أو غيرها، أما التهم فتكون واهية مثل تمرير سيجاره لأحد الأسرى عبر إلقائها في ساحة الفورة أو إدلاء المعزول بتصريحات لوسائل الإعلام أثناء وجوده في المحكمة.

ويتعمد السجان أيضاً إبقاء الأسير المعزول دائم التوتر وغير مستقر من خلال نقله مرة كل ستة شهور من عزل إلى آخر بما يترافق ذلك مع معاناة خلال النقل بسيارات النقل وهي عبارة عن عربات نقل تتضمن مجموعة من الزنازين الحديدية الضيقة التي لا تتسع إلا لشخص واحد، بالإضافة إلى ما يعانيه المعتقل خلال انتظاره في غرف الانتظار في المحكمة وإبقائه وحده دون السماح له بالاحتكاك بالأسرى الآخرين.

وبالفعل فإن عمليات النقل تعتبر عملية عذاب وتنكيل بأعصاب

---

(١) **عزل السينوك**: وهو عقوبة شديدة عبارة عن زنازين على هيئة قبور، مساحتها بحجم فراش النوم فقط طولها ١٨٠سم وعرضها ١٥٠ مغلقة تماماً، ودون تهوية أو إنارة أو مرحاض أو حمام، لا يستطيع المعتقل فيها الحراك، حيث ينام فيها ورأسه على الحائط وقدماه على الباب ولا تحتوي الزنزانة إلا على فرشة وقارورتين: إحداهما لشرب الماء، والأخرى للبول، أما الإخراج فمسموح به مرة واحدة في اليوم، ويمنع في «السينوك» إحضار ساعة لمعرفة الوقت، فلا يعرف الأسير الوقت، ويمنع أيضاً من استعمال الوسادة خلال النوم.

المنقول، حيث غالباً يظل الأسير موثق اليدين والقدمين في تلك الرحلة.

ولتحديد آلية التعامل مع الأسير وخطورته تضع إدارة السجن إلى جانب باب كل حجرة بطاقة تعريفية للأسير الذي في داخلها تحمل صورته ويكون رقم السجين بارزاً في أعلى البطاقة باللون الأحمر إن كان أمنياً وباللون الأسود إن كان جنائياً وتوجد في البطاقة خانات صغيرة توضح وضع الأسير إن كان مريضاً أو عنيفاً وأسباب عزله إن كانت تختص بسلوكيات في المعتقل، أو خارجه، أما إن كانت توصيات من المخابرات فلا يتم تعبئة الخانة وتوضع تعليمات في كيفية التعامل مع المعزول من حيث طريقة ربط القيود من الأمام أو من الخلف أو تسجيل ما هو مسموح له وما هو غير مسموح من أغراض أو مقتنيات مثل التلفزيون أو البلاطة أو غير ذلك، ومن أجل تلافي معرفة ساكن الحجرة من قبل نزلاء آخرين تقوم الإدارة بوضع ستارة سوداء على صندوق البطاقة.

الوضع النفسي والاجتماعي

وكما قلنا سابقاً فإن للعزل شكلين رئيسيين الأول فردي وهو الأصعب والثاني مزدوج، أما الثاني ورغم أفضليته فإنه يكون أحياناً أكثر صعوبة، وهذا مرتبط بقدرة الأسيرين على الانسجام المشترك في حياة مشتركة شديدة الانحسار وبهوية المعتقلين وانتمائهم السياسي والفكري.

وعلى الرغم من أن القانون يتيح للأسير أن يختار الحياة في حجرة بمفرده أو أن يختار الشخص الذي يمكن أن يشاركه في الحجرة، لكن بالعادة لا تلتزم إدارات السجون بهذا النوع من اللوائح والأنظمة وبالعادة تفرض الشريكين أحدهما على الآخر بطريقة اعتباطية ودون مراعاة رغبة أي منهما.

لكن وعلى الرغم من اختلاف الأساس الاجتماعي والفكري والسياسي والتنظيمي بين نزلاء الزنزانة إلا أنهما في الغالب يستطيعان خلق حياة مشتركة بينهما، ولكن أحياناً يفضل بعض الشركاء العيش منفرداً، إما بسبب عدم الانسجام مع الشريك وتنافر في الأمزجة والرغبات والأفكار بين الشريكين لدرجة تستحيل فيها الحياة المشتركة وهذا يكون في حالات استثنائية، أو بسبب إصابة أحد الأسيرين باضطراب نفسي يستحيل فيه لأحد التعايش معه وأحياناً كان يتم وضع أحد المعزولين ممن هم مصابون بأمراض نفسية في الزنزانة نفسها مع أسير آخر ممن هم قليلو الخبرة ومحدودو التجربة في الحياة المشتركة في أقسام السجن وممن لم يمتلك الخبرة الواسعة في كيفية خلق المزاج والعادات اليومية المشتركة وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على التعايش مع مثل أسرى كهؤلاء.

وتستقر الحياة ويتسع الانسجام بين الشريكين حسب خلفيتهما الاجتماعية والثقافية والفكرية، فهناك من لديهم القدرة على التأقلم والقابلية للعيش مع الآخرين ومدركون الضرورة الموضوعية والذاتية

لذلك، وهناك العكس من ذلك، فأحياناً قد تتنافر طباع الأشخاص من التنظيم نفسه بالرغم من ارتباطهم بالأفكار السياسية والفكرية الواحدة بينما تتآلف بين شخصين من تنظيمين مختلفين وأفكار مختلفة وقناعات مختلفة.

لكن بالإجمال فإن الحياة المشتركة بين الأسيرين تؤدي إلى بناء نوع من العلاقات الروحية الراقية فيها البعد الإنساني العالي وتخلق أرقى أنواع الصداقة المتشربة بالمعاناة والتجربة للمشتركين، وفيها تبرز لغة اجتماعية وشعور إنساني مشترك وبالتأكيد تنتقل هذه الحياة المشتركة بين الأسيرين إلى نسج علاقات بين أهالي كل منهما في الخارج.

أما العلاقة مع بقية الأسرى في أقسام العزل فهي غالباً ما تكون مقلة بحكم التكوين البنائي للسجن المصمم على أساس عدم قدرة الأسرى على التواصل فيما بينهم، وقد يمكث الأسرى سنوات في القسم دون أن يرى أحدهم الآخر على الرغم من أن المحاولات اليومية قائمة ومستمرة لخلق أنواع من التواصل الاجتماعي ما بين مجتمع المعزولين ويمكن أن تنحصر طريقة التواصل فيما بين الأسرى المعزولين من خلال تبادل الأحاديث خلسة عبر النوافذ الخلفية للزنازين بحيث يضطرون أحياناً إلى الوقوف على الكرسي في حال كانت النوافذ في أعلى جدار الزنزانة، وقد يدور نقاش سياسي أو اجتماعي أو فكري طويل بينهم وأحياناً يخترعون النكات ويعمد

بعضهم إضفاء مسحات من الفكاهة والتي يكون المعزولون في أمس الحاجة إلى مثلها للتنفيس عن واقعه.

ورغم ذلك ورغم أن الأسير يدرك بأن إدارة السجون ومن خلفها المخابرات تعمل من وراء سجن المناضل وعزله على تجريده من عقله ومن جسده السليم، ولهذا يعمل الأسرى دائماً على الاعتناء بالجسد من خلال المداومة على لعب الرياضة اليومية والاعتناء بالعقل من خلال إبقائه قيد العمل ومتابعاً للتطورات والقراءة وغيرها إلا أن الفترة الأولى من العزل وقد تمتد إلى شهور يعاني الأسير حالة الاغتراب الاجتماعي والنفسي، حيث يمكن القول إن أخطر ما يواجهه الأسير خلال فترة العزل هو تراجع القدرات الذهنية وقدرات الحواس مثل النسيان والتشتت وقلة التركيز أو الانتباه، لذلك يحرص الأسرى دائماً على المطالبة من الصليب الأحمر توفير الكتب الجديدة والألعاب الذهنية والعقلية التي من شأنها تنشيط الذهن.

وبمرور السنين يفقد الأسير المعزول علاقته بالطبيعة، فيصبح الأسير غريباً عن الشجرة وتصبح عيناه في أمس الحاجة إلى رؤيتها، ورؤية القمر أو نجمة، أو قطة تحوم حول البيت أو حتى البيت نفسه أو الشارع، وإذا كان من سكان المخيمات تصبح حواري مخيمه غريبة عنه وتندثر تفاصيله يوماً وراء يوم.

في العزل الانفرادي تختفي كل مفاصل الحياة، قد يختفي الفرح ويختفي الشعور بمتعة المطر أو بشروق الشمس وغروبها، أو بزقزقة

العصفور أو بنباح الكلب، رؤية الثلج أو الصقيع، بسلحفاة تحاول سرقة طعامها من حديقة، تختفي مراقبة نمو شجرة في حديقة المنزل أو بتفتح زهرة رمان في حديقة أخرى، في العزل الانفرادي ينعدم الإحساس بالزمن وفواصله ينعدم الإحساس بالليل والنهار، الصيف والشتاء، الصباح والمساء، القمر والنجوم والضباب، تنعدم في العزل كل مظاهر الحياة الاجتماعية، وكثيراً من المصطلحات تختفي من باطن الأسير المعزول، كما اختفاء كلمة العم والخال والأخ وابن الأخ وابن الأخت من مصطلحات القاموس الصيني لعدم احتمال وجود أسرة مكونة من شقيقين.

إذ تنزل عقوبة العزل أضراراً جسدية ونفسية جسيمة بالمعزولين، لأن عزل الأسرى وإبعادهم عن مُحيطهم الاجتماعي داخل الأسر وعن عالمهم الخارجيّ يشكلان مساً قاسيًا وفظاً بحقوقهم المدنية كبشر ويُحولان فترة وجودهم في الأسر إلى رحلة محفوفة بالموت والخطر وخصوصاً أولئك الأسرى الذين مضى على وجودهم في العزل أكثر من عام واحد.

في العزل تزداد الأضـرار النفسية لدى الأسير كاضطرابات النوم والاكتئاب والخوف والاضطرابات الذهنيّة، وهلوسات البصر والسمع، وفقدان الوعي بالزمان والمكان، وحالات الارتباك الحادّة والاضطرابات في التفكير، ومن المرجح أن يتسبب العزل في إثارة وتحفيز مشاكل نفسية وعضوية كانت خاملة فتظهر خلال العزل وفي أعقابه.

وإن ظروف العزل تؤدّي إلى توتّر نفسي شديد القسوة وقد تؤدّي أيضاً بمَن لا يعانون اضطرابات نفسية سابقة أو يعيشون حالة متوازنة إلى إخراجهم عن توازنهم وحدوث اضطرابات جديدة لديهم يتجلى في عدة أعراض، والأسرى الذين يخضعون للعزل قد يعانون الإصابة بمرض نفسي معين بشكل مضاعف عما هو لدى بقية الأسرى من غير المعزولين، حيث إن الاضطرابات الأكثر شيوعاً هي صعوبات التأقلم والمتلازمات الاكتئابية، لكن الاضطرابات الانفصامية والذهنية الخطيرة ممكنة الحدوث أيضاً لدى (السجناء) القابعين في العزل وممن لم يُعانوا أي مرض سابق.

ورغم ذلك يقاوم الأسير المعزول هذا الخطر الداهم لجسده فتزداد قوة الشجون العاطفية، ويفجر العزل لديه الحنين إلى مفرداته الاجتماعية والإنسانية، ويقوي تمسكه بماضيه الاجتماعي عله يشكل رافداً عاطفياً يساعده على تجاوز الحاضر الذي يعيشه.

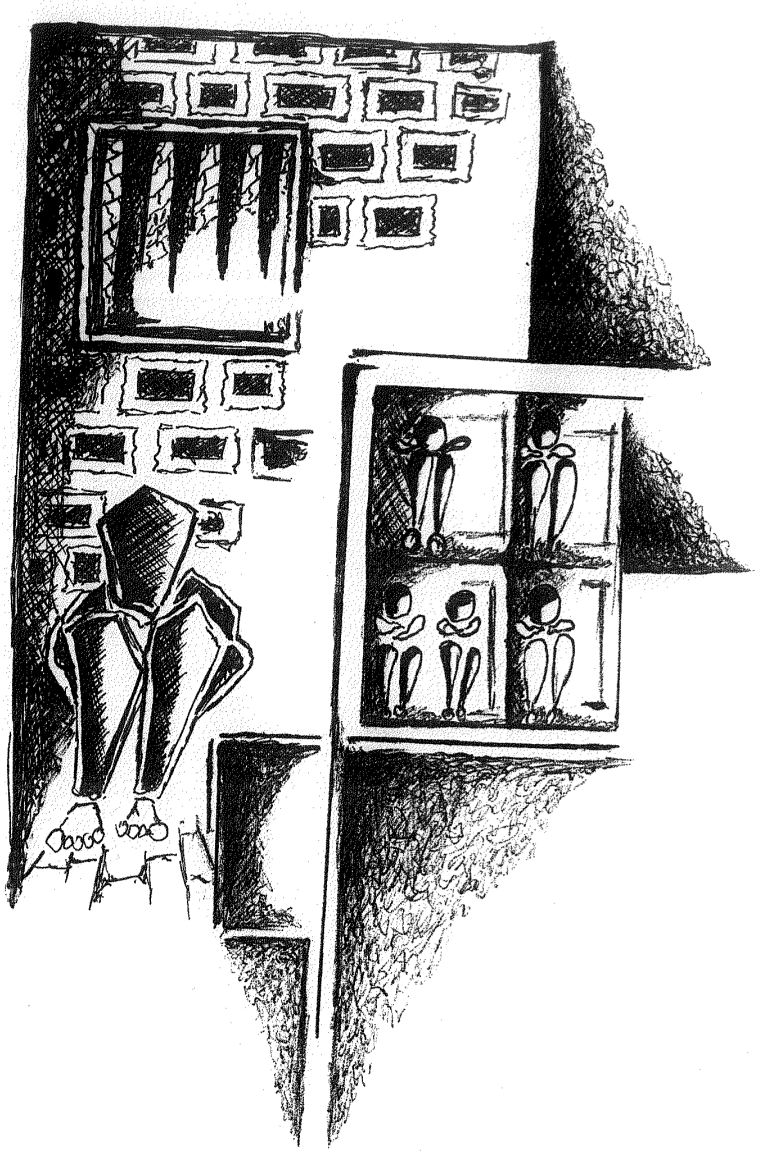

الفصل الخامس

مقومات صمود الأسرى المعزولين

مجمل العوامل في صمود أسرى العزل ناجمة عن صلابة انتمائهم العقائدي والوطني، وهذا ما كسر أهم أهداف العزل بقطع الارتباط بين المناضل والجماعة، فالانتماء إلى القضية الوطنية يجعل الجماعة العضوية بما تمثله من قيم وأهداف حاضرة مع الأسير على الدوام، كما أنشأ القائد الشيوعي «يوليوس فوتشيك» الانتماء إلى الجماعة كرابطة عضوية ومعنوية، والقناعة بعدالة النضال ورسالة الشعب الإنسانية تشكل حجر الزاوية في تصليب الإرادات والعزائم وتعزيز مقومات قهر أدوات القمع الصهيونية بأساليبها وبرامجها المتنوعة، ومن يستعرض الأسماء التي استشهدت في العزل الطويل في مدته ير أن جميعهم كانوا إما رموزاً سياسية وإما عسكرية ارتبطت بعمل تضحوي ذي معنى، وربما جميعهم دون استثناء تعرضوا لظروف المطاردة والاختفاء.

والعامل الثاني هو هذه العصبة المتميزة من الرجال لم تستحضر الجماعة وقيمها وروابطها فحسب، بل عملت أيضاً على تأسيس مجتمعها الخاص الذي فرض منطقه وقيمه على كل مكونات العزل، مجتمع احتكم إلى روابطه وقيمه الجنائيون قبل المناضلين، مجتمع تسوده قيم التضامن والألفة والمحبة، وقد خلقت هذه العصبة من شروط حياتها الصعبة وعلاقاتها نسيجاً فولاذياً لمواجهة إفرازات العزل وعوامل القهر الاجتماعي والنفسي.

والعامل الثالث أنهم تعلموا كيف يطوعون واقع السجن وتحدياته فعاشوا في السجن دون أن يعيش السجن فيهم، وأسسوا للانفتاح على مشكلات بعضهم بعضاً وانتصروا على قيم الانغلاق على الذات، خلافاً لما استهدفه السجان، تعلموا كيف يقطعون الوقت دون أن يقطعهم ولجأوا إلى برمجة حياتهم داخل عزلهم واستثمار الوقت، أولاً ممارسة الرياضة للتعويض عن نقص الحركة والعمل الذي يستغرق جزءاً مهماً من وقتهم، أي في أعمال التنظيف، والطهو وإعداد الطعام وإدارة الحوارات الاجتماعية مهما كانت قصيرة، أو كان عنوانها سياسياً أو فكرياً، رياضياً أو ترفيهياً، وأخيراً بالقراءة والكتابة مجددين أفكارهم وقراءاتهم وإعداد الرسائل للأهل والأقارب، فساعة النزهة تم تقسيمها قسمين، الأول للرياضة والثاني للتفاعل الاجتماعي والدردشات السياسية مع الغرف الأخرى داخل القسم إذا كانت جغرافيا المكان ملائمة لذلك، أو مع الإخوة والرفاق في الأقسام الأخرى للعزل،

ولا أجافي الحقيقة حين أؤكد أن كل مجموعة عاشت تجربة العزل كونت عضوية اجتماعية مفتوحة بعيدة عن الانغلاق، إما بفعل الوعي وإما الحاجة لإشباع الجوع الحسي الناتج من ظروف العزل، فالجميع يعرف الجميع، وأفراد أسرهم وقضاياهم الاجتماعية على الرغم من أن العدو تعمد في حالة العزل الثنائي أن يضع يسارياً ومتديناً أو عضواً من حماس مع آخر من فتح في محاولة ـ أو تقدير ـ أن تؤدي خلافاتهم الفكرية والسياسية إلى تنغيص حياتهم الاجتماعية، لكن الانتماء إلى القضية والخندق الواحد لقهر السجان طوع عناصر الخلاف وجعلها مادة لتعميق التفاعل الاجتماعي، وأصبحت المناكفات في كثير من الأحيان مداعبات تساعد على كسر الوقت وقهره وتعزيز الترابط الاجتماعي.

وقد وحدت تجربة العزل الأسـرى من المشارب الفكرية والسياسية والاجتماعية كافة، وصهرتهم في بوتقة أسرة واحدة على صعيد القسم الواحد وعلى امتداد أقسام العزل، فالعوامل الناشئة عن الوحدة ومعاناة القيد دخلت كعوامل مساندة وحدت مشاعر الأسرى، ووسعت محيطهم الاجتماعي، وتوسعت شبكة التعارف لتشمل أُسر المعزولين خصوصاً عندما خصصت بعض المحطات الإذاعية برنامجاً للتواصل الاجتماعي بين الأسير وأسرته، فالاستماع إلى رسالة أهل أسير معين أصبح يجدد اهتماماً ومتابعة من قبل جميع أسرى العزل، وهذا بدوره أنشأ روابط بين الأسرى وذوي كل أسير،

وبين أهل الأسرى أنفسهم، فالكل كان يتتبع باهتمام وإعجاب حديث الطفل محمود مع والده «أحمد المغربي» أو زوجته الفاضلة، أو والدة «حسن سلامة» وفيما بعد زوجته «غفران زامل»، فكل أسرى العزل تتبعوا خطبة «حسن سلامة» كما احتفل الجميع بهذه المناسبة، فقد عاش الجميع مع الأخ حسن لحظة بلحظة وفرحوا لفرحه وانفعلوا بانفعالاته، إضافة إلى حديث أهل الشيخ المجاهد «جمال أبو الهيجا» وابنته الصغيرة الرائعة ساجدة التي تميزت بأدائها وعواطفها، أو أسرة «عبد الله البرغوثي» وزوجته وأبنائه «أسامة وتالا وصفا».

كنا نتتبع أخبارهم وأحداث حياتهم وتقدمهم وتطور أدائهم الذي حركته مشاعرهم الإنسانية بعواطفهم الجياشة تجاه مَنْ يحبون ولم يقتصر حديث ذوي الأسرى على أخبارهم الاجتماعية، فقد أصبح الكثير منهم مصادر إخبارية عن الحركة الأسيرة وتفاعلاتها أو الأنشطة التضامنية التي تقام إسناداً لأسرى العزل، فالجميع كان يستمع إلى حديث الرفيقة الجسورة «أم قيس» أو الأخت غفران أو زوجة الأخ أحمد المغربي أو الرفيقة «أم غسان» أو «أم علي» زوجة القائد النموذجي «إبراهيم حامد»، لقد شكل ذوو المعزولين بمساعدة المحطات الإذاعية شبكة إخبارية يومية تعوضنا عما حرّمه السجان علينا، والحقيقة أن أي حديث مقتضب عن هذا الجانب لا يفيه حقه ولا يغطي الدور الذي لعبوه في تعزيز صمود الأسرى المعزولين أو مقاومتهم لكل أشكال القهر، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة منفصلة

تسهب في تداعيات هذا الجانب والدور الذي لعبه في صهر أسرى العزل في بوتقة واحدة تخطت الجغرافيا والأيديولوجيا والأمزجة، أنشأتها المعاناة المشتركة التي يمكن أن توحد عينة بشرية مهما كانت درجة تنوعها.

لقد غدت برامج السلامات اليومية أو شبه اليومية التي تبث عبر وسائل إعلام مسموعة أحد أهم مكونات وعناصر حياة المعزول الاجتماعية، وقد أصبح جمهور ذوي الأسير المشاركين في مثل هذه البرامج بالنسبة إلى المعزولين مثل أسرة واحدة، أصبح المعزول بمرور الأيام يتتبع أخبار إخوانه المعزولين في سجون أخرى من خلال حديث أهاليهم في الإذاعة، كما أصبح المعزول يشارك بعض الأهالي في أفراحهم وأتراحهم ويتعرف إليهم ويراسلهم ويتفاعل معهم حتى أصبح قادراً دائماً على تمييز بحة صوت أهالي معظم المشاركين في هذه البرامج بمجرد بدء سماع أصواتهم من شدة الألفة، ويعقب انتهاء أي برنامج من هذه البرامج تبادل التعقيبات والتعليقات والنكات حول ما ورد من أخبار أو قفشات أو أمور حميمة أخرى، وبعض المعزولين تعرف إلى أبنائه الذين تركهم وهم في عمر سنة أو سنتين أو ثلاث وكانوا لا يتحدثون أو يلثغون ببعض الكلمات عبر أثير هذه البرامج، وقد غدوا اليوم في سن البلوغ كحال عبد الله البرغوثي وهشام الشرباتي وإبراهيم حامد وأحمد المغربي الذين لبعضهم مدة تصل إلى عشر سنوات لم يجتمع فيها بابنه بطريقة مباشرة.

عامل هام آخر ساهم في صمود المعزولين، هو الدور الذي لعبه المحامون أو كما يمكن أن يطلق عليهم بجدارة لقب «ملائكة الرحمة» الذين أو اللواتي ـ كانوا أو كن من أهم أسباب انتصار إرادة المعزول على إرهاب السجان وجزءاً من أسرة المعزولين وعالمهم، فقد كانوا متطوعين لتقديم خدماتهم للوصل بين الأسير وذويه، بعيداً عن أية حسابات شخصية، أو خشية البعض من التعرض لإجراءات عقابية من قبل جهاز الشاباك، فلقد تحملوا الكثير من المضايقات وكانوا على الدوام يستجيبون لكل ما يطلب منهم دون تذمر، وأذكر أن البعض منهم أو جميعهم من ترددوا إلى أقسام العزل، قد أجبرهم السجان على الوقوف تحت أشعة الشمس الحارقة أو في البرد القارس ساعات وهم ينتظرون السماح لهم بزيارة معزول في هذا السجن أو ذاك، إن هؤلاء الجنود المجهولين يستحقون كل كلمات التكريم والاحترام، فلم يكتفوا بزيارات الأسرى بل نقلوا أيضاً رسائلهم وتابعوا عملية إيصالها وانتظروا الرد عليها، وتحملوا في بعض الأحيان جزءاً من انفعالاتنا وردات فعلنا في حال تأخرت ردود الأهل على الرسائل.

ومن العوامل المساعدة الأخرى، كان دور المتضامنين الأمميين الذين شاركوا في كل الفعاليات الاسنادية للأسرى. بشكل عام وللمعزولين بشكل خاص، فقد كانت رسائلهم التضامنية التي تسربت ولم يشملها المنع، تشعرنا بأننا لسنا وحيدين في معركتنا ضد آلة القمع الصهيونية، فعلى امتداد هذا الكون كان لنا رفاق وشركاء في الألم الإنساني المشترك، حيث كانت رسائلهم أشبه بالمطرقة تعمل بانتظام

لتحطيم قيود العزل والأسرى، فكان للرسالة المختصرة و«البوست كارد» وقع عميق في النفس، نستمد منها الأمل، ليس لتهشيم قيود السجن فقط، بل قيود العبودية والقهر والظلم في كل مكان أيضاً.

إن مجتمع أحرار العالم المناضلين من أجل إنتاج عالم جديد تسوده علاقات المساواة والتكافؤ بين الأمم والشعوب، يتسع يوماً بعد يوم. ومن المؤسف أننا كنا نتسلم بعض الرسائل بعد نزع الغلاف المحتوي على عنوان المرسل، وهذا ما حرمنا من التواصل معهم وشكرهم على جهودهم.

العامل الأخير كان تحرك الحركة الأسيرة الدائم لفتح ملف العزل الانفرادي في أي حوار مع ضباط مديرية مصلحة السجون مروراً بالوقفات التضامنية والإضرابات الجزئية وصولاً إلى الإضراب العام، وأخص بالذكر رفاقي في الجبهة الشعبية، ليس ارتباطاً بعامل التنظيم المشترك فقط، بل لأنهم أول من بادر إلى تحطيم جليد الحركة الأسيرة وبمبادرتهم الثورية في أيلول «٢٠١١» وإضرابهم المفتوح عن الطعام احتجاجاً على سياسة العزل الانفرادي وكل من شاركهم من الإخوة في الفصائل الشقيقة. لقد فتحت هذه المبادرة الباب لانطلاق موجة من الإضرابات الفردية اللاحقة التي توجت بإضراب نيسان «٢٠١٢» الذي استطاع أن يكسر قيود العزل الانفرادي إضافة إلى المكاسب الأخرى التي تحققت للحركة الوطنية الأسيرة مادياً ومعنوياً، وقد أكدت هذه المعارك الجزئية داخل جدران العزل أو السجون بشكل عام.

إن إرادة المظلوم ستظل على الدوام أقوى من آلات القمع والبطش والقهر التي تحركها نفسيات مريضة يغذيها الحقد ومشاعر العنصرية.

هذه الأدوات التي باتت تعيش في عزلة تتسع يوماً بعد آخر تحاصرها قوى السلم والتقدم والحرية على امتداد الكون، بما يؤشر بأن حلم المستعبدين بالتحرر الذي تشكل مع فجر ولادة مجتمع العبودية لم يكن طوباوياً أو تناقضاً مع سنة الكون والطبيعة الإنسانية بل إمكانية تاريخية آخذة بالتحول تدريجاً إلى إمكانية واقعية، إن استشهاد «تشي جيفارا» في بوليفيا أو «راشيل كوري» في غزة يبشر بما لا يقبل الجدل أن نسيج الرابطة الأممية والنضال الأممي المشترك يلاحق غزو الاحتكارات العابرة للقارات وحاملات الحرب والدمار.

واليوم تتصارع هذه الموجات الثورية وتصبح أكثر اتحاداً وثباتاً لتحقيق حتمية انتصار إرادة الشعوب والطبقات المظلومة، ومضامين أهدافها الإنسانية، أصبحت حقيقة لا يمكن حجب عين الشمس عنها، فقبل عقود حركت صرخات أسرى أيرلندا الضمير الإنساني في كل أركان الكون وتواصلت مع صدى إضراب الأسرى الأتراك والتحمت مع صرخات أسرى غوانتنامو، فالأسرى أصبح لهم في عصور الشعوب المنتفضة صوت مميز يمكن سماعه في أي ركن في العالم، وربما في أرجاء الفضاء الكوني، ورنين قيودهم تنمو وتتسع موجاته لتحرك معها كل ألوان الحقد والعنصرية والتمييز لتعزلها خارج عالمنا لينعم المظلومون بالحرية.

الفصل السادس

متفرقات من حياة العزل

*** صيف غير مرغوب فيه...**

في ٢١ آذار سنة ٢٠١١، بينما كان شريكي في الزنزانة مسافراً لحضور المحكمة، وفي ساعات بعد الظهر سمعت الشرطي في ممر الزنازين يخبرني أن أفعى قد دخلت إلى الزنزانة، ولأنني كنت منهمكاً في القراءة فلم أشاهدها، حاولت التفتيش عنها فلم أجدها، طلبت حضور الإدارة إلى الزنزانة وإخراجي من الغرفة، وفعلاً حضرت قوة كبيرة وأخرجتني من الغرفة إلى القسم المجاور، وبعد أكثر من ساعتين حضر الضابط المناوب وأبلغني أنهم أجروا تفتيشاً دقيقاً في كل أرجاء الزنزانة ولم يجدوا الأفعى، الأمر الذي يعني أنها تمكنت من الخروج، عدت إلى الغرفة غير واثق بحديثه، بحثت فترة قصيرة في أرجاء الغرفة فوجدتها على السرير العلوي ملتفة على آنية طعام، وكانت من النوع

السام والخطير، رأسها صغير يتصل برقبة طويلة ورفيعة وممتلئة من الوسط. استدعيت الضابط مرة أخرى وطلبت منه فتح الباب ومشاهدة الأفعى التي ادعت الإدارة أنها خرجت، تم إخراجي من الغرفة ودخل فريق أمسك بها حيةً ووضعها في زجاجة، بعد خروجهم أشار لي أحد الزملاء أن أكثر من عشرين شرطياً دخلوا إلى الغرفة بينهم ضابط الأمن وغيره، واستغرب أن هذا العدد كله عجز عن رؤيتها، وعندما طلبت تفسيراً لذلك من بعض الشرطة، أفادوا أن الأفعى سقطت من فتحة السطح، وأن الشرطة طاردوها في الممر فحاولت الدخول إلى أكثر من غرفة ولم تتمكن ووجدت شقاً تحت باب غرفتي فدخلت منه، وهذا جزء من الرواية منطقي، أما أن يدخل أكثر من عشرين شرطياً وضابطاً إلى غرفة صغيرة بحثاً عن أفعى وليس ذبابة، ولا يجدوها فهذه المسألة تحتمل أكثر من تفسير وحتى لا أدخل نفسي في دائرة الهوس وأحقق أهدافهم، قدمت إفادة مشفوعة بالقسم للمحامي عنان عودة من مؤسسة الضمير وطالبته بالاحتفاظ بها إلى حين تبرز الحاجة إلى استخدامها وعدم إثارة الموضوع في الصحافة.

* تعليمات جامدة * غباوة شرطي = صفر حقوق

التعليمات المنصوص عليها في لائحة مديرية السجون للتعامل مع أسرى العزل تتسم بالجمود، وهي ملزمة لكل ضابط وشرطي، وحين تتناقض التعليمات مع المنطق على الشرطي أن ينحاز إلى التعليمات وفق نصوصها، وقد سبق في عزل (ريمون) أن انتزعنا حقنا

في الحصول على أعداد جريدة القدس التي يحضرها الصليب الأحمر لكل أقسام السجن، وعندما باشر أحد الشرطة بتوزيعها لكل غرفة عددان، وعندما وصل إلى غرفتنا، سألناه إن كان سيمرر بقية الأعداد علينا بعد الاطلاع عليها في الغرف، فأجاب أن الأمر ممنوع وأن حقنا فقط هو عددان، أوضحنا له أن هناك فرقاً بين توزيع الخضروات وتوزيع الجرائد والكتب والمجلات، فظل على موقفه لأن التعليمات تمنعه من نقل أي شيء من غرفة إلى أخرى. فطلبنا منه أن يحضر مسؤول القسم وأن يقوم بسؤاله، فعاد وأبلغنا أن الأمر ممنوع، فقلنا له إذاً اذهب وأحضر لنا ولكل غرفة كل الأعداد التي أحضرها الصليب الأحمر، عاد الشرطي وأبلغنا على لسان مدير القسم أن هذه الحصة المسموح بها لنا من الجرائد، فدخل هنا مزاج مدير القسم لتزداد المسألة تعقيداً وبالطبع فإن غباوة الشرطي وجمود التعليمات أفقدنا الحق بالاطلاع على ما هو مسموح لنا، وحرمنا من قراءة الجريدة حيث رفضنا المسألة أصلاً في تصويب الخطأ بالحوار مع مسؤول أعلى.

* مسؤول أعلى لكن أكثر غباوة

«الجريدة ممنوعة على تنظيم «س»

بعد أن تم حل الإشكال السابق، أي بعد حوالى شهرين نشأت مشكلة جديدة وهي أن الجريدة لا توزع على تنظيم «س»، حيث وقف الشرطي الذي يقوم بالتوزيع أمام غرفتنا يتفحص أسماء نزلاء الغرفة

والتنظيمات التي يتبعون لها، وقال بعد الفحص إن الجريدة ممنوعة على غرفتنا، فسألنا عن السبب وفيما إذا كنا معاقبين، فقال: «إن الجريدة ممنوعة على تنظيم «س» فأبلغناه أن أحدنا من تنظيم «ص» فقال لا أعرف لأن الجريدة مسموحة لتنظيم «ع» فقط». فكيف يمكن أن تحل هذه المعادلة من شرطي غبي وضيق الأفق، نقلنا الشكوى إلى مدير القسم فقال: ما دامت الجريدة ممنوعة على تنظيم «س» فيجب أن تمنع من الدخول إلى الغرفة حتى لو كانت مسموحة لتنظيم «ص» فقلنا له إذاً لدينا حل، فقال ما هو؟؟ فأجبناه بأن يعطي الجريدة من ينتمي إلى تنظيم «ص» وبعد تسلمها يجلس القارئ ووجهه إلى الحائط فيما يجلس الآخر باتجاه معاكس ووجهه إلى الحائط الآخر.

ممنوع قراءة الجريدة الإنكليزية

حصل أحدنا على تصريح من إدارة سجن «أوهليكدار» بإدخال جريدة هآرتس باللغة الإنكليزية وحصل على أعدادها مدة أسبوع. نقل بعدها الأسير إلى سجن ريمون، والقانون يلزم إدارة السجن بإبلاغ مركز الجريدة لتحويل أعدادها إلى السجن الجديد، وعندما طلب ذلك من الإدارة قوبل بالرفض، فأخبر صاحب الاستيراد محاميه ليقوم بالأمر. والتزمت الجريدة بإرسال طرد بريدي كل يوم على اسم السجين. تسلم الأسير عدداً وحيداً دخل عرضاً، وعندما طلب بأن تصله كل يوم أخبره مدير القسم أن الجريدة ممنوع دخولها إلينا، وأن هذه المسألة من مسؤولية ضابط الثقافة، وبالعادة كانت الإدارة تقوم بجولة أسبوعية

يقودها مدير السجن ويرافقه المسؤولون عن كل السجون، وحضرت ضابطة الثقافة، وعندما ووجهت بالأمر، قالت إن المسألة غير مسموح بها لأن الاشتراك تم عن طريق المحامي وليس إدارة السجن، فتم الرد عليها بأن الجريدة تطبع وتوزع داخل إسرائيل وأن إدارة سجن «أوهيلكدار» سمحت بأن يتم الاشتراك عن طريق المحامي، فأجابت هذا ممنوع أنت تستطيع فقط الحصول على اشتراك عن طريق إدارة السجن. طلبنا الحديث مع المدير أو نائب المدير فحول الأمر إلى نائبه الذي طلب تأجيل الحديث إلى اليوم التالي، وفي اليوم التالي حضر إلى القسم واستدعى صاحب الاشتراك إلى مكتب مدير القسم وأحضر نص قرار من مديرية مصلحة السجون يحتوي على منع تسلم أي جريدة إذا لم تكن باللغة العبرية، وقيل له إن الأمر مخالف للقانون المنصوص عليه في التعليمات المنشورة من قبل مديرية السجون. فأجاب: لا شأن لي هذا قرار جديد، وعاد إلى مسألة إجراء الاشتراك عن طريق المحامي فقيل له: ما ذنب السجين إذا سمح له في سجن ما عمل الاشتراك بهذه الطريقة ودفع قيمة الاشتراك فهل يعني أن عليه خسارة المبلغ لمجرد أن سجن «ص» لا يحبذ ذلك، فقال السجان إن الجريدة يحضرها الصليب الأحمر إلى الأقسام العادية وليست ممنوعة، وعندئذ احتج الضابط بأنه لا يوجد في السجن من يجيد الانجليزية، فقال له افحصوا النسخة العبرية فهما سيان، أو لا تدخلوا الملحق المرفق بها لجريدة (هيرالد، تريبيون) وأغلق النقاش قائلاً: هذا ما عندي وإذا لم يعجبكم الأمر توجهوا إلى المحكمة وضاع الحق في ثنايا الجمود. فقانون

العزل يطبق عليه المثل الشائع «صحيح لا تقسم ومقسوم لا تأكل وكل حتى الشبع».

* مرة أخرى نقاش مع شرطي غبي

هذا الحدث لا علاقة له بالفكر أو الثقافة بل بالخضروات، ففي سجن ريمون يحصل أسرى العزل على حق يصرف بموجبه لكل أسير كيس من الخضر شهرياً على نفقة الأسرى في الأقسام العادية، وعندما أحضر الشرطي الخضر وبدأ بالتوزيع أعطى الغرفة الأولى حصتها لأن نزلاءها من فتح، ورفض إعطاء الغرفة الثانية لأنهم من حماس، ولما وصل التوزيع إلى غرفتنا قال الخضر ممنوعة عنكم أيضاً لأنها ممنوعة عن حماس، فقيل له إن أحد نزلاء الغرفة ينتمي إلى الجبهة الشعبية، فأجاب أنه سيسأل، وترك التوزيع وعاد ليسأل مدير القسم فأجاب الأخير أن الخضر ممنوعة عن الجبهة الشعبية أيضاً، وفي اليوم الثاني حضر مدير القسم وطلبنا منه تفسيراً للمنع بعد أن أعادت غرف فتح ما تسلمته من خضر فقال إن السبب هو أن أسرى حماس والجبهة والجهاد أضربوا يوماً واحداً فحرموا من شراء الخضر وهذه الخضر على حساب فتح، فقيل له إن قسم العزل لم يضرب لأنه لم يعلم بالأمر، فقال هذا صحيح لكن هذه الخضر على حساب فتح، فسألناه كم حصة أرسلت فتح، فأجاب للجميع، فسألناه ما دامت الحصص للجميع فلم لم توزعها، فقال إنه بحاجة لأن يسأل أسرى فتح في الأقسام العادية، فأجبناه أننا على استعداد بأن نجيب عنهم وأن نضمن له عدم اعتراضهم

فأصر على أن يسأل، ولما حضر في اليوم الثاني وكان الجواب الذي حصل عليه بالطبع إيجابياً وأمر الشرطي بالتوزيع، فطلبنا أن يوزع الأكياس على جميع من في القسم أمنيين وجنائيين، عرباً ويهوداً وهذه كانت عادتنا، فرفض الأمر وقال سأسأل عن ذلك، وعاد للسؤال، وعندما حضر في اليوم الثالث ليوزع الخضر كما أردنا كان الكثير من الخضر قد فقد صلاحيته.

* نقاش جديد مع شرطي غبي

أحضرت الإدارة في سجن عسقلان بطيخة كبيرة الحجم، على حساب أسرى الأقسام العادية، وهذا الحجم الكبير يزيد عن حاجة الفرد الواحد، كان الضابط المناوب حينئذ روسياً مغلقاً وحرفياً في تطبيق التعليمات وقد أطلقنا عليه من باب التندر لقب «مزوز» تشبيها له بالقاضي «مزوز» مسؤول المحكمة العليا الإسرائيلية، طال النقاش حول المسألة وقررنا كسياسيين أن لا نستخدم البطيخة إلا بعد إقرار توزيع البطيخ على جميع الزنازين في القسم جنائيين وسياسيين، وكان عددها يكفي لتوزيع نصف بطيخة لكل زنزانة، وانتظرنا حتى انتهت مناوبة «مزوز» وجاء ضابط جديد للمناوبة من أصل أثيوبي وهو أقل انغلاقاً من سابقه، فقال إنه موافق وسيسأل ضابط القسم، فوافق الأخير إنما لمرة واحدة فقط.

* يوم الحب الأسود

في الثالث عشر من شباط من عام ٢٠١٠ أي قبل موعد عيد الحب بيوم واحد أبلغت الإدارة مناضلين بتجهيز أنفسهم للنقل إلى سجن «إيشل»، في مثل هذه الحالة ينبغي لهما أن يجهزا متاعمها قبل الساعة السابعة من صبيحة اليوم التالي، وفي المساء بدأ الإعداد لهذه الرحلة بتجميع الأمتعة وتوضيبها في الحقائب وتنظيف الغرفة لتكون جاهزة لاستقبال نزيل جديد. فرغ المناضلان من العمل في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وفي صبيحة اليوم التالي «يوم عيد الحب» قدم ضابط القسم عند الساعة السابعة لمرافقتهما إلى غرفة التفتيش الذي استغرق بدوره حوالى ساعة، ثم انتقلا كما هو النظام إلى غرفة الانتظار حيث من المفترض أن ينقلا أمتعتهما إلى سيارة «البوسطة» للتحرك بعد الساعة الثامنة أو في أسوأ الأحوال الثامنة والنصف، كلاهما مكثا في غرفة الانتظار أكثر من ساعتين حتى وصلت شاحنة النقل، إلا أنهما لم ينقلا فيها، وعند سؤال الضابط المناوب عن السيارة قال لهما: إنه تقرر نقلهما في الشاحنة الثانية التي من المفترض أن تصل في الساعة الثانية عشرة. في هذه الأثناء حضر مندوب الصليب الأحمر وأصر على مقابلة المناضلين، فاضطرت الإدارة إلى السماح له بالزيارة، خرج أحد المناضلين إلى إحدى الغرف المجاورة مقيداً ليجد مندوبي الصليب الأحمر بانتظاره. طلب من الضابط المسؤول فك قيوده إلا أن الأخير رفض ذلك متذرعاً بالقانون، احتج أيضاً مندوب

الصليب، حينئذ قرر المناضل رفض الزيارة إلا إذا فكت قيوده، فأعيد إلى غرفة الانتظار وحين علم المناضل الآخر بما حدث رفض بدوره أن يزور الصليب الأحمر.

في الساعة الثانية والنصف حضرت الشاحنة المعدة لنقل الأسرى، وبعد نقل الأمتعة وترتيبها والصعود إلى إحدى زنزانات النقل، تحركت الشاحنة «البوسطة» باتجاه معاكس لما يفترض بها أن تسلكه وهذا يعني أنها سلكت الاتجاه المؤدي إلى سجن النقب بما يزيد من وقت المكوث فيها أكثر من ضعفي الوقت المفروض خوضه في حال سلكت تجاه سجن إيشل منذ البداية. بقي المناضلان أكثر من ساعتين مقيدي الأيدي والأرجل في انتظار أن تملأ البوسطة حمولتها من سجن النقب. وهذه الحمولة هي عبارة عن أسرى في طريقهم إلى الحرية. وهذا يعني أن السيارة ستتجه إلى حاجز ترقوميا، أو الظاهرية، القريبين من الخليل ما يتطلب ساعة ونصف ساعة إضافية من الوقت للوصول إلى هناك. وصلت السيارة إلى أحد الحاجزين وتم تحرير الأسرى، وعادت «البوسطة» أدراجها متوجهة إلى سجن إيشل، لتصل في تمام الساعة السابعة مساءً، أنزل المناضلان أمتعتهما في غرفة التفتيش بانتظار قدوم الضابط المناوب الذي وصل بعد حوالى نصف ساعة.

استغرق التفتيش والجدال حول ما هو مسموح أو ممنوع إدخاله إلى الزنزانة قرابة الساعة، بعدئذ تحرك المناضلان إلى الزنزانة

المخصصة لهما، ومن الطبيعي أن يستغرق تنظيف الزنزانة الجديدة إضافة إلى ترتيب الأمتعة أو تكويمها، حيث خلت الغرفة من الرفوف المعدة لترتيب الملابس وبقية الأشياء، ساعة ونصف الساعة على الأقل. طالبا بوجبة العشاء وفوجئنا أن وجبتي العشاء والفطور يتم توزيعهما معاً في الساعة الرابعة مساءً وعليه لم يجدا سوى القليل لسد جوعهما لينطبق عليهما المثل الدارج القائل «ضيف المسا مالوا عشا»، ومع أن التعب والإرهاق وصلا إلى ذروتهما استقطع المناضلان وقتاً بالتعليق على الرحلة وقد اجتهد أحدهما «أن مديرية مصلحة السجون خلافاً لما يشاع عنها ظلماً من أخبار تشوه صورتها أرادت التضامن معهما في هذا اليوم بما يحمله من معانٍ إنسانية، وأصرت على إطالة الطريق لتتيح لهما فرصة التنزه ورؤية الطبيعة الخلابة من خلال زجاج السيارة الأسود المعتم»، لكن الحقيقة أن هذه الجولة كانت عقوبة لهما لرفضهما مقابلة مندوب الصليب الأحمر مقيدين، كما أعطى رفض مندوب الصليب الأحمر الزيارة بهذا الشكل دافعاً إضافياً للتنكيل بالمناضلين وفي هذه الحالة يليق القول «ومن الحب ما قتل».

* الضابطة ليست امرأة

خرج أحد المناضلين إلى ما يسمى بمحكمة العدل العليا «الصهيونية» في القدس للاعتراض من خلال محاميه على قرار عزله، وعادة قد يحضر إلى قاعة المحكمة مراسلون لبعض شبكات ومحطات الإعلام الإسرائيلية، وعند دخوله إلى قاعة المحكمة بدأ الصحافيون

بتوجيه الأسئلة، ولأنه يتبنى موقف مقاطعة الإعلام الإسرائيلي، رفض الإجابة عن أسئلتهم، وعندما حضر ذووه إلى قاعة المحكمة حياهم، خصوصاً وأنه لم ير وجوههم منذ أكثر من سنة ونصف السنة بسبب حرمانه من زيارة العائلة، وهنا التقطت وسائل الإعلام هذه المحادثة القصيرة ونشرتها، وعندما عاد إلى السجن استدعته إدارة السجن في اليوم التالي ليجد أمامه مديرة القسم تنتظره ولسوء أو حسن الحظ صادف هذا اليوم، اليوم العالمي للمرأة ـ الثامن من آذار ـ .

بدأت مديرة القسم بتوضيح الموقف بالقول إن شرطة مرافقة الأسير رفعت بشأنه تقريراً تتهمه فيه بمخالفة الأوامر العامة، بعدم الحديث مع الصحافة خلافاً للقانون، ابتسم الأسير وبدأ حديثه بتهنئتها بيوم المرأة كموقف أخلاقي وقيمي تضامني مع المرأة بوجه عام، ارتبكت المديرة، لكنها واصلت الجلسة بالسؤال إذا كان ذلك صحيحاً، «أي التحدث مع الإعلام»، كرر المناضل التهنئة لها مضيفاً أنه لم يقم بذلك، ليس لأنه يحترم الأوامر والتعليمات، إنما لأنه لا يتعاطى مع الإعلام الصهيوني.

اتصلت مديرة القسم بضابط الوحدة المرافقة للأسرى «وحدة النحشون» وسألته مستوضحة، فأفاد أن السجين المعني لم يحترم الأوامر والتعليمات بمنع الحديث مع الصحافة، لكنه لم يفهم ما تحدث به الأسير بسبب لهجته العربية. رفعت الجلسة وتم إعادة المناضل إلى زنزانته، وبعد أقل من نصف ساعة استدعي لاستئناف

الجلسة، أمام المرأة الحجرية التي بدأت بالحديث مدعية أنها راجعت الصفحة الالكترونية الخاصة بالقناة الثانية الإسرائيلية، ورأته يتحدث ويلوح بيده، أجابها المناضل مبتسماً بأن ما قالته صحيح، غير أنه كان حين رفع يده ملوحاً يهنئ زوجته بيوم المرأة ولا يتحدث للصحافة، إلا أنها أصدرت حكمها الذي نص على معاقبته مع وقف التنفيذ بالعزل المشدد مدة شهر في حال تكرار المخالفة، فضحك المناضل وقال لها: «من المفترض أن يوم الثامن من آذار يوم لتكريم المرأة وليس لانتقامها من الرجل حتى لو كان فلسطينياً».

* الشمس «لعم» أما القمر فربما

تتنوع أماكن العزل من حيث علاقة نزلائها بظواهر الطبيعة، بعضها يحرمك من الشمس في الغرفة وخارجها، وبعضها الآخر يتيح رؤيتها جزئياً أو حسب توقيت الخروج للساحة، أما القمر فرؤيته نادرة جداً وجديرة بالانفعال، فالعديد من أسرى العزل كانوا يسهرون الليالي من أجل رؤيته بدراً أو هلالاً أو طرفاً من أطرافه حسبما تسمح به زاوية الرؤية، وقد حدث في إحدى ليالي شهر حزيران أن رأى مناضلٌ القمر من زنزانته في قسم العزل بسجن ريمون، فانفعل وزف البشرى إلى بقية زملائه الذين قفزوا إلى نوافذ زنزانتهم، لكن زوايا الرؤية لم تُتح لهم رؤية القمر بسبب ارتفاع السور المقابل لها.

وبعد يوم أو يومين من رؤية الزميل الجليلة للقمر، صرخ أحد المناضلين من داخل زنزانته مسروراً لإيقاظ زميله عند حوالى الساعة

الثانية والنصف صباحاً كي يرى القمر المنتظر منذ أيام وربما سنوات، ولسان حاله يعيد ما ردده «أرخميدس» حينما اكتشف العلاقة بين حجم الجسم وحجم السائل المزاح «وجدتها، وجدتها....» استيقظ الزملاء بداية منزعجين عندما زف إليهم الخبر، فلما فهموا حديثه تسمر كل منهم أمام نافذته، بعضهم تمكن من الرؤية والبعض الآخر خاب أمله رغم انتظاره حتى الصباح.

ما سبق الحديث عنه يعكس مدى الظلم الذي تلحقه الدعاية «المغرضة» بصورة مصلحة السجون الإسرائيلية، فهذه المؤسسة «الموقرة» تحرص كثيراً على درء خطر تسلل الرومنسية إلى نفوس المناضلين حتى لا تلجم إرادتهم وصلابتهم، فالمناضل ليس إنساناً عادياً، وبلغة أخرى فهي تخشى إصابة «الإرهابي الفلسطيني» بمرض انفصام الشخصية، ولذلك تخلق كل المنافذ والكوى التي قد يتسرب منها «فيروس الرومنسية».

* إبرة الخياطة... صاروخ نوعي

سمح لأحد المناضلين المعزولين في سجن ريمون بإدخال الملابس عن طريق الصليب الأحمر، وكالعادة تحتجز الملابس للتفتيش الدقيق بضعة أيام، وعندما أحضر مدير القسم الملابس وسلمها إلى المناضل تبين أن بعضها ممزق من عملية التفتيش، فاستدعى مدير القسم أولاً للاحتجاج، وثانياً لإحضار عدة خياطة لإصلاح الخلل، فأجابه الضابط أن التفتيش قانون، وإبرة الخياطة محظورة أمنياً، فطلب

المناضل منه أن يرسلها إلى مخيطة السجن، فرد الضابط بأن ليس في السجن مخيطة.

فقال له الضابط: «دبر نفسك». لكن حينما لمح حجم الغضب في عيني الأسير وسمع تهديده بالإضراب عن الطعام احتجاجاً، اضطر إلى إحضار إبرة وخيط ولكن بشرط أن يعيدهما بعد أقل من ساعة. وفي اليوم التالي حضر نائب المدير في جولته الأسبوعية محاطاً بكامل طاقم القمع يسأل عن احتياجات الأسرى، فطلب منه المناضل توضيح سبب منع الإبرة والخيط، فأجابه نائب مدير السجن: «بأن هذه من التعليمات، والإبر تشكل خطراً أمنياً على السجين»، طلب منه المناضل توضيح السبب،ـ فأجابه أنه من الممكن استخدام الإبرة لفك القيود. ضحك المناضل متسائلاً وماذا بعد فك القيود؟؟؟ أين سيذهب السجين في مساحة جغرافية محاطة بالأسلاك وتعج بالكاميرات والكلاب البوليسية والشرطة والجدران المرتفعة؟؟؟

لقد صح القول «شر البلية ما يضحك»

* العزل الانفرادي ليس عقاباً اجتماعياً

من يصف إجراء العزل بالعقاب الاجتماعي يتجن على مديرية سجون الاحتلال، ويجرد هذه المؤسسة من أهم القيم الإنسانية كمضمون لديمقراطية الدولة التي تمثلها، فالمناضل ليس وحيداً في زنزانته، ليس فقط لإمكانية أن يكون العزل ثنائياً، بل الأهم أن مجتمع

الزنزانة غني بمكونات «اجتماعية متنوعة» وبأعداد خيالية من صراصير وزواحف وجرذان تشارك الأسير في السكن، أليست الصراصير وبقية الحشرات كائنات حية، يمكن الاستئناس بها؟؟ فكيف يكون المعزول مظلوماً في ظل هذه الشروط الإنسانية المرهفة.

* المذياع ليس للاستخدام

جهاز المذياع مسموح بشرائه من «كنتينا» السجن وكذلك البطاريات الجافة والشاحن الكهربائي، وكذلك مسموح لأسرى العزل استخدامه في أي وقت يشاؤون، لكن هذا الجهاز أشبه بصندوق «أبو لمعة» نجم الكوميديا الإذاعية المصرية في الستينات، حيث يبلغ أحد أصدقاء أبي لمعة بأن صندوقه قد سرق، فيرد بثقة بأن مفتاحه ما زال معه!! فالمذياع يحتاج إلى وصلة بسلك رفيع وإخراج هذا السلك من الشباك حتى يصبح بالإمكان التقاط المحطات الإذاعية العربية، خصوصاً تلك التي تهتم بشبكة العلاقات الاجتماعية بين الأسرى وذويهم، والسبب هو وجود الكثير من الأجهزة الالكترونية في السجن، فضلاً عن أجهزة التشويش على الهواتف النقالة التي تضعها الإدارة لمنع الأسرى من استخدام هذه الأجهزة إذا توافرت، وضيق الفضاء الذي يمكن منه التقاط الموجات، ولكن فطنة الشرطي المناوب المدعمة بالتعليمات الإدارية تضع مهمة نزع الأسلاك على رأس مهام جولته الدورية، وفضلاً عن ذلك تسجل مخالفة الزنزانات التي تتجاوز وتستخدم الأسلاك، ورغم رفع الشكاوى وكل أشكال

الاحتجاج، لم يسمع الأسرى من ضباط السجن سوى كلمة «ممنوع» و«مخالف للتعليمات».

وعند السؤال عن سبب منعهم أجهزة الراديو للأسرى يكون الجواب بأن هذا شأنكم فلا تشتروها، ولأن المناضل لا يقبل الاستسلام تصبح العلاقة بينه وبين السجان أشبه بالعلاقة بين «توم وجيري» مرة يموه السلك ويغير زاوية وضعه، أو يقذفه إلى الشبك العلوي الذي يغطي المساحة الفاصلة بين النوافذ والجدار، ولكل سجن جغرافيته الخاصة التي تحكم طريقة استخدام الأسلاك، وهذه الخبرة تنتقل من السلف إلى الخلف.

* مداعبة العصافير مخالفة أمنية

إن العصافير مرهفة الحس تحاول إظهار تعاطفها مع أسرى الحرية وهي تتسلل ما بين الأسلاك وتزحف أسفل البوابات الحديدية التي تفصل الساحة عن غرف العزل، وهذا المشهد لا يحظى به سوى أسرى العزل في سجن نفحة، وكرد للجميل ومحاولة السجين استعادة إنسانيته المصادرة، من جهة أخرى، لهذه الأسباب يعمل الأسرى على إطعام العصافير بإلقاء قطع من الخبز وحبات الأرز عند باب الزنزانة أو في الممر الذي يفصل بين الغرف المتقابلة فتجتمع لتقتات بها، تتراكض أو تقفز من ركن إلى ركن ترفرف، تتعارك. هذه العلاقة العرضية التي تنشأ بين السجين والعصافير لا تروق السجان، فيسعى إلى طرد العصافير فضلاً عن تنبيه الأسير إلى خطورة اختراق القوانين والمس

بالأمن، فالشرطي قبل أن يبدأ مناوبته يغلق دماغه خوفاً من استخدامه أو السماح لنفسه بالتفكير، لأن ذلك قد يقوض نظرية الأمن التي يحقن بمفرداتها على الدوام، فوظيفة السجان كما يفهمها هي تحويل السجين إلى كائن ميكانيكي جامد مجرد من الحياة، وفي أحسن الأحوال كائن بيولوجي، وإذا تعدى الأمر هذه المنظومة المحكمة الإغلاق، فهذا قد يشكل انتهاكاً لنظام الكون، وقد يصل إلى حد الإضرار بأمن السجن والجمهور، وربما الأمن العالمي، ولدى نقاش البعض منهم في هذه المسألة، تجد أنه لا يملك سوى عبارة «ممنوع» هذه «تعليمات»، أو ما يعادلها بالمثل الشعبي «عنزة ولو طارت».

وحتى لا يتجنى أحد على «مؤسسة الرفاه العام للأسرى» فقد ارتبطت المسألة بمفهوم المحافظة على البيئة وصحة وسلامة السجين التي يفرطون في الحفاظ عليها، كيف لا؟؟!! وهناك أنفلونزا الطيور؟؟ فلماذا لا يكون هناك أنفلونزا البعوض أو الفراش أو الصراصير... إلخ ولسان حال الأسرى يقول «اللهم أتحفنا بأنفلونزا الشرطة حتى لا نرى أحداً منهم».

* واحد + واحد لا يساوي اثنين

يصر السجانون في قسم العزل الانفرادي على تطبيق التعليمات الخاصة بمعاملة أسرى العزل بحذافيرها، من دون أي انتقاص، حيث يحظر ما يهم إخراج الأسير من زنزانة دون وضع القيود حول يديه، وإذا كانت المسافة تمتد إلى خارج نطاق القسم تضاف قيود الأرجل،

وصادف أن قدمت شرطة السجن وبعض الضباط لإجراء الجرد الدوري على ملابس الأسير ومقتنياته حتى تكون مطابقة للمعايير والكميات المسموح بها وفق التعليمات، المشكلة أن السجين لا يستطيع بسهولة إخراج ملابسه وأغراضه من الحقيبة وإعادتها إليها وهو مقيد الأيدي وعليه فقد طلب أحد الأسرى من الضابط فك قيوده، فرفض الأخير فاقترح عليه أن يضع القيود في رجليه بدل من يديه كي يستطيع القيام بما يلزم لإنهاء الجرد الممل بسرعة، فرفض أيضاً، فما يدخل مع السجين من أغراض يخضع للجرد والمعاينة قبل دخوله الزنزانة، وفي حال إدخال الملابس عن طريق الصليب الأحمر عليه أن يخرج بديلاً عنها إلى المخزن، وعندما عرض اقتراحه على الضابط فكر الأخير قليلاً ثم أجاب : «ممنوع هذه تعليمات».

وأمام هذه الغباوة رفض الأسير القيام بأي دور في عملية الجرد ما لم يتم فك قيوده، فقامت الشرطة بالواجب بطريقتها الفظة والهمجية التي لا تخلو من الحقد والرغبة في معاقبته على عناده، في يوم كهذا يصبح القسم كحال «الحمام عند انقطاع المياه عنه»، هذا يحاور الشرطي وذاك يتشاجر مع شرطي آخر ويستمر الجرد ساعات طويلة، فالشرطي يتصرف وفق قواعد المثل «اللي عند أهله على مهله»، وممنوع أن يكون جمع واحد+واحد = اثنين.

*** عودة إلى «مزوز» عسقلان ومعادلة واحد + واحد**

كلفت الإدارة الشرطي سامر أو «مزوز» في سجن عسقلان

وضع برنامج الفورة لأسرى العزل، فطلب منه الأسرى تزويد الزنازين بالبرنامج العام كي يعرف كل أسير أوقات خروجه ويجهز نفسه مقدماً، فالساحة لا تحوي حماماً لقضاء الحاجة، ولأن «مزوز» غير معني بخروج الأسير السياسي إلى الساحة لتوفير الجهد والوقت ولإشباع حقده الغبي الذي يعكس نقصاً في مركبات شخصيته، لهذه الأسباب رُفض طلب الأسرى، فهذا الأمر ممنوع أمنياً ولا يجوز التفريط في قوانين السجن، فمن أصل أربع عشرة زنزانة يخرج أقل من نصفهم إلى الساحة ويفقد الباقون حقهم لعدم تجهيز أنفسهم. وبعد موجة احتجاجات اضطرت الإدارة إلى توزيع البرنامج، فلجأ «مزوز» إلى أسلوب آخر، يذهب إلى الغرفة صاحبة الدور، وفي حال رفض صاحبهما الخروج لسبب أو لآخر ينتقل إلى صاحب الوقت التالي دون مراعاة التوقيت المثبت في البرنامج وفي الغالب يكون صاحب الدور الثاني غير مهيأ للخروج، وبإضافة سلوكه العنصري المشبع بالحقد إلى المعادلة، تصل ممارسته إلى أسفل درك في الانحطاط الخلقي، فهو لا يلتزم بالنظام في التعامل مع الأسرى الجنائيين اليهود، وأكثر من ذلك يختار لهم الأوقات التي تناسبهم مستفيداً من حالة الإرباك التي يحدثها سلوكه، ففي فصل الصيف لا تصلح الساحة للفورة بسبب تغطية الشمس لأكبر مساحة منها بعد الساعة العاشرة، فالمساحة المظللة في هذه الأوقات تشكل أقل من عشر الساحة.

«مزوز» الغبي المشبع بالعنصرية والحقد الأعمى له نظرياته

الخاصة وفهم الحساب، فهو لا يعتمد أي نظام للعد العشري أو الثنائي أو.. إلخ، ولا يخضع لأي نزوة حسابية، فما يحكمه هو معادلات علم الأجناس الحسابية العنصرية، وعليه فإن فلسطينياً + فلسطينياً = إرهاباً وليس اثنين، فهناك عرق من وجهة نظره ينسجم وقواعد الحساب وأسس الجمع والطرح، وآخر غير قابل للمعاينة بقواعد الحساب السليمة.

* الرغيف الكامل مشتبه فيه أمنياً

صدف أن طالب المعزولون في قسم عزل نفحة باستبدال الخبز المقدم لهم بخبز «الكماج» الذي يخبز في فرن تابع للسجن، أسوة ببقية الأسرى في الأقسام العادية، رفضت الإدارة هذا الطلب تحت دعاوى أن قسم العزل مختلط بين السياسيين والجنائيين الذين لا يفضلون هذا النوع من الخبز، وبعد إلحاح وضغط من المناضلين، استجابت الإدارة لهذا الطلب، وكالعادة فإن الاستجابة لمطالب الأسرى غالباً ما تكون مصحوبة بنكهة إبداعية غريبة، وعند توزيع الكمية المطلوبة فوجئ المناضلون أن كل رغيف قسم جزءين، اعتقد الأسرى بداية أن المسألة مصادفة، وحين تكرر الأمر في اليوم التالي سُئلت مديرة القسم عن السبب، فأجابت بأن الأسباب أمنية، فمن الممكن أن يتم تهريب ما هو ممنوع داخل الرغيف، وكما يقول المثل الدارج «عندما يعرف السبب يبطل العجب» فمن عاش في السجون الصهيونية يعرف يقيناً أن أي شيء يدخل إلى الأسرى عموماً والسياسيين على وجه خاص يخضع

لتفتيش غير اعتيادي، فهو يمر على جهاز الكتروني كاشف بالأشعة، بما في ذلك الخبز، وهذا الجهاز يظهر كل محتويات الحقائب المغلقة على شاشة تلفزيونية وليس الخبز فقط، وهنا يجبل الحقد بالغباوة، والنتيجة هي التنغيص على السجين لأبسط الأسباب.

*** شقفة من بغل**

في قسم عزل «أوهليكدار» يوجد سجان يقوم بمهام مدير القسم، لطيف ظاهرياً وقاتم السواد وعميق الحقد داخلياً، يصر أن ينغص على الأسرى حتى لو اضطره ذلك إلى القيام بسلوكيات مفتعلة، فهو يخرج الأسرى إلى الساحة، ويصر على مراقبتهم علماً أنها مزودة بكاميرات دقيقة، يفتعل أي سؤال ليبرر هذه المراقبة المبتذلة.

صادف وجود أسير جنائي يهودي كبير السن نسبياً في هذا القسم، وهذا الأسير يعاني اضطرابات نفسية وفقدان شبه دائم للسجائر، لذا فهو يكثر من طلبهما كلما خرج إلى الساحة المقابلة لنافذة زنزانته، عرض المناضلون على هذا الضابط استعدادهم لمساعدة هذا الأسير وتوفير ما يكفيه من السجائر، لكنه رفض بإصرار وسادية. لذلك قرر المناضلون مساعدته حتى ولو كلف ذلك حرق القسم بأكمله، علماً أن من حق هذا السجين الحصول على السجائر من الإدارة بمعدل ٤ سجائر في اليوم، وفعلاً تم تزويده بما يلزم من السجائر بعد أن قام بلف الجريدة بشكل اسطواني وأخرجها من شبك النافذة لتصل إلى شبك الساحة، وفي اليوم نفسه اشتم الضابط رائحة الدخان الخارجة من زنزانته، فأجرى تفتيشاً

لها وصادر السجائر منها، وتوجه إلى غرفة المناضلين المقابلة وغضب متهماً نزلاءها بأنهم من زودوا الأسير بالسجائر. فرد عليه أحدهم: وما الضرر في ذلك ما دام يهدئ من حالته؟؟ لم يعجبه الرد وهدد بتقديم مخالفة لهذا المناضل وتم الرد عليه بأنهم حين يريدون القيام بعمل إنساني كان من المفترض القيام به فهم لا يسألون ولا يكترثون لقوانينه وإجراءاته، ومع ذلك بذل كل جهد مستطاع لنقل المناضلين المتهمين بممارسة إنسانيتهما وتقديمهما المساعدة لأسير يحتاج إلى المساعدة بمعزل عن هويته أو دينه أو قوميته.

** هذه الحوادث أيضاً مقطوعة من سمات مفادها أن سياسة العزل هي كسر العلاقات الاجتماعية للفرد وإغراق الأسير في تفاصيل الحياة اليومية وجزئياتها صرف الانتباه عن القضايا الكبرى، لكن وبقدر حرص المناضلين على تجاوز هذه التفاصيل يفرضها علينا جمود التعليمات وغباوة الشرطة، فالمطلوب من سياسة العزل الانفرادي الاستنزاف اليومي إن لم نقل الساعي للأسير المعزول إلى إبقائه في حالة قلق دائم للتأثير فيه نفسياً وعصبياً وإضعافه سعياً إلى تدميره نهائياً.

الفصل السابع

دروس مستخلصة من تجربة العزل

* الدرس الأول

هو ضرورة إعادة الاعتبار لتماسك الحركة الأسيرة ودورها الكفاحي وصلابة منظماتها، فقد مضت سنوات كانت فيها الحركة الأسيرة أقل حقوقاً ومكتسبات، لكنها كانت أكثر جبروتاً وعزة وعنفواناً. وفي ظل ذاك الواقع كانت إدارة السجن لا تجرؤ على عزل أي أسير أكثر من ساعات، فالحركة الأسيرة كانت مستعدة لقلب الطاولة على رأس مديرية السجون، وعندما اتسعت الحقوق وسُمح للإدارة بالتعامل معها كامتيازات، اخترقت مديرية السجون القلعة الصلبة للحركة الأسيرة وأغرقتها في تفاصيل الحياة اليومية، وتفاعلت الأوضاع مع حالة الهبوط المعنوي الذي أصاب الأسرى بعد توقيع اتفاق أوسلو ليطغى الهم الذاتي ويصبح العامل المقرر والحاسم في حياة الحركة الأسيرة، فلم يكن بإمكان إدارة السجن احتجاز أي أسير

ساعة واحدة لو ووجهت بجيش منظم صلب ومتماسك ومشدود لتحقيق كرامته وعزته الجماعية حتى لو صودرت كل الامتيازات، بل إن الامتيازات في هذه الحال ستصبح حقوقاً لا يمكن انتزاعها أو انتقاصها أو الانقضاض عليها.

*** الدرس الثاني**

في ظل ما تعيشه حركتنا السياسية وقضيتنا الوطنية من حالة انفتاح عامة على كل أحرار العالم ومنابره الدولية، أصبح بمقدورنا تجنيد جيش جرار من المحاربين لنصرة نضال شعبنا في محاور الاشتباك كافة وخصوصاً قضية الأسرى بأبعادها السياسية والإنسانية والأخلاقية، لكن واقع الحال يشير إلى أن منظماتنا السياسية ومؤسساتنا لا تزال تعمل «بتجارة المفرق» وليس الجملة كما في الأسواق المتطورة، ولم تستثمر هذه العلاقات لنصرة قضايا شعبنا، بل يمكن القول إن حجم المشاركين في اعتصام تضامني خارجي مع الأسرى يفوق بعشرات بل بمئات المرات حجم أي اعتصام محلي تعمل على تنظيمه كل مؤسسات شعبنا.

*** الدرس الثالث**

إن مواضيع ومحاور الاشتباك مع العدو (القدس، الاستيطان، الأسرى، الجدار،..... إلخ) يجب أن تخرج من دائرة المناكفات السياسية وأمراض إدارة الانقسام، وقضية الأسرى على الخصوص

يجب أن تشكل محوراً لتوحيد الصفوف، وتبذل كل الجهود خارج الأسوار لتعزيز وحدة الأسرى الداخلية، واستثمار نضالهم بعيداً عن روح الفئوية والأمراض الحزبية، لأن وحدة الأسرى هي السياج الواقي لصون كرامتهم وحقوقهم وهي السلاح الأمضى للدفاع عن وجودهم وكرامتهم وحقوقهم السياسية المطلبية.

*** الدرس الرابع**

على الأسرى المعزولين أن ينزعوا الغطاء القانوني عن إجراءات العزل، وأن يقاطعوا المحاكم الصورية التي يعقدها الاحتلال ويحاول من خلالها تمويه تجاوزاته وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات التي تحرم التعذيب، والاستناد في مقاومتهم للعزل إلى وحدتهم ونضالاتهم، لإسماع صوتهم وكشف انتهاكات العدو وأشكال سياسته العنصرية وأبعادها.

*** الدرس الخامس**

على الحركة الأسيرة استخلاص العبر من كثرة مَنْ يطلبون طواعية اللجوء إلى زنازين العزل، وذلك بإيجاد كل الظروف الإنسانية التي تعكس أخلاقيات ثورتنا ومضمونها الإنساني، فالكثير من الحالات التي استعصى عليها التكيف مع شروط الحياة الاجتماعية الاعتقالية كان الواجب تحملها، وتوسيع الصدور لاحتوائها ومساعدتها على

تجاوز أزماتها، وليس التعامل على طريقة «بركة يا جامع»، فكل من وفد إلى ساحة الاعتقال جاء على خلفية النضال الطوعي دفاعاً عن الحقوق الجمعية لشعبنا، رغم افتقاد جزء كبير منهم للوعي الضروري ممن قادتهم الحمية والعاطفة الثورية، والسجن بوصفة مؤسسة لإعادة إنتاج الإنسان وصفاته وتمليكه أسلحة أمضى للدفاع عن وجوده وقناعاته، وإذا لم يكن بهذه المواصفات فذلك يعني أننا جميعاً بحاجة إلى إعادة إنتاج.

إن التفريط في المناضلين لمجرد إصابتهم بمرض أو ضعف نفسي يعني أننا ندفع أبناء شعبنا ليصبحوا فريسة سهلة لاصطيادهم من قبل مخابرات العدو، أو في أحسن الأحوال دفعهم نحو حافة الانتحار.

*** الدرس السادس**

المناعة الضرورية لحماية تماسك الأسير هي تصليب انتمائه إلى قضيته وتعزيز انتمائه إلى الجماعة وقيمها، وفي هذه الحالة لا يستطيع وحش العزل الانفرادي أو التحقيق أو أي إجراء من هذا القبيل أن يقضي على عزيمته، فاستحضار الجماعة وقيمها حين يحاول العدو فك ارتباطنا بها يُسلحنا بقوة تتضاعف عشرات المرات للصمود أمام إجراءات القهر في أقبية التحقيق كما في العزل أو تحت أعواد المشانق.

* الدرس السابع

يستهدف العدو من خلال سياسة العزل الانفرادي، ليس عزل الأسير عن قيم الجماعة وتفكيك انتمائه، مصدر قوته، فحسب، بل أيضاً أن يعيش السجن داخل الأسير، بحيث تتحول قضبان السجن إلى حراب تتناهش صدره، وتحوله إلى كتل فاقدة للحياة. لذا لا تسمح للسجن بالتسلل إلى داخلك، وتذكر على الدوام أنك في كل منعطف صعب لا تمثل نفسك وحدك، بل كل شعبك وقبل ذلك أسرتك، أبناءك، بناتك، زوجتك، أمك، أباك، وإخوتك، وأصدقاءك، وفوق الجميع رفاق دربك، وفي هذه الحالة يجب أن تشكل عنوان عزة وكرامة ونموذج عصي على الكسر أو الاحتواء، فأنت بانتمائك وقيمك وعدالة قضيتك أقوى من السجان وكل أسلحة القهر والتفكك، وأن معركتنا عبارة عن صراع للإرادات بين قيم التقدم الإنسانية وقوى الرجعية والتخلف والعنصرية، وأن صمودك من شأنه أن يضعف عدوك وأن يفكك شخصيته وقيمه العنصرية، فلا تسمح للحقد بالانتصار على قيم الإنسانية الخلاقة.

الخاتمة

هذا عرض متواضع لسياسية العزل الانفرادي وتجلياتها وأبعادها في سجل الإرهاب الصهيوني وهو لا يتناول هذه المسألة بتفاصيلها بقدر ما يركز على أبعادها الجوهرية، لذا فهي ليست تأريخاً أو توثيقاً لسياق هذه الممارسة العنصرية وهي ليست ـ قطعاً ـ سيرة ذاتية لكاتبها أو غيره للأسماء والرموز الواردة فيها، فهي تهدف أولاً إلى التركيز على الأخطار التي تحدق برموز الأسرى من خلال تقريب الصورة والوصف الحي لمجريات الواقع، فيما يمكن تسميته «مقبرة الأحياء»، وهي تهدف ثانياً إلى تسليط أضواء كاشفة على مستوى التقصير الشامل من كل الجهات والمستويات الرسمية والشعبية والقانونية المحلية والدولية في توفير الحماية والغطاء للأسرى.

لقد تم تسويق واقع أن يفني الأسير عمره داخل جدران الأسر، ووصل لدى البعض أن يقضي أكثر من ثلاثين سنة داخل الأسر، ولا يزال البعض يهدر عمره في السجون ويتم تعويض النقص والتقصير بإطلاق ألقاب لجوائز ترضية على المناضلين، هذا عقيد وذاك عميد وآخر لواء، وآخرون لقبوا بجنرالات الصبر، أما الآلاف الباقية فأبطال

أو أشاوس وقابعون ورابضون، فيما غاب الجهد الحقيقي الذي يفترض أن يبذل من أجل تحريرهم وإسناد نضالهم حتى وإن جرت هذه الجهود، في سياق عرضي متباعد، لكنها عموماً أفضل من لا شيء، فقد حررت جزءاً مهماً من الأسرى. كما جرى تسويق إنفاق البعض سنوات عمرهم بين جدران العزل الانفرادي كأسوأ وأقصى درجة لممارسة التعذيب، وهنا يصبح التقصير ممزوجاً، فالحركة الأسيرة التي تقف على مسافة قصيرة من أقسام العزل وفيها من جربوا مرارته، تقاعست عن القيام بدورها واستدخلت العجز لقواميسها، وأمضت سنوات في المساومة مع مديرية السجون لتحسين شروط العزل بدلاً من إنهائه، عوضاً عن نقل البندقية من كتف إلى كتف، والشروع في العمل، حتى دق المعزولين جدران الخزان، أو بدأت جدران الإحباط بالتهاوي وانهارت كلياً بعد نجاح إضراب الكرامة، كما يشمل التقصير المؤسسات القيادية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحركة السياسية الفلسطينية عموماً، فما كان صعباً تحقق بإرادة الأسرى حين قرروا الانقضاض وتجاوز حاجز اليأس ليشكلوا جدار حماية، ورافعة قوية لكسر أقفال زنازين العزل الانفرادي.

صحيح أن معاناة الأسرى واستمرار احتجازهم داخل جدران الأسر ضريبة واستحقاق نضالي للعملية الثورية من أجل تحقيق أهداف شعبنا الوطنية، لكن ذلك لا يسقط واجب قوى ومؤسسات شعبنا تجاه إسناد الأسرى والعمل على تحريرهم بكل الأساليب الممكنة باعتباره

واجباً وطنياً، واستحقاق أيضاً للعملية الثورية، لا يقل في أهميته عن واجب تحرير الأرض وعودة اللاجئين.

وهي «أي هذه الدراسة» من جانب آخر محاولة لإقناع البعض ممن استمرأوا استدخال الهزيمة، أن حركتنا الوطنية بمكوناتها تمتلك مخزون طاقة هائلة لتحقيق المهام التي قد تبدو اليوم مستحيلة، ولكن بالتنظيم والتخطيط والتعميم والعزيمة ستسير بثبات نحو تحقيقها. فالأسرى بعد أن أصيبوا بفيروس أوسلو سواء من حمل منهم لواء المعارضة أو التأثير، صرفوا سنوات طويلة استمرت من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٢ في حوار مديرية مصلحة السجون لإخراج الأسرى من العزل أو تحسين شروطه، واستدخلوا لقناعاتهم أن بناء قاعدة تفاهمات مع مديرية مصلحة السجون مترافق مع قدر من الاشتباك المحدود سيحقق لهم أهدافهم، والحقيقة جاءت معاندة لهذا النهج، فكل جلسات الحوار وكل السياسات التي بنيت على أساس قوة المنطق لم تستطع فتح زنزانة واحدة لأسير معزول، ومن خرج من العزل استبدل بأسير آخر مكانه، حتى أن العديد من الرموز شككوا في إمكانية أية خطوة نضالية على تحقيق إنهاء سياسة العزل، وجاء الرد من الرفاق في الجبهة الشعبية في إضراب أيلول ٢٠١١ الذي فتح الطريق لسلسلة من الإضرابات الفردية الناجحة متصلة بإضراب الكرامة عام ٢٠١٢، لتؤكد مسار تحقيق الأهداف التي تبدو مستحيلة تنبع من الأمعاء الخاوية المصممة على تحقيق النصر.

أما على المستوى الوطني فقد عجزت المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية على مدى أكثر من عشرين سنة عن تفكيك مستوطنة واحدة أو وقوف تسونامي الاستيطان أو إعادة لاجئ واحد إلى الأرض التي اقتلع منها عام ١٩٤٨، وما أنجزته على صعيد الأسرى الذين استخدمتهم «إسرائيل» كرهائن وأوراق ابتزاز للفريق المفاوض ممن تسميهم «إسرائيل» بالملطخة أيديهم بالدماء كان هزيلاً لم يتعد تحرير الشهيد أبو السكر وسعيد العتبة وأبو علي يطا، ومع ذلك لا يزال البعض في الهرم القيادي الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية يمني النفس بالمراهنة على المفاوضات نفسها وبالمرجعيات القائمة لتحقيق الأهداف، كما يكبح أية محاولات جدية لمغادرة هذه الدائرة وشق الطريق النضالي المجرب القادر على تحقيق الأهداف وإعادة الاعتبار للمقاومة الشاملة كعتبة لتحقيق الأهداف والانجازات التي يمكن البناء عليها.

وأخيراً فإن هذا العمل المتواضع دعوة لكل القوى الحية في شعبنا للتقليل من الشعارات التي تعظم دور الأسرى وبطولاتهم والشروع في العمل الجدي من أجل تحريرهم وانتهاج سياسة شاملة في مواجهة كل أبعاد القضية الوطنية وتوثيق برامجها وتماسكها كمنظومة تكثف حقوقنا الوطنية لأن أية محاولة للفصل بين هذه الأبعاد لا تمثل سوى مساومة رخيصة سترتد على الشعب الفلسطيني وتلحق بنضاله المزيد من الأضرار والأخطار.

ولأن حديثنا هنا يرتكز على الأسرى، فالمطلوب الابتعاد عن منطق

المتاجرة بقضيتهم لتمرير تنازلات رخيصة تمس أبعاد القضية الوطنية، فالأسرى الذين يدفعون حريتهم ثمناً وضريبة لنضالاتهم من أجل حماية وتحقيق ثوابت قضيتنا لا يقبلون أن تقايض قضيتهم بغض النظر عن التوسع السرطاني للاستيطان الصهيوني أو تهويد القدس، فالأسرى يحتاجون أولاً وقبل كل شيء إلى سياج حماية من خلال الإطار القانوني الدولي، وهذا يعني أن المطلوب شق طريق النضال من أجل تصويب مكانتهم القانونية بالبناء على الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو، وعدم رهن هذه العملية بغضب أو رضى إسرائيل وأميركا، فالمطلوب استكمال مسيرة تصحيح معادلة وضع الأسرى باعتبارهم أسرى حرب ومناضلين من أجل الحرية، كما تنص عليه اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة. ومن خلال هذا الإطار المنهجي يمكن النضال من أجل تحريرهم وانتزاع حق شعبنا في اللجوء إلى كل الوسائل من أجل تحقيق ذلك، فالمطلوب الارتقاء بمستوى الأداء والنضال الوطني، وليس الهبوط أو المساومة على أبعاد ملف القضية الوطنية كما جرى أخيراً من خلال الاستناد إلى موافقة نظرية لتحرير الأسرى القدامى في مقابل السكوت عن موجات الاستيطان المتسارعة التي تراهن عليها حكومة الاحتلال في حسم نتائج المفاوضات على الأرض.

بكلمات مكثفة، إن المطلوب هو إحداث التوازن المنطقي في رسم السياسات التي تؤسس لبناء الأدوات الكفاحية المؤهلة لترجمتها وتحقيق أهداف شعبنا وقيادته نحو النصر.

تنويه

إن هذه الدراسة تختص بوصف أحداث وتجارب مرت خلال تجربة كاتبها الشخصية في العزل في الفترة بين ٢٠٠٩ـ٢٠١٢، وبالتالي فإن من وردت أسماؤهم هم من صادف وجودهم في العزل في تلك الفترة فقط، وهذا للإشارة بأن هنالك الكثير من الأسماء والتجارب المضيئة التي عانت في العزل الانفرادي قبل أو بعد هذه الفترة ولم ترد أسماؤهم.

الملحق الأول
من كشكول العزل

صور مضيئة من واقع العزل

*** والدة حسن سلامة**

امرأة قوية الشخصية والحضور مفعمة بالجيشان والعاطفة تجاه ولديها «حسن وأكرم» والأخير كان يقضي حكمه في مستشفى الرملة لمعاناته من التهابات في المجاري البولية.

تعرفنا إليها من خلال صوتها وصورتها، ورأينا نموذجاً للمرأة المؤمنة التي تتخطى العاطفة والمشاعر الوجدانية لتصليب عزيمة أبنائها، كانت قوية على الدوام، صارمة وحازمة قبل عقد صفقة شاليط حيث تحرر أكرم وبقي حسن المحكوم بالسجن المؤبد ٤٨ مرة، وكانت أقوى في تشجيع حسن لتقبل الصدمة التي حطمت أمله الوحيد للتحرر في المدى المنظور. ويمكن أيضاً التعرف إليها من خلال «حسن» الشاب المفعم بالعزيمة والإصرار والمقبل على الحياة، والممتلئ بالحيوية والأمل، الودود القادر على اختراق جدران القلب سريعاً واحتلال مكانة حميمة فيه، والعنيد في متابعة تحقيق ما يريد، جيشانه العاطفي في حال انفجاره تغطي نيرانه مساحة واسعة من هذا الكون، وبوحي هذه العاطفة الصادقة اقترن بالمجاهدة «غفران زامل» المرأة التي ارتضت الارتباط المصيري به رغم معرفتها بظروفه وحكمه. أحبته قبل عقد الصفقة ورهنت مستقبلها بمستقبله وتمسكت بخيارها وتصميم أشد بعد ما استثني من قائمة المحررين، تأثير «غفران» فتح لحسن مساراً لحياة جديدة مفعمة بالأمل والحب، عرفناها من خلال محطات الإذاعة طاقة هائلة متحركة، تزود حسن بنشرة مفصلة عن أخبار الأهل والأصدقاء وتفاعلات الحركة الأسيرة وأخبار المعزولين.

*** «ريتا وقيس» عاهد أبو غلمة**

أطفال المناضل عاهد أبو غلمة، الرفيق والصديق، وشريك رحلة النضال والاعتقال، المحكوم بالسجن المؤبد إضافة إلى خمس

سنوات، على خلفية اتهامه بالتخطيط لاغتيال وزير السياحة الإسرائيلي «رحبعام زئيفي» رداً على اغتيال الشهيد أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. مناضل قوي العزيمة والشكيمة، يتمتع بإرادة فولاذية وروح عملية تعكس طاقة وحيوية غير محدودتين، ومنظومة قيمية أخلاقية عالية تمزج بين جيشان العاطفة، وصفاء الضمير والتواضع الإنساني.

«قيس» ابنه البكر حاد الذكاء يميل إلى الصمت والاتزان ويمتلك موهبة إبداعية في الرسم، أما «ريتا» فمنذ طفولتها اتسمت بامتلاك طاقة وحيوية هائلتين، طليقة اللسان، مرتبطة بوالدها، ولا تترك لحظة لمخاطبته عبر المحطات الإذاعية إلا وانطلقت تغرد فيها بكلام محبب لا يخلو أحياناً من المشاركة أو الشكوى إن أحست بمصادرة ما تعتبره حقاً لها. وقيس المائل إلى الهدوء يبث أيضاً أشواقه بكلمات محدودة عميقة تعكس محبة متدفقة لوالده، وتظلل هذه العائلة الوالدة «أم قيس» رفيقة عاهد وشريكته في الحياة والمعاناة وهي محطة إخبارية شاملة، لا تترك شاردة أو واردة إلا ووضعت الأسرى في صورتها، تعمل بجد لمعالجة أية قضية تخص أحد المعتقلين، ممكن أن توصلها إلى إخوة عاهد أو رفاقه الذين جمعهم القيد والعزل.

*** محمود أحمد المغربي**

الابن الوحيد للمناضل أحمد المغربي، ولد بعد اعتقاله بشهور، والده المحكوم بالسجن المؤبد عشرين مرة، على خلفية مقاومة

الاحتلال، اعتقل بعد زواجه بفترة قصيرة، ومع أن الفرصة لم تتح لي العيش معه عن قرب والتعرف إليه، غير أن الساعات المحدودة التي أمضيناها إلى جانبه في غرفة مجاورة فضلاً عن المحادثات القصيرة التي تمت عبر الجدار بين قسمي عزل ريمون، وما فاض به الإخوة من وصف وما تعكسه رسائله لعائلته، كل ذلك جعلني ألتمس فيه قوة العزيمة والإرادة ونقاء شخصيته المسلحة بمجموعة من القيم الأخلاقية والإنسانية الرصينة، يتحدث قليلاً على قاعدة «خير الكلام ما قل ودل»، وابنه محمود المتشبّه به وهو في مهد الطفولة، لم يقابل والده قط قبل إنهاء عزله الانفرادي الذي تخطى الثماني سنوات. رفضت المحكمة المركزية الصهيونية في بئر السبع السماح له بزيارة والده بذريعة أن زيارته تشكل تهديداً لأمن الدولة والجمهور، يفتتح محمود على الدوام المكالمة عبر المحطة الإذاعية معرفاً بنفسه، عارضاً بعض نشاطاته الرياضية في السباحة، وآخر أخبار مباريات برشلونة، يداعبه مقدم البرنامج في إذاعة صوت القدس المحبب إلى قلوب الصغار والكبار، تظلله الوالدة زوجة أحمد الوفية والمخلصة برعايتها، وتلعب دور المراسلة الصحفية لتغطية أخبار أسرى العزل والأسرى بشكل عام. وتكملها والدتها التي يعيش ولدها محمود أيضاً في السجن والتي تحفظ عن ظهر قلب أسماء العشرات من أسرى المحافظة فضلاً عن أصدقاء أحمد.

*** تاليا وصفاء وأسامة عبد الله البرغوثي**

بنات وأبناء المجاهد عبد الله البرغوثي المهندس الشاب المتألق والذكي المحكوم عليه بالسجن المؤبد سبعاً وستين مرة، على خلفية مقاومة الاحتلال، وإدارة وتوجيه العديد من عمليات كتائب عز الدين القسام. وعبد الله معروف بسعة ثقافته وصلابته وقوة إرادته، مجاهد صبور لم يتسلل إلى داخله أي خيط لليأس والإحباط، متفائل بحتمية النصر، متأهب لاستكمال مسيرته الكفاحية حين يتاح له ذلك.

عرفته عن بعد داخل جدران العزل، وأيضاً من خلال الرسائل الصوتية التي كانت تصله عبر محطة الأسرى. «تاليا» ابنته البكر المتألقة، المبادرة دوماً للاتصال بالمحطة وحجز دور للحديث وإرسال التحيات إلى والدها، تلخص فيها أخبارها المدرسية وأخبار البيت والجدة والجد، تتلوها «صفاء» الأصغر سناً صوتها يعكس في ثناياه ذكاء وفطنة متميزة، تكمل ما بدأته تاليا، ليأتي بعدها أسامة لبث أشواقه وأخباره، وأخيراً الزوجة الوفية أم أسامة حيث تكثف أخبار الأسرة والأصدقاء والردود على أسئلته واستفساراته التي يرسلها مع المحامي، امرأة رصينة وقوية ومثابرة، لا تنقطع عن مواكبة أوضاع زوجها عبر المحامين والإذاعة، في صوتها حدة تعكس قوة وتعزز معنويات الأسرى خصوصاً في العزل الانفرادي.

*** ساجدة جمال أبو الهيجا**

ابنة المجاهد الصلب المنفتح على الحياة جمال أبو الهيجا،

مملوءة بالطاقة والحيوية والعزيمة والإصرار والتحدي. وجمال الذي تجاوز الخمسين من عمره، حيوي في علاقاته الاجتماعية، مرحه يضفي راحة وانتعاشاً في القسم الذي يعيش فيه، فقدانه إحدى ذراعيه في معركة مخيم جنين لم ينل من عزيمته، تكيف معها بما يملكه من خدمة نفسه وغيره، وهو من كان يعد الطعام في غرفته المشتركة، كريم الخلق والمعشر وليس غريباً أن تنعكس هذه السمات على أفراد عائلته، وخصوصاً ابنته الصغرى «ساجدة» فهي صبية في عمر الورد، ذكية تحب والدها بجنون، ومستعدة لقطع آلاف الكيلومترات لرؤيته، تمكنت بصعوبة قبل سن السادسة عشرة التي تلزمها الحصول على تصريح لزيارة والدها، كانت حريصة على ألا تفقد زيارة واحدة مهما كانت المسافات التي تقطعها لرؤيته، ومهما بلغ سوء الأحوال الجوية والأمنية، وكثيراً ما واجهت مضايقات كحرمانها من الزيارة بذرائع شتى بعد أن تكون قد قطعت مئات الكيلومترات من مسقط رأسها في جنين حتى سجن نفحة، ذكية طليقة اللسان متمكنة من الحديث، تخالها مراسلة صحفية لإحدى الإذاعات، تلخص أخبار الأهل والأصدقاء لوالدها. وإن كان الحديث تناول ساجدة فالحق يقال إن عائلة جمال خلية مترابطة يظللها حرص الزوجة الفاضلة وتواصل ورعاية الوالد التي لم تنقطع رغم جدران السجن أو حواجز العزل.

*** مهاوش القاضي**

مناضل اعتنق النضال دون تكلف، اتهمته إسرائيل بالمشاركة

في اختطاف الجندي شاليط، متزوج وأب لعديد من الأبناء والبنات، صلب العزيمة والإرادة، منفتح دون تعصب أو فئوية على كل تيارات وفصائل المقاومة، وطني ووحدوي بامتياز. شخصية متحررة من أية عقد أو قيود، أخضعته المخابرات الصهيونية بعد اعتقاله لتحقيق قاسٍ فيما يسمى بالسجن السري وصمد بامتياز، منتمي بإخلاص إلى أسرته وزوجته، تتواصل معه أسرته مرتين على الأقل أسبوعياً عن طريق صوت الأسرى، رسائلهم الصوتية تعكس محبة متدفقة، وترابطاً أسرياً متيناً، بناته متميزات أكاديمياً وبدرجات متفوقة وكذلك الأبناء، مثابر حيوي وعملي يتسم بسعة علاقاته الاجتماعية وعلى الرغم من أن المدة التي أمضيناها معاً لا تزيد عن الأسبوع لكني ألفته وأحسست أني أعرفه منذ سنوات، وظلت شخصيته بظلها الخفيف مطبوعة بالذاكرة، تحرر في صفقة وفاء الأحرار، بعد أن أمضى ثلاث سنوات في العزل.

*** عطوة العمور**

مجاهد من كتائب عز الدين القسام اتهم أيضاً بالمشاركة في اختطاف الجندي شاليط وأخضع لتحقيق قاسٍ لم يستفد منه العدو شيئاً، ذو شخصية قوية ومتماسكة تحمل في ظاهرها قساوة البدوي، وفي الباطن شفافيته وصفاؤه الإنساني. اجتماعي بانفتاحه، متواضع وكريم، يحاول ألا يترك محتاجاً في القسم إلا ووفر له حاجته، إن تمكن من ذلك، لا يعرف الحواجز الاجتماعية مع الآخرين، قادر على بناء علاقات مع كل المقيمين في العزل جنائيين وسياسيين،

عربياً أو يهودياً، مرتبط بأسرته التي يتواصل أفرادها معه عن طريق محطة الأسرى، ورسائلهم الصوتية تعكس أواصر علاقة أسرية قوية ومتماسكة، أنهى فترة عزله الانفرادي بعد حوالى سنتين ونصف السنة، ولم يشمل في صفقة وفاء الأحرار.

*** علي إبراهيم حامد**

المجاهد إبراهيم حامد القائد العسكري العام لكتائب القسام في الضفة الغربية، شخصيته قيادية متماسكة حاسمة لخياراتها النضالية، مثقف منتمٍ إلى القضية الوطنية ومنفتح على جميع تيارات الفكر والسياسة بتنوعها، اعتقل غير مرة وأخضع للاعتقال الإداري سنوات، واعتقل في سجون السلطة مدة طويلة، عقلية إستراتيجية مفكرة لا تقبل المسلمات في السياسة، صلب العزيمة، وسماته الإنسانية سجية بقيم خلقية دمثة وشفافية وتواضع، اعتقل في حزيران ٢٠٠٦ واخضع للتحقيق شهوراً، التزم خلالها الصمت، حول مباشرة إلى العزل الانفرادي تحت شروط مشددة وقاسية، حيث لم يسمح له باستخدام الكهربائيات عدة شهور، حصل على حاجياته من الملابس عن طريق زملائه في العزل حيث تمكنوا من تهريب جزء من احتياجاته. اتسمت معاملة السجانين له بالرهبة الممزوجة بالحقد، قدرته على قهر الزمن عالية، يخترق كل الحواجز بإدارة حوارات سياسية وفكرية مع رفاق دربه، يقضي ساعات طويلة في القراءة والكتابة. قائد مثقف وأكاديمي، حصل على رسالة الماجستير في التاريخ، ومساحة اهتماماته الثقافية

غير محدودة، طردت زوجته وأسرته فور اعتقاله ومنع من زيارة من تبقى من أهله، حكم عليه المؤبد أربعاً وخمسين مرة على خلفية قيادته للعديد من عمليات المقاومة في إطار كتائب عز الدين القسام في الضفة.

يمكن تلمس شخصيته الإنسانية من خلال رسائل زوجته وابنها علي الصوتية وبقية أفراد الأسرة، علي هو الابن الأكبر لإبراهيم، عاطفته جياشة تجاه والده وإخوانه المعزولين، وكبقية أفراد الأسرة نضج مبكراً، وتقدم على سنه، رسائله الصوتية كانت سلسة متدفقة بالحب والحنان، وفيها مساحة جيدة لتغطية أخبار الأهل والأصدقاء، وإخوة إبراهيم ورفاقه خارج العزل وداخله. أسرة ترعاها في غياب الزوج أم علي، امرأة مؤمنة متماسكة ومثقفة، مخلصة ووفية لزوجها قوية العزيمة وعطاؤها ينعكس على تربية الأبناء النموذجية، كلماتها تشي بالدعم غير المحدود لموقف زوجها وخياراته، والجدير ذكره أن مصلحة السجون لم تكتف فقط بحرمانه من زيارة عائلته، وإنما أيضاً من أبسط حقوق الأسير بالتواصل الهاتفي مع ذويه.

*** محمد جمال التتشة**

قيادي بارز في حركة حماس، ونائب في المجلس التشريعي، انتخب على قائمة الإصلاح والتغيير المرتبطة بحماس أثناء وجوده في السجن، طاردته قوات الاحتلال واعتقلته عام ٢٠٠٢ ولم تتمكن من إثبات اتهاماتها الخاطئة وفقاً لتقرير جهاز المخابرات العامة.

صلب وقوي الشخصية ودمث الخلق ومنفتح في علاقاته الاجتماعية، شخصيته وحدوية عامة، كان له دور بإدارة علاقات حماس مع بقية فصائل العمل الوطني. مريح بالتعامل يبحث على الدوام عن مساحة القواسم المشتركة مع الغير، ويسعى لتقليص مساحات الخلاف، أدخل على قسم العزل في وقت مبكر من اعتقاله تحسباً من ممكنات توسيع دوره وتأثيره، تنقل بين العديد من أقسام العزل الانفرادي، تحرر من عزل ريمون بعد أن قضينا معاً قرابة شهرين كانت من أفضل أيام العزل. أعادت سلطات الاحتلال اعتقاله وهو اليوم رهن الاعتقال الإداري.

*** هشام شرباتي**

مناضل اعتقل على خلفية علاقته بحركة حماس وكتائب عز الدين القسام، على الرغم من أن فترة حكمه كانت قصيرة، أخضع للعزل الانفرادي على خلفية تخصصه في مادة الكيمياء، لم يغادر العزل سوى قبيل أشهر قليلة من تحرره، قوي الإرادة والعزيمة، منفتح اجتماعياً وفكرياً وسياسياً، استثمر وقته بشكل بناء رغم قصر المدة واللقاءات من خلف جدار الساحة ولكن ذلك لم يحل دون اكتشاف دماثة خلقه وانفتاحه.

*** صالح دار موسى**

مناضل من قرية بيت لقيا شمال غربي القدس محكوم بالسجن المؤبد عدة مرات على خلفية مقاومة الاحتلال. مثقف عمل في

دوائر التعليم قبل اعتقاله، شخصيته قوية ومتماسكة، لم تنل منها شروط الاعتقال القاسية، أو صعوبات العزل الانفرادي، وهو من أوائل المعتقلين الذين التقيتهم في عزل عسقلان، وزودني خلال الفترة القصيرة التي تفاعلت فيها معه عن بعد بمعطيات مفيدة حول العزل الانفرادي ظروفه وقواعد التعامل مع إفرازاته. شخصيته ودودة، اهتماماته متعددة ومتشعبة، يسعى على الدوام إلى تطوير ذاته وقتل الوقت بشكل مفيد، أتقن اللغة العبرية ووسع تجربة إدارته للعلاقات مع سجانيه في ظروف العزل. خرج من العزل بعد أشهر من لقائنا ولم تتح لي الفرصة للتعرف إليه بصورة أعمق.

*** عباس السيد**

شخصية قيادية ذكية في حركة حماس، مهندس وسياسي مثقف، منسجم مع قناعاته الفكرية والسياسية، صلب وقوي الإرادة والعزيمة، اعتقلته سلطات الاحتلال عام ٢٠٠٢ وحكمت عليه بالسجن المؤبد ثلاثاً وثلاثين مرة، رفضت «إسرائيل» إدراج اسمه في قائمة المحررين الذين شملتهم صفقة شاليط. دمث في علاقاته الاجتماعية، تحكمه منظومة من القيم الأخلاقية الرفيعة، اخضع للعزل الانفرادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ لمنع تأثيره في مجريات التفاوض حول الإفراج عن الجندي شاليط، وذريعة عزله كانت إجراء اتصال مع الخارج عن طريق جهاز نقال مهرب، مع أن العشرات من المعتقلين استخدموا أجهزة كهذه وأجروا اتصالات مماثلة برأس الهرم، بعد

صفقة التبادل ترأس الهيئة القيادية العليا لحماس داخل السجون، أضرب منفرداً احتجاجاً على عزله مدة واحد وعشرين يوماً، خرج من العزل في أيار ٢٠١٢، كإنجاز وثمرة لإضراب الكرامة في نيسان من العام نفسه، ما زال يخضع لقرار حرمانه من زيارة أسرته، يسمح له بزيارة أبنائه دون السن السادسة عشرة ولمرة واحدة شهرياً. وسيلة اتصاله الوحيدة بالأسرى هي عن طريق الرسائل والمحامين، واستقباله للرسائل الصوتية عبر محطات الإذاعة وبرامج الأسرى، يعيش وفق منظومة أسرية مترابطة يمكن تلمسها من خلال الرسائل الصوتية لابنه عبد الله وزوجته الفاضلة والإنسانة الصلبة المتماسكة.

*** أبو البراء**

هو محمود عيسى من قرية عناتا قضاء القدس، من قادة كتائب عز الدين القسام محكوم بالسجن المؤبد ثلاث مرات على خلفية قيادته لعملية خطف الجندي «نسيم توليدانو» في بداية عام ١٩٩٣ للمطالبة بمبادلته بالشيخ أحمد ياسين وعدد آخرين من الأسرى، حيث انتهت العملية بقتل الجندي المخطوف. اتهمته أجهزة أمن العدو في منتصف التسعينات بمحاولة المشاركة في أنشطة المقاومة في الخارج، وعاقبته بالسجن الانفرادي، الذي تحرر منه إلى السجن العادي عام ٢٠٠٠ كثمرة لنجاح إضراب الأسرى في أيلول من ذلك العام، ومعه كان المعزولون. أعادته المخابرات إلى العزل الانفرادي على خلفية التهم نفسها بعد أقل من سنتين على خروجه منه، بقي في العزل أكثر

من ثماني سنوات في المرة الأخيرة، حتى خرج منه في إطار الاستجابة لمطالب الأسرى في إضراب الكرامة/ نيسان عام ٢٠١٢.

شخصية قوية ومتماسكة تعكس انتماءً عقائدياً متيناً وصلباً، يتميز بهدوئه الذي يشير إلى عناصر قوته الداخلية وتوازنه النفسي، منفتح اجتماعياً ويتسم بروح عملية وعطاء متميز، لديه قدرات إبداعية كتابية ومهارات متنوعة، منظم في حياته اليومية، تربطه بعائلته علاقات قوية تتميز بالحب والوفاء، الرسائل الصوتية التي كانت تصله عدة مرات أسبوعياً تعكس مضمون هذه العلاقة، استثني من قائمة أسماء المحررين في صفقة الجندي شاليط.

*** أم فارس بارود**

الأسير فارس بارود من مدينة غزة، اعتقل في بداية التسعينات أثناء الانتفاضة الأولى، حكم بالسجن المؤبد عدة مرات لإدانته بقتل عدد من المستوطنين، لم يكن له انتماء سياسي محدد، عاش بضع سنوات بين أقرانه في السجن ولم يستطع التأقلم بالحياة الاجتماعية للأسر خصوصاً في ظروف العزل الجماعي في سجن الرملة، أمضى في العزل الانفرادي ما يقارب الخمس عشرة سنة وخرج أخيراً إلى الأقسام الجماعية، صلب ومرهف الحس، بسيط في علاقاته الاجتماعية، لا يتوانى في تقديم كل ما يستطيع من مساعدة للمناضلين في العزل، تخشاه شرطة السجن، أمله في الإفراج كان معلقاً على صفقة الجندي شاليط، وحين استثني منها واجه الموقف برجولة، واليوم ينتظر

أن يفتح باب الأمل بتحرره في إطار الأسرى القدامى، عملي لا يعجز عن إصلاح أي عطب يصيب أي جهاز كهربائي، فعليه كنا نسميه بتقني القسم، فغرفته بما تحتويه من بقايا الأجهزة أشبه بالورشة.

اختار العيش منفرداً في زنزانته. في الأيام الأولى للقائه اعتقدت أنه مصاب باضطرابات نفسية وعصبية خصوصاً عندما كان يصرخ بأعلى صوته بين الفينة والأخرى، وحين سألته عن هذا الأمر شرح لي السبب ببساطة وبكلمات موجزة: «إنه يصرخ كلما شعر بالضيق، ليخرج ما في داخله من غضب واحتقان وإن هذه العملية تريحه وتعيد إليه التوازن». ومن عباراته التي كانت لازمة لحياته الكثير من الدعاء، اعتقدت أن تجاوزه في صفقة التبادل سيحبطه ويثبط عزيمته، لكني فوجئت بسرعة امتصاصه للصدمة وفرحه لتحرر أخيه ورفاقه، وواصل حياته الاجتماعية كالمعتاد.

وأم فارس التي عرفناها بصوتها الدافئ والحنون في مخاطبة فارس عبر محطة صوت الأسرى يظنها السامع شابة من قوة صوتها وحدته، والعبارات التشجيعية التي كانت تشحن بها فارس على الدوام، أو عواطفها الإنسانية نحو زملاء فارس، وعبارات التحريض التي كانت تشيعها، إنها بكلمات موجزة أم مقاتلة، إنسانة من الطراز الأول، رأيتها في أحد الاعتصامات التي عرضت على تلفزيون فلسطين، امرأة عجوز يهدها التعب وأدركت أن عوامل هرمها وضعفها تعوض بعزيمتها وقوة إرادتها.

*** الشهيد معتز حجازي**

شاب مقدسي مناضل، اعتقل على خلفية محاولة طعن أحد جنود الاحتلال، ومناصرته للجهاد الإسلامي، دخل السجن وعمره لم يتجاوز الثمانية عشر ربيعاً، مدفوعاً بالحماسة والحرارة الثورية، حركته حميته واندفاعه لمحاولة طعن ضابط شرطة في السجن رداً على إهانة أحد الشرطة له، وأضيف حكم جديد على مدة حكمه البالغة ثماني سنوات، إضافة إلى تعذيبه بقسوة وتحطيمه جسدياً، تم تحويله إلى العزل الانفرادي.

تأثر نفسياً في بداية عزله ودفعته المعاملة السيئة من قبل شرطة العزل إلى تكرار محاولة الضرب، ليضاف إلى حكمه سنوات جديدة وليصبح حكمه ثلاث عشرة سنة، وبمجهود المناضلين استعاد توازنه النفسي والاجتماعي تدريجاً، وبذكائه استطاع تثقيف نفسه دينياً ومعرفياً، فضلاً عن تعلمه وإتقانه للغة العبرية. كان مرحاً وودوداً طوال أيام عزله، ومحبباً إلى القلب وعنيداً في تعاطيه مع الإدارة، مواظباً على متابعة قضاياه المطلبية من خلال خبرته القانونية التي اكتسبها بفعل تجربة العزل، اعتبرته مصلحة السجون خطراً يحظر إسكانه مع أحد أو إخراجه من العزل الانفرادي، أمضى فترة حكمه وأفرج عنه، وبعدها واصل معتز دوره النضالي في مقاومة الاحتلال، واستشهد في تاريخ ٣٠ تشرين الأول من العام ٢٠١٤ بعد عملية اشتباك استمرت لساعات مع أفراد من القوة الخاصة الإسرائيلية التي حاصرت منزله في حي

الثوري بالقدس المحتلة على إثر قيامه بعملية محاولة اغتيال الحاخام الصهيوني «يهودا غليك».

*** أبو فارس**

هو باجس نخلة من مخيم الجلزون، اعتقل غير مرة وخضع للاعتقال الإداري سنوات طويلة. أعيد اعتقاله إدارياً عام ٢٠١١ في إطار حملة واسعة ضد حركة حماس وكوادرها، وكان هدف الحملة الضغط على الحركة لتقديم تنازلات في مفاوضات إطلاق الجندي شاليط. حول بعد أيام من اعتقاله إلى العزل الانفرادي وخرج منه بفعل إضراب نيسان عام ٢٠١٢، هدوؤه تظلله صلابة متميزة، وأخلاقه تكسبه بعداً إنسانياً. عرفته في الخارج في إطار العمل المشترك، منفتحاً في علاقاته الوطنية والإنسانية.

*** وليد خالد**

المجاهد الشاب والمبدع أدباً وشعراً، اعتقل عدة مرات على خلفية نشاطه الكفاحي في حركة حماس، أمضى وقتاً غير قليل في العزل الانفرادي وخرج منه قبل الإفراج عنه عام ٢٠٠٩ بوقت قصير. أعيد اعتقاله إدارياً في مطلع عام ٢٠١١ وحول إلى العزل الانفرادي، وخرج منه بعد نجاح إضراب نيسان ٢٠١٢. حيوي في علاقاته الاجتماعية، صلب بانتمائه العقائدي، طوع سنوات العزل لإنتاجه الإبداعي الأدبي والشعري.

*** ضرار أبو سيسي**

حالة غير مجهولة تعيش في العزل الانفرادي، وملفه معروض على نطاق دولي، وطريقة اعتقاله انطوت على تجاوزات واستهتار بالقانون الدولي، وأيضا بقوانين «أوكرانيا» كدولة ذات سيادة. عملية اختطافه هي شكل جديد للقرصنة الدولية وممارسة إرهابية بامتياز، وإذا كان دور أوكرانيا متواطئاً فالمصيبة أكبر. ومن الغريب أن مستوى الرد الفلسطيني كان نمطياً وباهتاً، ولم يبذل أي جهد حقيقي لملاحقة إسرائيل دولياً عبر المؤسسات القانونية للأمم المتحدة أو محكمة الجنايات الدولية، ادعت إسرائيل أنه مسؤول عن تطوير منظومة الصواريخ في حركة حماس، وربما تكون قد انتزعت منه اعترافات في ظل ظروف تحقيق خاصة اتسمت بالقسوة والإرهاب، لم تتبع «إسرائيل» الإجراءات القانونية لا باعتقاله ولا بتحويله إلى التحقيق، وظل فترة خارج أي إجراءات قانونية، والاستجواب خارج إطار القانون يكون في الغالب مشكوكاً في نتائجه، وحتى تخفي «إسرائيل» جرائمها وتضخم من قضية احتجازه في العزل الانفرادي، لجأت إلى إخضاع محاكمته لشروط وقيود سرية، كان اسمه مدرجاً في قائمة الأسرى المعزولين الذين طالبت الحركة الأسيرة بإنهاء عزلهم في نيسان ٢٠١٢، إلا أن المخابرات الإسرائيلية ما زالت تماطل في إنهاء عزله علماً بأن المخابرات أثناء تعليق الإضراب وافقت على إخراج جميع الأسرى المعزولين من العزل دون تحفظ، والذرائع والحجج

التي تقدمها مديرية مصلحة السجون والمخابرات الإسرائيلية ليست مقنعة وغير مبررة قانونياً، فالادعاء أن المخابرات الإسرائيلية لا تستطيع إخراجه قبل إتمام محاكمته بسبب سرية المحكمة، لا معنى له، فكل ما يجري في المحكمة يمكن نشره عن طريق المحامي الذي يمثله أو عن طريقه هو عبر أصدقائه في العزل، أو أي محامٍ آخر إذا كان محظوراً على محاميه نشر وقائع المحكمة. وكما يقال فإن جميع حجج وادعاءات المخابرات واهية، ينطبق عليها المثل «عذر أقبح من ذنب»، من أجل توضيح وفضح ملابسات عزله، فالمناضل ضرار يعاني أمراضاً متعددة ظهرت جميعها دفعة واحدة بعد اعتقاله، وقد يكون للمواد التي استخدمت في تخديره أثر مباشر في ذلك، فانخفاض وزنه من خمسة وتسعين كيلوغراماً إلى ستين كيلوغراماً أو أقل، يشكل هبوطاً غير عادي بقدر ما يعبر عن خلل عضوي غير طبيعي يحتاج إلى علاج مكثف. وطبيعي أيضاً أن شروط عزله غير ملائمة لعلاجه، وأن أبسط إجراء للبدء بعلاجه هو إخراجه من العزل، ومعلوم أيضاً أن ضرار اضطر بعد طول المماطلة إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام رغم وضعه الصحي الذي لا يسمح بذلك، وقد علق الإضراب بعد وعد بنقله من العزل إلى ظروف أقل صعوبة وتعقيداً، أي إلى ظروف العزل الجزئي شبه الجماعي، وعلى كل حال تبقى قضية ضرار جرحاً مفتوحاً يجب أن يحظى باهتمام من كل المستويات القيادية الفلسطينية والمؤسسات القانونية والحقوقية المختصة حتى يتم إنهاء عزله، وملاحقة «إسرائيل»

قانونياً ومحاسبتها على جريمة الاختطاف وتعريض حياته الاجتماعية للخطر.

وعلى المستوى الاجتماعي تميزت زوجة السيسي التي عرفناها من خلال رسائلها الصوتية بلغتها العربية الركيكة، والغنية في مضمونها الوجداني العميق، أو باللغة الأوكرانية أحياناً، إذ كانت حريصة على مخاطبته يومياً وعلى تتبع أخباره في العزل، فضلاً عن ملفه القضائي سواء في أوكرانيا، البلد الذي تنتمي إليه، وعن محاميه الذين يتابعون ملفه، تجمع أبناءها يومياً في موعد البث الإذاعي لمحطة صوت الأسرى لتسمعهم صوتهم وتعطي دوراً لكل أبنائه، كانت مصرة أن تكون هي وأبناؤها معه يومياً لتعطيه القوة والمناعة وتشيع الدفء والحنان في مناخات زنزانته الرطبة والمتعفنة. فقد كانت طاقة تتدفق حباً وحناناً وقوة وتماسكاً. إنها نموذج للزوجة الوفية التي لا تقبل الاستسلام لقدر يريده الاحتلال لزوجها.

* الأسير A

مناضل صلب الإرادة من أوائل من انخرطوا في الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، نفذ عملية فدائية جريئة وحكم عليه بالسجن المؤبد عدة مرات، عاش جزءاً من فترة اعتقاله بين إخوته ورفاقه، أصيب خلالها بمرض العصاب الذهني الذي هز توازنه النفسي الاجتماعي، فعالجته إدارة السجن بتحويله إلى العزل الانفرادي، وتفاعل معه

المرض ووصل به إلى حافة الجنون، نمت لديه مشاعر عدم ثقة بكل المحيطين به، كما بدرت عنه أفعال عدوانية ضد زملائه بالعزل.

ويمكن القول إن حالة من الهوس الأمني لازمته فأصبح يتصور كل المحيطين به جواسيس يتآمرون عليه، يتخلل ردود أفعاله الصراخ والتهديد والشتائم. لم تقدم له إدارة السجن أي علاج جدي غير جرعات قوية من المهدئات. في لحظات توازنه تجده إنساناً ودوداً مرحاً يحبه الغير. ومع أن ظروفه كانت تتطلب الإفراج عنه أو على الأقل احتجازه في مستشفى متخصص، اكتفت مديرية السجون بعزله انفرادياً، حتى تحرر في صفقة التبادل مع الجندي شاليط الأمر الذي يعد إحدى النقاط المضيئة فيها.

*** الأسير B**

أسير سياسي آخر، مناضل لم يستطع استيعاب مفردات السجن والتكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية والجماعية. طلب اللجوء إلى العزل الانفرادي، ومن الطبيعي أن من عجز عن التكيف الاجتماعي في الأوضاع المنظمة للأسرى، لن يستطيع التكيف في ظروف أصعب، لم يمتلك أي برنامج لتنظيم وقته، ويعاني جوعاً نسبياً عالياً، يحتاج على الدوام إلى شريك في الحديث، وعليه فهو يتفاعل يومياً مع كل القسم سياسيين وجنائيين. طلب أن يكون له شريك في السكن فاستجابت له الإدارة، ولكن عندما يضجر منه الشباب لانشغالاتهم، يبدأ بالطرق على الباب فيدخل في مناكفة مع الشرطة لسبب أو لغير سبب، والأسباب

دائمة الحضور لديه، إما لحاجته إلى السجائر أو القهوة أو لاتهام شرطي بشتمه...الخ. له قدرة هائلة على إثارة الاهتمام، يحضر الجميع إلى القسم لإسكاته بعد أن يفتعل البكاء، أو ربما هي حالته النفسية التي تقوده إلى ذلك، أو يلوح باحتمال إيذاء نفسه، بدءاً من مدير القسم إلى ضابط الأمن أو الاستخبارات وصولاً إلى الباحثة الاجتماعية، وتنتهي القصة إما بفتح فتحة التهوية الموجودة في الباب والمعدة لإدخال الطعام للأسرى، وهذا ممنوع عادة، وإما أن تتطور الحالة ويجري تقييده بالسرير، ولا بفكه إلا عند قضاء حاجته أو تناول الطعام، وفي هذه الحالة يتداعى الجميع للتضامن معه إلى أن تنهي الإدارة المسألة.

الوجه الآخر لشخصيته الإنسانية، إنسان ذكي منفتح اجتماعياً بلا حدود، إيثاري في التعامل مع الزملاء، فما بين يديه ليس ملكه، قادر على متابعة خلافات الشباب وحلها، لكنه عاجز عن حل مشكلته. إنه شخصية مركبة، لكنه مع ذلك محبب إلى القلب، قد تغضب منه لحظة، لكنه سرعان ما يعمل بإلحاح على إرضائك، لا يعرف الحدود بالتعامل مع الجنائيين أو السياسيين، فترة حكمه لم تكن طويلة، في لحظات صفوه يقتنع بالعودة إلى الأقسام العادية لكنه سرعان ما يترك الفكرة، أفرج عنه ونأمل أن يكون قد استعاد توازنه وواصل حياته.

*** الأسير C**

مناضل شاب اعتقل في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ على خلفية مشاركته في الفعاليات الانتفاضية وإلقاء زجاجات حارقة على جنود الاحتلال،

حنون ومهذب يميل إلى الانطواء، لم يستطع استيعاب مفردات حياة الأسر وقد عانى ضغوطات عصبية ونفسية، عزة نفسه كانت تمنعه من طلب المساعدة، تفاقم وضعه دفعه للاعتداء على أحد ضباط السجن بأداة حادة، تمت معاملته بوحشية وصلت إلى درجة تحطيم العظام، حول إلى العزل الانفرادي في ظل معاملة فظة وقاسية، تفاقمت حالته النفسية أكثر داخل إطار العزل، لكنه ظل متوازناً في علاقاته بمن يشاركه في الزنزانة أو في القسم، لا يبادر إلى فتح علاقاته الاجتماعية، ويجر إلى التفاعل الاجتماعي غصباً، الطابع الذي غلب على سلوكه هو الصمت والهدوء، حكم بالسجن خمسة عشر عاماً على قضيته، وأضيفت له ثلاث سنوات على محاولة طعن الشرطي، يرفض تناول أي علاج، فحسب تقديره أن العلاج مناسب للمجانين فقط وليس له.

في بداية عزله وجد إطاراً اجتماعياً حاضناً ساعد على تخفيف أزمته ووطأة العزل عليه، لكنه نقل إلى قسم آخر لم يوجد فيه من محيطه أسرى سياسيون يمكن أن يساعدوه، استمرت حالة الانطواء لديه، الأمر الذي انعكس على سلوكه النفسي حيث قاطع زيارة ذويه، وبدأ يتحدث مع نفسه بصوت مسموع طوال الوقت في الزنزانة. زاد وضعه سوءاً عندما أشركوه في الزنزانة مع سجين آخر مريض بالتبول اللاإرادي، وقد احتل الأخير الجزء العلوي من السرير، جن جنونه عندما استيقظ في الليل إثر شعوره ببرودة البول المتسرب من السرير العلوي، لم يعتد على زميله وبدأ بالطرق على باب الزنزانة حتى حضرت الشرطة التي

طالبها بإخراجه من الزنزانة، أخرجوه إلى زنزانة مجاورة ولم يبدر عنه أي رد فعل سلبي تجاه زميله.

ارتفعت وتيرة تفاعلات حالته إلى الصراخ الدائم وتحطيم كل مقتنيات الزنزانة، رفض الأكل وقاطع كنتينة السجن، وامتنع عن شراء أغراضه منها، وقد كانت تبدر عنه ردود أفعال غاضبة أحياناً في العلاقة مع جيرانه عند محاولتهم تهدئته، وصادف أن حضر إلى القسم بعض المعزولين الذين عاشوا معه في وضع سابق وأعادوا فتح علاقتهم به مجدداً، وبالتدرج بدأوا بإقناعه وقف مقاطعة زيارة أسرته ورفض الطعام أو تحطيم محتويات الغرفة، إنما للأسف لم تتواصل عملية التأثير الايجابي بسبب نقل هؤلاء الأشخاص.

اليوم يعيش أوضاعاً صحية صعبة يتآكل فيها عصبياً ونفسياً في كل يوم، ويمكن القول إن أسباب احتجازه في مثل هذه الظروف ستسير إلى تدميره عصبياً وصولاً إلى إنهاء حياته، وهذا المناضل سيقضي في السجن سنين عديدة أخرى، مع أن لائحة اتهامه التي استندت إليها المحكمة العسكرية في الحكم الصادر بحقه لا تعطيه أكثر من خمس سنوات حسب قوانين المحكمة، التي من المفروض أنها انتهت وأن يكون قد تحرر. وبعيداً عن العموميات فالمطلوب تبني قضيته من قبل السلطة وعلى المستوى السياسي والقانوني ممارسة الضغوط لإطلاقه.

*** الأسير D**

مناضل شاب محكوم بالسجن أكثر من خمسة عشر عاماً،

أمضى نصفها أو أكثر، اعتقل على خلفية مقاومته للاحتلال في إطار العضوية في حركة حماس وكتائب عز الدين القسام، كان يعاني حالة عصبية واضطرابات نفسية طفيفة، ومع استمرار سجنه وعدم قدرته على التكيف مع قوانين الجماعة طالب بالعزل عدة مرات، وأعيد إلى الأقسام العادية بجهود من إخوانه ورفاقه، فهو من عائلة مناضلة ومحترمة، لكن غياب المتابعة الصحية من قبل الطبيب المختص فاقم وضعه العصبي والنفسي فوصل إلى درجة مأسوية، خرج بعد عراك مع أحد الزملاء إلى العزل الانفرادي ولم تفلح كل الجهود في إعادته إلى حضن الجماعة. واليوم يعيش حالة اغتراب وربما انفصام بالشخصية، يعزف عن الحديث مع من كان أقرب الناس إليه، كما قاطع زيارة أسرته. عندما تتأزم حالته النفسية يحطم كل محتويات زنزانته وصولاً إلى إحراق الزنزانة، وتعريض نفسه لخطر الموت، أما علاج الإدارة الوحيد فهو رشه بالغاز وتقييده إلى السرير عدة أيام، هذه الحالة بحاجة إلى ضغوط من كل المستويات من أجل الإفراج عنه، وأخيراً نقل نتيجة جهود الأهل والزملاء إلى الأقسام العادية، لكن ما وصل إليه وضعه الصحي والنفسي من سوء لا يعني سوى زيادة معاناته.

*** الأسير E**

أسير مناضل من منطقة الفارعة قضاء طوباس، محكوم بالسجن المؤبد على خلفية مقاومة الاحتلال، أمضى أكثر من عشر سنوات في السجن، يعاني اضطرابات نفسية وعصبية حادة، وهو يعيش اليوم في

العزل الانفرادي، أخرج من العزل نتيجة جهود قانونية، لكنه ظل عاجزاً عن التكيف مع ظروف الحياة الاجتماعية الجماعية، أعيد إلى العزل ويوماً بعد يوم تزداد حالته سوءاً في غياب الرعاية الصحية، ولم تقدم له الإدارة علاجاً سوى جرعات عالية من المهدئات التي ستؤدي إلى تدميره عصبياً على المستوى البعيد.

هذه أيضاً حالة تحتاج إلى رعاية ومتابعة من قبل جميع المعنيين بمتابعة شؤون الأسرى وقضايا حقوق الإنسان للعمل من أجل إنقاذ حياته والإفراج عنه.

«القهر يصهر الإرادات ويوحدها»

المجتمع الاعتقالي بشكل عام والعزل الانفرادي بشكل خاص حالة فريدة تنتج تناقضاتها الخاصة، مع تنوع هذا المجتمع وتوزع الأسرى، جنائيين وسياسيين، عرباً ويهوداً، غير أن القانون الناظم لجميع هذه التناقضات، هو التناقض مع إدارة السجن وأدوات قمعها، حيث تتلاشى كل الفروق الدينية والقومية والسياسية والجنائية، وتنصهر مشاعر الجميع وتتحد إرادتهم في مواجهة قمع واضعها والسجان ربما فيما ورد من أمثلة ونماذج ما يوضح كل ما هو غريب مما سبق ذكره ووصفه واستنتاجه.

الملحق الثاني

* الأسير X

سجين سياسي آخر فر من السجن لأسباب أمنية، ولجأ إلى الإدارة طالباً الحماية. وضعته إدارة السجن في العزل ليقضي فيه قرابة العشرين عاماً. عاش حياته الجديدة يحمل في داخله رغبة في الانتقام من كل الأسرى السياسيين، إما للإحساس بالظلم وإما لتفريغ ضغوطات حياة العزل الاجتماعية والنفسية، وربما لعبت الإدارة على هذه الأوتار واستخدمته كعصا لضرب زملائه في العزل، فقد شكل لوقت ليس بالقصير عامل تنغيص واستفزاز للكثير منهم، تفاقمت حالته النفسية والعصبية ووصل إلى حافة الجنون، أصبح في وضع تصور له هواجسه أن فلاناً من الناس يشتمه لمجرد سماعه صوته، ليبدأ بالشتم والصراخ ساعات طويلة فيما تعجز كل الجهود عن إسكاته، أصبح عبئاً ثقيلاً وعامل استفزاز للجميع ومع ذلك استطاع أسرى العزل بحكمتهم الاهتمام به وتدجينه، ولا أقول علاجه، والحد من ثوراته العصبية، تارة بالملاطفة والمزاح وأخرى تلبية طلباته واحتياجاته الدائمة للسجائر وبقية أغراض الكانتينا، ومع دلك فقد كانت حالته المرضية لا تتلاءم مع استمرار سجنه وظروف العزل الانفرادي، فقد تمسكت به حكومة الاحتلال، حتى تحرر في أول دفعة لأسرى ما قبل أوسلو، ولم تشفع

له ظروفه المرضية المستعصية ما دام محكوماً على قتله «يهودي» أو بحسب تعبيرهم «ما دامت يداه ملطختين بالدماء»، فالحقد الأعمى هو ما يوجه أدوات القتل والتعسف والبطش، والسياسة المشبعة بالعنصرية لا تترك مساحة للاعتبارات الإنسانية في التعاطي مع الأسرى، فالمثل المذكور لا يشكل أدنى خطورة على أمنهم، لا في وجوده في السجن ولا خارجه، فحالته النفسية والعصبية ميؤوس من شفائها، ومع ذلك تمسكوا باستمرار اعتقاله حتى الرمق الأخير ليمضي في السجن أكثر من سبعٍ وعشرين سنة.

*** يغآل وحجاي عامير**

من يسمع باسم يغآل عامير قاتل رابين يقشعر بدنه ويشعر بالاشمئزاز، فاسمه ارتبط بالنزعات الصهيونية الاستيطانية الفاشية، «قاتل السلام» كما أطلق عليه من يصنفون أنفسهم بمعسكر السلام الإسرائيلي، ويذكر بعض مَنْ عاش معه في العزل الانفرادي، ومنهم من خضع معه لإجراءات استفزازية يومية، أن جدران الأيديولوجيا والسياسة قد تلاشت، واندمجوا معاً في علاقات اتحدت فيها مشاعر التعاطف والحقد على السجان.

عامير في زنزانته لا يستطيع التواري عن عدسة الكاميرا، وفي إطار هذه الظروف عبر عن نفسه كإنسان مجرد من قناعاته السياسية والأيديولوجية، وقناعاته المشبعة بالكراهية للعرب والفلسطينيين، لم تمنعه من إقامة علاقات إنسانية لديها المعاناة المشتركة في مجتمع

العزل الانفرادي، وهو كما رآه الزملاء إنسان هادئ مؤدب لا يمارس أية سلوكيات عنصرية تجاه من حوله، حتى ولو كان من بينهم «حسن سلامة» المسؤول عن قتل ثمانية وأربعين إسرائيلياً، فقد خضعا معاً لإجراءات تنكيل وتنغيص وحدت مشاعرهما وقاربت بينهما، وانهار جدار الحقد الفاصل.

والشيء نفسه يقال عن «حجاي عامير» شقيقه المحكوم عليه بتهمة مساعدته مدة ثمانية عشر عاماً، وهو شاب هادئ ومتدين، ونادراً ما كان يبادر إلى إقامة علاقات اجتماعية مع محيطه، لكنه كان يتجاوب بإنسانيته مع أي محاولة لفتح علاقات معه بمعزل عن هوية المبادر، وقد حدث أن حضر إلى قسم العزل رقم (A٨) في ريمون، أسير جنائي غير قادر على تحمل شروط الحياة، وتحدث بالعبرية مع حجاي طالباً منه مساعدته على الحديث معنا لتفهم استفزازاته التي سيفتعلها كذريعة لطلبه الخروج من العزل، لعدم قدرته على العيش مع قتلة اليهود، فنصحه حجاي بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب، وأخبره أن مَنْ في العزل أناس محترمون، وأنه لا يستطيع أن يخرب علاقته بهم، ولكن من الصعب إقناع المأزوم بلغة المنطق، فبدأ يمارس حركاته الاستفزازية خصوصاً في أوقات الأذان والصلاة، واحتدم الصراع معه وروجعت الإدارة بسلوكياته، ولما طلبت الإدارة رأي «حجاي» لم يقدم شهادة لمصلحة السجين الجنائي.

لقد خضع الأخـوان عامير لأسوأ أساليب الضغط النفسي

والمعنوي، حيث علقت الإدارة صورة رابين على الواجهة المقابلة لزنزانة يغآل لتذكيره بجريمته في محاولة لتحطيمه معنوياً، فالحقد الذي تحركه عقليات فاشية وعنصرية يتخطى بممارسته الحدود القومية والدينية أو الانتماء السياسي، فهذه الأدوات البشرية مبرمجة كجهاز الحاسوب. إن معاملة مديرية السجون والمخابرات مع معتقلين مثل مغزنود والأخوين عامير أو أوديب ورامي لفنه اللذين اعتقلا على خلفية مناهضة الاحتلال، والانتماء إلى الجبهة الحمراء اليسارية، والاتحاد الشيوعي الثوري «نضال» قد تثير التباساً بتساوي المعايير في التعامل مع الأسرى السياسيين سواء كانوا عرباً أو يهوداً، ما ينبغي التوضيح، أن فريقاً من السياسيين اليهود أعضاء المنظمات الإرهابية الذين نسب إليهم وأدينوا بقتل مواطنين عرب، هذه العينة كانت تحظى بامتيازات خاصة في المعاملة، فأغلبهم إن لم يكن جميعهم لم يحول إلى العزل الانفرادي، كما كفلت لهم كل حقوقهم بما في ذلك الحصول على إجازة للخروج من السجن والاجتماع مع الأسرة والأصدقاء والعودة إليه بعد انقضاء ٤٨ ساعة، عدا عن أن جزءاً كبيراً منهم جرى تخفيف محكوميته أو أفرج عنه بعد قضاء ثلثي المدة.

إن سياسة العقاب المنهجي المشدد الموجهة بالحقد العنصري، شملت فقط من ناهض الحكومات الصهيونية ومس أو حاول المس بها أمنياً سواء من أعضاء منظمات اليمين أو اليسار، هؤلاء تم التشديد

عليهم في مستوى الأحكام وكذلك في المعاملة داخل السجن العام أو العزل الانفرادي.

*** الأسير ١**

سجين جنائي يهودي محكوم بالسجن المؤبد، تعتبره مديرية السجون من الشخصيات الخطيرة والمؤثرة في المجتمع الاعتقالي، منفتح في علاقاته الاجتماعية مع كل الأسرى السياسيين. لديه جاهزية عالية للدفاع عن زملائه في العزل بمعزل عن جنسيتهم أو تهمهم. رغم محدودية ثقافته السياسية وعدم اهتمامه بها، إلا أن طابع علاقاته مع المناضلين لم يمنعه من الدخول إلى سراديب السياسة وإبداء تعاطفه مع قضيتنا الوطنية، يحارب أي نزعة عنصرية تحاول التفريق على أساس الدين أو القومية داخل جدران العزل أو السجن، شخصيته قوية ومتمردة ومهيبة الجانب من قبل الإدارة.

*** الأسير ٢**

سجين جنائي يهودي وزبون دائم في السجن، فترات اعتقاله لم تكن طويلة جداً، وحياته ارتبطت بما يسمى «بالباب الدوار» دخولاً إلى السجن وخروجاً منه، انفتح في علاقاته مع كل أطياف الأسرى داخل زنزانات العزل، أقام علاقات خاصة ومتميزة مع أسرى العزل السياسيين، وتعامل معهم بتقدير، واحترم آراءهم ومعتقداتهم، وقد سبق وأن نقل أحد السجناء السياسيين إلى القسم الذي يعيش فيه في

سجن إيشل (قسم ٢٨) للعزل الجزئي، ونقل السجين كان طارئاً لعدم وجود مكان له في السجن المجاور الذي تعقد فيه جلسات تمديد العزل، أي لليلة واحدة. في الصباح عرف أن أحد الأسرى السياسيين في الزنزانة المجاورة، فناداه من الشباك وعرفه باسمه وبإطار معارفه الذين التقاهم في أقسام العزل، وسأله عن احتياجاته من السجائر والقهوة، وأصر أن يرسل له فنجاناً من القهوة عن طريق عامل القسم، أما كيفية إدخاله القهوة إلى الغرفة المغلقة فهذه حكاية أخرى، حيث يمنع فتح الفتحة المخصصة لإدخال الطعام، طلب العامل من السجين السياسي إحضار كأسه ووضعها تحت النافذة في القسم العلوي من الباب، وثنى بطاقة بلاستيكية ليستخدمها صنبوراً لصب القهوة، فهذا الأسير لم يجد وسيلة للتعبير عن مشاعره سوى بهذه الطريقة.

*** الأسير ٣**

شاب قوي الشخصية وهو سجين جنائي يهودي لديه حضور قوي أمام الإدارة والسجناء الجنائيين عرباً ويهوداً، منفتح في علاقاته الاجتماعية مع أسرى العزل السياسيين، ويتعامل معهم بتقدير واحترام. بوسعه من خلال وضعه عنق القانون وانتزاع معاملة خاصة وأن لا يدافع عن حقوق الآخرين، لكنه لم يلجأ إلى هذا الأسلوب.

حدث أن تجادل أحد الزملاء مع ضابط القسم على نظام ترتيب الدور للخروج إلى باحة السجن، الذي تقوم الإدارة بتوزيعه دورياً، وكانت نقطة الخلاف حول ما إذا كان التوقيت المحدد لكل غرفة

ملزماً للضابط أم لا، ورأت الإدارة أنه في حال تنازل أحد عن دوره، يتحول الدور مباشرة إلى الغرفة الثانية، دون الالتزام بالتوقيت، وبهذه الطريقة يمكن أن تتجاوز عدة غرف يتهيأ نزلاؤها للخروج بسبب عدم جاهزيتهم وارتباط ذلك التوقيت المحدد مسبقاً في ذهنهم. حاولت الإدارة أن تثبت هذا النظام فمُنع النقاش. وعلى الرغم من قدرته على تحديد خروجه في أي وقت يشاء، إلا أنه تدخل في الحوار لمصلحة موقفنا، وألزم الإدارة بذلك خصوصاً بعد أن هددهم بتقديم شكوى إلى المحكمة، وفي الحياة اليومية الكثير من الأحداث التي كانت تعكس انحيازه إلى موقف الكل الاعتقالي والتي يغلب عليها التضامن.

*** الأسير ٤**

سجين جنائي من سكان مدينة يافا، فلسطيني الهوية وضحية للاستهداف الصهيوني لتخريب الشباب العربي في المدن المختلطة، اعتقل وهو صغير السن وحكم عليه بالسجن المؤبد على خلفية القتل العمد، قوي الشخصية، معتد بنفسه وبانتمائه إلى فلسطين، تطور وتقدم كثيراً في مفاهيمه الاجتماعية وعاداته من خلال علاقته بمناضلي العزل، سهل المعشر منفتح في علاقاته الاجتماعية، معطاء ولا يوفر أي فرصة لخدمة أصدقائه السجناء، أثرت سنوات العزل فيه عصبياً، في بعض الأحيان كان يمر بحالة انطواء على الذات يتخللها هذيان، مستعد للدفاع عن أي مناضل في العزل إذا ما تعرض لأي أذى أو إهانة، له حضور قوي في أوساط الجنائيين، ومن الدلائل التي تبرهن على عمق

ارتباطه ووفائه لزميل الزنزانة، حين عاقبت الإدارة أحد أصدقائه على محاولته تهريب بعض السجائر له عن طريق فتحة الطعام، ولم يسمع بالأمر سوى في اليوم التالي، حيث أخذته الحمية وحطم كل محتويات غرفته احتجاجاً على إجراء الإدارة ولم تستطع إدارة السجن السيطرة عليه إلا بعد استدعاء قوة كبيرة من الشرطة، واقتيد إلى الزنزانة ليقيد بالسرير عدة أيام.

يحفظ عن ظهر قلب أسماء المناضلين الذين التقاهم في العزل الانفرادي ويعيش حكاياهم ومشكلاتهم، هددته إدارة السجن غير مرة بالضغط عليه كي يقطع علاقته بالأسرى السياسيين، إلا أنه لم يخضع وظل مواظباً على علاقاته وخدماته.

وأخيراً

هذه حكايات متقطعة من سياق طويل، والأمثلة المشابهة كثيرة، كما هي الأسماء وكما تم التوضيح في أسطر سابقة، فإن واقع العزل الانفرادي أفرز علاقات نوعية تخطت أنماط العداء القومي، والفكري والسياسي، وصهرت الكل نسبياً في إطار مجتمع متماسك في مواجهة القمع، أساسها التضامن الإنساني في هذه المواجهة.

صحيح أن هذه التجربة المؤقتة لا تصلح للتعميم، ولكن القمع والقهر يشكلان ظاهرة تقسم المجتمع الصهيوني، ويشملان كل الفئات والطبقات والطوائف الفقيرة، الأمر الذي يعني أن هذا الاستثناء يمكن أن يشكل قاعدة في يوم ما، وأساساً لبناء علاقات سلام حقيقي بين سكان فلسطين، أو تعايش في إطار دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع. ونبذ كل أشكال القهر والعنصرية والتمييز، وقناعتي، أن الأمر ممكن، كما ممكن عزل سكان فلسطين من اليهود عن الإيديولوجيا الصهيونية التي تحض على الكراهية وترويج العداء ضد العرب، وكل من يناضل ضد الصهيونية.

ان في السجن جسمك

ليس ما في السجن
روحك
فاحفظ القلب سليما
تنجز الامر العظيما

(هوشي منه)

ISBN 978-614-432-720-3